جامعـــــة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلـــوم التســـيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية المؤسسة

تحت عنوان

بدائل تمويل مؤسسات التعليـــم العالـــي في الجزائر

دراسة لحالة جامعة أدرار في الفترة (من 2010 إلى 2015)

إعداد الطالبين :

- عبد الحليم عمراوي
- محمـــــــــد دليل

تحت إشراف:

- د. حسين بن العارية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. عمر أقاسم	استاذ محاضر جامعة أدرار	رئيساً
د. حسين بن العارية	استاذ محاضر جامعة أدرار	مشرفاً
د. محمد مدياني	استاذ محاضر جامعة أدرار	ممتحناً

السنة الجامعية: 1436 -1437هـ

2015 -2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين عرفانا وتقديرا

محمد دليل

عبد الحليم عمراوي

كلمة
شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والثناء إلى الأستاذ الدكتور بن العارية حسين على كل ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات وتصويبات من خلال متابعته لبحثنا هذا في مختلف أطواره .

كما نوجه شكرنا الخاص لكل من جامعة أدرار مسؤولين وموظفين لإمدادهم لنا بجل المعطيات المطلوبة في هذا البحث،وكذا مديرية الخدمات الجامعية بأدرار .

ومن واجبنا أيضا أن نشكر الدكتور فيصل بوطيبة المختص في اقتصاديات التعليم من جامعة سعيدة الذي كان بمثابة مشرفنا الثاني في إعداد هذه المذكرة .

محمد

عبد الحليم

الملخص :

يواجه التعليم العالي اليوم مجموعة كبيرة من التحديات ، منها قضية تمويله والإنفاق عليه حيث أصبح يشكل عبئا كبيرا يثقل كاهل الكثير من دول العالم ، خاصة منها الدول النامية بما فيها الجزائر ، ولأن هذه الأخيرة تعتمد اعتمادا شبه كلي على الإنفاق الحكومي في تمويل التعليم فستواجه تحديا أكبر في المرحلة المقبلة، مما يتطلب توافر مصادر تمويل أخرى تخفف العبء على كاهل الموازنات الحكومية . وتأتي هذه الدراسة للبحث عن بدائل تمويلية جديدة للجامعات الجزائرية من خلال دراسة تطبيقية على جامعة أدرار، ما من شأنه أن يخفف الضغط على كاهل ميزانية الدولة .، كما أنها أشارت إلى حجم الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر وجامعة أدرار مما يدل على أنه في ارتفاع مستمر . وتتأتى هاته البدائل المطروحة من خلال القوانين والتشريعات المتاحة ،وكذا من خلال التجارب الناجحة للتمويل في بعض الدول الغربية والعربية .

الكلمات المفتاحية : اقتصاديات التعليم، تمويل التعليم ، تكلفة التعليم ، بدائل تمويل التعليم، جامعة أدرار،

Résumé :

Aujourd'hui, l'enseignement supérieur est confronté à un large éventail de défis, y compris son financement et les dépenses fournis sur lui donc il est devenu un calvaire important sur la plupart des pays du monde, en particulier les pays en développement, dont l'Algérie, et parce que celui-ci en fonction presque entièrement dépendante des dépenses du gouvernement dans le financement de l'éducation devront faire face défi le plus grand dans la phase suivante, qui nécessite la disponibilité d'autres sources de financement qui allègent la pression sur les budgets gouvernementaux. L'étude vient chercher de nouvelles alternatives de financement des universités algériennes à travers l'étude pratique sur l'Université Adrar, qui facilitera la pression sur les épaules du budget de l'Etat., Comme elle a souligné l'importance des dépenses sur l'enseignement supérieur en Algérie et à l'Université de l'Adrar, ce qui indique qu'il continue d'augmenter . ces circonstances alternatives s' en résultent des lois et des règlements sont disponibles, ainsi que par le financement réussie des expériences dans certains pays occidentaux et arabes.

Mots clés: l'économie de l'éducation, le financement de l'éducation, le coût de l'éducation, des alternatives de financement de l'éducation, Université Adrar,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
مقدمة عامة	
الفصل الأول : عموميات حول اقتصاديات التعليم	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم	
المطلب الأول: نشأة علم اقتصاديات التعليم	
المطلب الثاني: التعريف بعلم اقتصاديات التعليم	
المطلب الثالث: رواد علم اقتصاديات التعليم	
المبحث الثاني: الاستثمار في التعليم	
المطلب الأول: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري	
المطلب الثاني : أبعاد ومحددات الاستثمار في رأس المال البشري :	
المطلب الثالث :التعليم والاستثمار في رأس المال البشري	
المبحث الثالث: تكلفة التعليم والفرصة الضائعة	
المطلب الأول : ماهية تكلفة التعليم	
المطلب الثاني: أنواع الكلفة في التعليم	
المطلب الثالث: أساليب حساب الكلفة في التعليم	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني : الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر	
المطلب الأول: أصول نظام التعليم الجزائري	
المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاح.	
المطلب الثالث: نظام ال LMD استجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي:	

المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر:	
المطلب الأول: ماهية تمويل التعليم الجامعي:	
المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر	
المطلب الثالث :الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي	
المبحث الثالث : واقع تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر	
المطلب الأول : تطور الإنفاق على التعليم من خلال المخططات التنموية	
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي	
المطلب الثالث: تطور الخدمات الاجتماعية الجامعية	
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث : بدائل تمويل بعض عناصر ميزانية جامعة أدرار .	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن جامعة أدرار	
المطلب الأول: التعريف بجامعة أدرار	
المطلب الثاني : تطور الجانب البشري .	
المبحث الثاني : الإنفاق على التعليم في جامعة أدرار	
المطلب الأول : تطور ميزانية التسيير لجامعة أدرار	
المطلب الثاني ميزانية التجهيز لجامعة ادرار	
المبحث الثالث : بدائل تمويل بعض أبواب ميزانية جامعة ادرار .	
المطلب الأول :بدائل من داخل الميزانية .	
المطلب الثاني :بدائل تمويل أخرى	
خلاصة الفصل	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
الفهرس العام	
الملاحق	

مقدمة عامة

تـوطئــة :

ثمة اتفاق بين المهتمين والمتخصصين في أمور التنمية على أنه لا يمكن حدوث تنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية ، والعكس صحيح وأن كلامهما لا يمكن حدوثه بدون تنمية للموارد البشرية . ذلك أن التنمية بصورتها الشاملة هي نتاج الجهد الإنساني ، وأن رأس المال البشري يعتبر عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كما أنه أصبح محور اهتمام كبير لدى الدول النامية والمتقدمة على حد السواء ،خاصة عندما انتقل مفهوم الدول الغنية من الدول التي تمتلك مصادر طبيعية للثروة أكثر من غيرها، إلى الدول التي تمتلك أكبر قدر من القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا في مختلف التخصصات ، وبما أن التعليم بمختلف أشكاله ومراحله هو الذي يوفر هذا التأهيل كان لزاما على الحكومات أن تولي أهمية بالغة له وخاصة العالي منه لانعقاد الآمال عليه في حل مشاكل الدول وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

لكن التعليم يواجه اليوم مجموعة كبيرة من التحديات ، منها قضية التمويل والإنفاق عليه و الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا يثقل كاهل القسم الأعظم من بلدان العالم، خاصة منها الدول العربية والإسلامية بما فيها الجزائر،ولقد بدأت ملامح الأزمة العالمية للتمويل تظهر منذ منتصف السبعينيات الميلادية من القرن العشرين تقريبًا، ونُسب ذلك إلى مجموعة من العوامل الديموغرافية والاقتصادية والتربوية، من أبرزها التوسع الكبير الذي حدث في التعليـــــم عقـب الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وساعد على ذلك بروز نظـرية رأس المال البشري وتبلْوُر علــم اقتصاديات التعليــم في أوائــل الستينيات (**Economics of Education Science**) ، وما تمخض عن ذلك من دراسات و أبحاث عديدة أكدت على أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول، وعلى المنافع الفردية و الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تعود من جراء الإنفاق عليه .

ومن جهة أخرى فإن تسارع نمو السكان وما نتج عنه من زيادة كبيرة في الطلب الاجتماعي و الاقتصادي على التعليم في كافة الدول يُعد أيضا عاملاً مهمًّا أدى- ولازال -إلى تزايد أزمة تمويل التعليم .إضافة إلى أن هناك عوامل اقتصادية ساعدت على حدوث الأزمة واستمرارها، مثل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع تكاليف المواد التعليمية، والانخفاض المستمر لأسعار البترول،وانخفاض القيمة الشرائية لوحدة النقد الناتج عن التضخم أو عن انخفاض وتخفيض قيمة العملة المحلية، وغير ذلك من العوامل ، كل ذلك وغيره دفع الحكومات والمؤسسات التعليمية بشكل خاص إلى البحث الجاد عن مصادر تمويلية جديدة للوفاء بمتطلبات الإنفاق التعليمي المتزايد؛ مما أدى إلى طرح عديد من البدائل في هذا الشأن، كما أن البحث لا يزال مستمرًّا نظرًا للتطور الذي يفرضه واقع ومستقبل التعليم على المستوى العالمي.

وتشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر على الجامعات الحكومية التي تضم سبع وتسعون (97) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم ثمانية وأربعون (48) جامعة، عشرة(10) مراكز جامعية وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وسبع (07) مدارس عليا للأساتذة وإثنتي عشرة (12) مدرسة تحضيرية وأربع (4) مدارس تحضيرية مدمجة وأربع (04) ملحقات ، كما أن هناك مؤسسات حكومية أخرى تشرف على أنماط من التعليم العالي مثل وزارة الصحة ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، ووزارة الدفاع الوطني وكلها تحتاج إلى إنفاق وتمويل خاص ومستمر .

إشكالية الدراسة :

عرف التعليم العالي في الجزائر تطورا ملحوظا وهاما شمل جميع جوانب العملية التعليمية وغطى جميع مناطق وولايات الجزائر المختلفة ، حيث كان عدد الجامعات سنة 1970 ست (06) مؤسسات جامعية إلى أن وصل سنة 2015 إلى 96 مؤسسة جامعية منتشرة في كامل التراب الوطني ، وقد بلغ عدد الطلاب والطالبات

المسجلين سنة 1963 هو 2700 طالب وأصبح 1048899 طالب سنة 2010 ، كما ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس الدائمين من 14287 سنة 1995 إلى 34470 سنة 2009 .

وقد دعمت الدولة بكل سخاء جميع مراحل التعليم حيث ارتفع الإنفاق على التعليم مثلا 38,580 مليار دينار سنة 2000 إلى 300,333 مليار دينار سنة 2015 ، وقدرت الميزانية المقررة لقطاع التعليم العالي للعام 2016/2015 بـ 312,145 مليار دينار .

هذا التطور الهائل والسريع في قطاع التعليم العالي ودعمه يؤكد على صعوبة استمرار التوسع الحكومي في التمويل سواء على المؤسسات القائمة او المزمع تطويرها ، أو افتتاح مؤسسات جديدة ، مما يستدعي التفكير في البحث عن مصادر وبدائل أخرى للتمويل الحكومي .

وتتمثل إشكالية الدراسة في كيفية التغلب على مشكلة التمويل في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر عن طريق البحث عن **بدائل تمويلية أخرى تخفف العبء على كاهل ميزانية الدولة وذلك من خلال دراسة حالة جامعة أدرار .**

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية ألا وهو تعبئة موارد مؤسسات التعليم العالي، وبما أن الجزائر دولة من بين الدول النامية التي حرصت مباشرة بعد استقلالها على خوض معركة التعليم بكل جدية، من أجل القضاء على الجهل والأمية، وتقديم تعليم متخصص مبني على التحكم في التقنيات والمعارف الحديثة ، وهذا ما حتم على هذه الأخيرة تعبئة موارد إضافية لتغطية جميع متطلبات التعليم العالي.

كما يمكن إيعاز أهمية هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- شح الدراسات في هذا الموضوع .
- حاجة مؤسسات التعليم العالي إلى البحث على مصادر أخرى للتمويل نظرا للطلب المتزايد عليه .

أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو استعراض أهم مصادر وبدائل التمويل المطروحة من قبل أو المقترحة لتحقيق الأهداف المرجوة ، خاصة أن هناك تطور ملحوظا على الصعيد العالمي في الكشف عن أشكال وبدائل تمويلية تجعل من تمويل التعليم العالي متنوع المصادر، وبالتالي يوزع الأعباء المتنوعة.

وتؤكد الدراسة على مجموعة من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة نوجزها في ما يلي:

- التعرف على طرق تمويل التعليم العالي في الجزائر .
- تحديد الفرص المتاحة من أجل بدائل مناسبة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.
- حفز القائمين على التعليم العالي بتبني طرق أخرى موجودة فعلا أو جديدة في تمويل التعليم العالي .

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على ثلاثة حدود موضوعي ، مكاني ، وزماني .

الحد الموضوعي : يتناول تمويل التعليم العالي في الجزائر وإمكانية تبني بدائل أخرى لتمويل ميزانية أحدى المؤسسات الجامعية في الجزائر (جامعة أدرار) ومن ثم تعميم هذه المقترحات على نطاق أوسع.

الحد المكاني : تم إجراء الدراسة الميدانية في جامعة العقيد أحمد دراية أدرار ،باعتبارها أحدى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر .

الحد الزماني : تتناول هذه الدراسة جانبا من تمويل جامعة أدرار خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى 2015 وذلك لمواكبة آخر المستجدات والتطورات على مستوى ميزانيتي التسيير والتجهيز .

منهج الدراسة :

يتطلب هذا النوع من الدراسة استخدام منهجين رئيسيين هما :

المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها ثم الوصول إلى استنتاجات من شأنها فهم الظاهرة و تطويرها.

وكذا المنهج التاريخي من أجل رصد الشواهد المختلفة للموضوع عبر السنوات السابقة ، ويقوم هذا المنهج على تتبع تطور التعليم العالي وتمويله في الجزائر تاريخيا من خلال دراسات سابقة ومعطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . وهو ليس فقط من أجل فهم الماضي بل من أجل التخطيط للمستقبل أيضاً.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع اقتصاديات التعليم من الموضوعات القليلة في الجزائر، كما أنه توجد دراسات دولية متعددة في هذا المجال وخاصة تمويل التعليم العالي ، ومن بين الدراسات السابقة التي حاولت معالجة ا الموضوع أو جزء منه:

- فيصل بوطيبة،" العائد من التعليم العالي في الجزائر"، رسالة نيل الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان،السنة الجامعية 2009-2010 عالج الإشكالية التالية: **دراسة العوائد النقدية وغير النقدية من التعليم التي تعود على الأفراد والمجتمع ككل.**
- كياري فاطمة الزهراء " **تقييم نفقات التعليم العالي – دراسة العوائد حالة جامعة معسكر –**" في المؤسسات الجامعية لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور باركة محمد الوين، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان لسنة 2012/2011 عالجت إشكالية تقييم النفقة التعليمية وطرق تمويلها.
- موسي نور الدين،" **إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009**". مذكرة نيل شهادة الماجستير تحت إشراف الدكتور أ.د طويل احمد جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان لسنة2012/2011. وكانت الإشكالية المطروحة " إلى أي مدى يشكل تمويل الحكومي للتعليم العالي عبئا على ميزانية الدولة الجزائرية، في إطار الإصلاحات الرامية لرفع كفاءته ؟ وما هي سبل تخفيف العبء، بناءا على الاتجاهات العالمية الحديثة في تمويل التعليم العالي؟ ".

❖ براهمي حسنة " **تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.دراسة لحالة جامعة باتنة**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة اقتصاد التنمية،تحت إشراف الدكتور علي همال وكانت الإشكالية المطروحة ؛كيفية إصلاح منظومة تمويل التعليم العالي في الجزائر لتواكب متطلبات التنمية الاقتصادية داخليا وخارجياً .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في نقطتيتن أساسيتين

- الأولى أنها تناولت بدائل تمويل التعليم العالي من الإيرادات المختلفة غير المستغلة في الجزائر ، رغم أنها موجودة على مستوى القوانين والتشريعات .
- والثانية أنها تعالج تمويل التعليم العالي في جامعة أدرار حيث لم يسبق لأي دراسة أن تناولت هذا الجانب .

ولقد جاءت خطة البحث لتحقيق الغرض من الدراسة كما يلي:

في **الفصل الأول** تناولنا عموميات حول اقتصاديات التعليم من حيث النشأة والتطور باعتباره العلم الذي يدرس تمويل التعليم والكلفة التعليمية وتأثيرها على التنمية، وتطرقنا فيه إلى أهمية الاستثمار في المورد البشري أيضا.

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه حجم الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر من خلال استعراض مراحل تطوره ومصادر التمويل في الجزائر والاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم .

وفي **الفصل الثالث و الأخير** تعرضنا للدراسة التطبيقية لجامعة العقيد احمد دراية بأدرار بدراسة شاملة لمختلف هياكلها البشرية والمادية ، وأوجه الإنفاق فيها متعرضين لبدائل التمويل المتاحة على مستوى أبواب الميزانية ثم بدائل مقترحة لتطبيقها في أزمنة مستقبلية .

وأخيرا ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة تناولنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من هذه الدراسة.

الفصل الأول

إقتصاديات التعليم
عموميات ومبادئ

مقدمة الفصل :

يرجع الاهتمام بالمسائل الاقتصادية في التعليم إلى القرن الثامن عشر، كجزء من الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية التي شهدت تطورا كبير في ذلك القرن نتيجة للجهود العلمية الكبيرة التي قام بها علماء الاقتصاد للكشف عن القوانين الاقتصادية التي تخص عملية النمو الاقتصادي .

ولقد توجه اهتمام الاقتصاديين في معرض محاولاتهم لتحديد دور العمل ورأس المال والأرض ووسائل الإنتاج إلى مهارة العاملين نتيجة للتعليم أو الخبرة من خلال العمل ،غير أن هذا الاهتمام كان اهتماما عرضيا لم يتعد حدود التنويه بصورة غير محددة إلى دور المهارة في زيادة القدرة الإنتاجية للعاملين .

ومع بداية الثورة الصناعية في انجلترا والثورة الاجتماعية في فرنسا في القرن الثامن عشر ، تغير مفهوم التعليم ومحتواه وأهدافه ؛ فبعد ما اقتصر تحصيل العلم والمعرفة على أبناء الأمراء والنبلاء كامتياز طبقي واجتماعي ، نشأت الحاجة إلى تعليم أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة ، ليس بغرض تثقيفهم وتوعيتهم ولكن بغرض قيامهم بأدوار مهنية في العملية الإنتاجية لزيادة العائد الاقتصادي ،الذي يعود بدوره على تلك الفئة صاحبة الامتياز الطبقي والمعرفي وبالتالي فإن فكرة توسيع نطاق التعليم وانتشاره وتعميمه ، كانت لتلبية احتياجات التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد أوربا في القرن الثامن عشر.

ولقد أخذ الاهتمام بالتعليم منذ مطلع الستينات منعطفا جديدا ، وأسهمت الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد ، بل وفرعا من العلم قائما بذاته.

وسنتعرض من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم و رواده ثم إلى مفهوم الاستثمار في المورد البشري ثم نتعرض إلى تكاليف الاستثمار في التعليم وكيفية حسابها .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم

حظي موضوع التعليم باهتمام خاص من قبل الاقتصاديين منذ نشأة علم الاقتصاد .ففي ثنايا تاريخ الفكر الاقتصادي منذ زمن الكلاسيك ثمة ما يؤكد ذلك الاهتمام الذي تطور من مجرد إشارات وتلميحات في معرض كتابات الاقتصاديين الأوائل،إلى علم مستقل في حقل الدراسات الاقتصادية،له على غرار سائر العلوم، موضوعه، منهجه وأهدافه.وأصبح منذ الستينات من القرن العشرين يدمج بين التربية والتعليم والاقتصاد ليسمى علم اقتصاديات التعليم أو اقتصاديات التربية ،في ضوء ذلك يمكن تمييز عدة مراحل تطور فيها مفهوم هذا العلم .

المطلب الأول: نشأة علم اقتصاديات التعليم

تشير عديد من الدراسات إلى أن " اقتصاديات التعليم Economics of Education مجال قديم وحديث في الوقت نفسه . [1] فلقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المختصين البارزين في الاقتصاد أمثال "آدم سميت" A . smith، وألفريد مارشال ، A . marshal، وجون ستيوارت ميل J. S. Mill، و غيرهم.

ولقد ركز هؤلاء على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية ، ولمحوا إلى أن ذلك يسهم في تنمية الاقتصاد . فلا شك أن إثراء قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية ، بل زيادة قدراته على التعامل مع البشر عامة .

وعلى الرغم من هذا ، إلا أن هذا المجال – باعتباره علما له نظرياته ومجالاته المميزة والجديرة بالدراسة – لم يتضح إلا حديثا.

وهناك شبه إجتماع بين العديد من المتخصصين على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بدايات هذا العلم ، رغم جذوره التاريخية البعيدة ،[2] والتي تمتد على الأقل إلى أفلاطون وبعض حكماء الصين بعد الميلاد.

ولقد كان "مارك بلوج " M. Blaug أكثر تحديدا، عندما أوضح أنه على الرغم من صعوبة تحديد بداية انطلاقة علم من العلوم ، أو أحد فروع علم قديم، إلا أن الميلاد الرسمي لذا العلم يمكن أن يؤرخ – في رأيه – بشهر ديسمبر سنة 1960 عندما ألقى "تيودور شولتز" T. schultz – وهو من أشهر مؤسسي هذا العلم – خطاب توليه رئاسة

[1] – محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، أبريل 2000 ، ص ص 35 36 .

[2] – محمد أحمد الغناء، المدرسة المنتجة رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة ، (تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية) العد 29 ، ماي 1983 ، ص 07 .

الجمعية الاقتصادية الأمريكية ، وفيه ركز على استثمار رأس المال البشري وأكد دوره في التنمية [1] . وهذا لا يعني أن أحدا لم ينشر في هذا المجال ، أو أن أحدا لم يستخدم مصطلح "اقتصاديات التعليم " قبل هذا التاريخ ، ولكن يعني ببساطة عدة أمور ، ربما من أهمها ما يلي:

1- أن معظم الاقتصاديين قبل عام 1960 ميلادي كانوا غير مدركين جملة لحقيقة أن الظواهر الاقتصادية – وبخاصة النمو الاقتصادي- يمكن تفسيرها من خلال فكرة تشكيل رأس المال البشري المتكون بواسطة التعليم والتدريب.

2- يلاحظ – بصفة عامة- أن التقدم العلمي في أساليب هذا العلم وتقنياته – ولاسيما من الناحيتين الكمية والكيفية- قد برز إلى حد أكثر وضوحا بعد هذا التاريخ.

المطلب الثاني: التعريف بعلم اقتصاديات التعليم

إن المفهوم الاقتصادي للتعليم يمكن استعراضه من عدة زوايا مختلفة ، بحسب هدف وعرض التحليل الاقتصادي المراد القيام به للتعليم .

ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه[2]:

"علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة وصحة العلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين. "

كما عرفه كوهن COHN على أنه "دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية من أجل إنتاج مختلف أنواع التدريب والتنمية الشخصية ،من خلال المعرفة والمهارات وغيرها ،إعتمادا على التدريب الشكلي خلال فترة زمنية محددة ،وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل".

1- المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع

قبل تقديم المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع (نستخدم كلمة السلعة مجازا للتعبير عن السلع والخدمات) لا بد أولا أن تتعرض لمفهوم السلع وأنواعها .

[1] Blaug, Mark" the Concept of Human capital in Economics of Education" vol.1, edited by M .Blaug, England , ELBSS & PENGUIN Books, 1968, p.11.

[2] – بونوار بومدين، النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ، 2010- 2011 ، ص 69.

أ- مفهوم السلعة:

السلعة بالمفهوم العام هي كل شيء يشبع رغبة عند الإنسان .وقد وضع الاقتصاديون عدة تصنيفات للسلع نذكر منها ما يلي :

- السلعة النادرة والسلع الحرة: السلع النادرة هي الأشياء النادرة التي تشبع رغبات الإنسان سواء كانت طبيعية أو منتجة وهي بالتالي تختلف عن السلع الحرة الموجودة في الطبيعة مثل المياه والهواء والضوء .

- السلع المادية وغير المادية: هي كل السلع الملموسة مثل الفحم ، أما السلع غير المادية فهي كل السلع المجردة والتي نسميها أيضا الخدمات .

- السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية: السلع الاستهلاكية هي كل السلع التي تستهلك نهائيا بعد أول استخدام لها ، مثل الحليب أما السلع الإنتاجية فهي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

- السلع المعمرة وغير معمرة : هي السلع التي تستخدم عدة مرات مثل: المعدات ، والسلع غير معمرة هي السلع الاستهلاكية النهائية.

- السلع الخاصة والسلع العامة: تصنف بالاعتماد على خاصتين :

- **الإقصاء: L'excluabilité**

وهي تعني أنه يمكننا منع أي شخص من استهلاك سلعة (لا تستهلك إلا بعد دفع الثمن).

- **التنافس أو الانقسام La rivalité ou la divisibilité**

وهي تعني أنه لا يمكن استهلاك سلعة من طرف عدة أشخاص في نفس الوقت.

فكل سلعة لا يستطيع كل الناس الاستفادة منها في نفس الوقت، ويمكن منع الآخرين من استهلاكها فهي إذن سلعة خاصة محضة.

وكل سلعة يمكن استهلاكها جماعيا من طرف عدة أشخاص من دون أن ينقص ذلك من قيمتها ، وفي نفس الوقت لا يمكن أن نمنع الآخرين من استهلاكها هي سلعة عامة محضة، وإذا انعدم أحد الشرطين في سلعة ما نقول عنها أنها سلعة مختلطة .

ب- التعليم سلعة استهلاكية أم إنتاجية :

يختلف الاقتصاديون كثير في التحديد الدقيق لطبيعة التعليم في كونه سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية (استثمارية) ، فنجد مثلا (Friedman) يعتبر التعليم العالي سلعة استهلاكية ، في حين يعتبر التعليم المهني (بما في ذلك التكوين أثناء العمل) سلعة استثمارية ، وقد عارض هذا التصنيف (Vaizey) حيث اعتبر أن تقسيم التعليم إلى سلعة استهلاكية وسلعة استثمارية بالاعتماد على معيار الفرقة بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني يمكن رده على اعتبار أن التعليم العام القاعدة الأساسية والركيزة الخلفية التي يبني عليها التعليم التقني أو المهني أضف إلى ذلك التعليم العالي الذي يهدف على سبيل المثال إلى تكوين طبيب أو محام أو قاضي هل من المقبول إدراجه بحسب تصنيف (Friedman) ضمن السلع الاستهلاكية ؟ والجواب طبعا لا.

وعموما يمكن أن نقول أن التعليم بالمنظور السلعي يحمل المعاني الآتية:

- التعليم سلعة استهلاكية معمرة إذا كان الغرض النهائي التسلية أو الترقية، كأن نتعلم الرسم كهواية شخصية.
- التعليم سلعة استثمارية إذا كان الغرض منه اكتساب حرفة أو مهنة أو وظيفة.
- التعليم سلعة نادرة.
- التعليم خدمة (سلعة غير مادية)
- التعليم الخاص خدمة سوقية كالتعليم العام خدمة غير سوقية.
- التعليم خدمة معمرة.
- التعليم خدمة عامة مختلطة .[1]

2- المفهوم الاقتصادي للتعليم من حيث اعتباره مسار إنتاجي.[2]

إن النظام الإنتاجي في أبسط تعريف له هو مجموعة طرق كأساليب الإنتاج، كالأعمال المتجانسة والمتناسقة القادرة على تكرار الإنتاج مرات عديدة ، يخضع لتنظيم محدد في فترة زمنية محددة ،يمكن اعتبار التعليم إنتاجيا لأنه يمر بمراحل مختلفة ؛ حيث تسلسل أطوار التعليم والتكوين فيه، وفق نظام واضح للتدرج والانتقال والحصول على

[1] محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة ،2011/2010، ص 12 .

[2] المرجع نفسه ، ص 14.

الشهادات خلال وقت زمني محدد ، لكل مرحلة خصائصها وغاياتها ومنتجاتها ، وهو مسار مؤسس للتكوين ولنشر المعارف التي تطور القدرات والكفاءات والاستعدادات لدى الأفراد ، يتم داخل مؤسسة تعليمية يسهر عليه فريق من الأساتذة والموظفين والعمال ، يقدم لسوق العمل منتجات مختلفة.

إن التعليم مسار إنتاجي، العنصر البشري فيه هو المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت، والمكلفين بالإنتاج ثم إنتاجهم وفق هذا المسار أيضا.

المطلب الثالث: رواد علم اقتصاديات التعليم

يبدو أن الحديث عن اقتصاديات التعليم في مجال التربية بصفة خاصة بدأ مرتبطا بالتخطيط التربوي خاصة مع ظهور العصر الثاني للتخطيط كما يسميه " سيلفان لورييه " بذلك العصر الذي اجتاح التأكيد على أن التربية بوصفها استثمار ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردودها وعائدها . ولأهمية العنصر البشري في التنمية ، اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، ويمكننا فيما يلي أن نستعرض بعض أشهر رواد اقتصاديات التعليم ، وهم:

1- آدم سميث Adam Smi th: ويعتبر الأب المؤسس لاقتصاديات التعليم ، ولقد ناقش سميث التعليم في مواضيع عدة من كتابه " ثروة الأمم " (1776) ، فبين أهمية التربية[1] وسجل ملاحظات عديدة شكلت الأساس الذي انطق منه الكلاسيك ، وتوصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل الثروات، من أهم أفكاره:

- أنه من الأوائل الذين تحدثوا عن الرأسمال البشري- وإن لم يستعمل هذا المصطلح – واعتبر بوضوح التعليم والتدريب صورة تراكم الرأسمال البشري، واستثمارا مفيدا للفرد والمجتمع .

- المؤهلات التي يكتسبها الفرد من العائلة – التعليم – تشكل رأسمال ثابت وحقيقي مجسد في الشخص.

- لاحظ أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخول .

- أدرك العلاقة بين طبيعة النظام التعليمي والتقدم الصناعي حيث رجح التقدم الصناعي الاسكتلندي إلى نظامها التعليمي.

- التعليم سلعة سياسية واجتماعية تساهم في منع الفوضى والانحلال الخلقي والرشوة وحفظ الديمقراطية.

[1] فاروق عبده فليه ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط2 2007 ،ص17.

– يؤكد سميث تدخل الدول في قطاع التعليم ولكن فقط عن طريق التمويل أما التسيير فيبقى للقطاع الخاص [1].

2– ألفريد مارشال : A. Marshll : بعد سميث بأكثر من مائة عام حوالي عام 1980 ، تطرق إلى مسألة التعليم في كتابه الشهير " مبادئ علم الاقتصاد " أثناء معالجته لموضوعي التدريب الصناعي وتوزيع الدخل ، عبر عن أهمية التعليم بوصفه "استثمارا قوميا ".[2]

ونوجز أهم لأفكاره فيما يلي:

– عبر مارشال عن رأسمال البشري بالثروة الشخصية ، وهي تشمل قدرات وطاقات الفرد، وهي المسؤولة عن كفاءة الفرد في الصناعة، وهذا اعتراف صريح عن دور التعليم والتدرب في تنمية الرأسمال البشري.

– في كتابه " التجارة والصناعة " حلل وظائف التعليم وتمويله.

– أول من حاول ربط العائد بنفقات الاستثمارات في التعليم وقرر أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر.

– يفترض أن عامل الريح يلعب دورا في قرار الاستثمار البشري مثل الاستثمار المادي.

– أكد مارشال وجود علاقة قوية بين التعليم والإنتاج من خلال وصفة للمعرفة أنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى البشر.

3– وليام بيتي William petty : الوحيد قبل سميث الذي ناقش مسألة قيمة العنصر البشري ، حيث يقترح أن قيمة الفرد تساوي 20 مرة قيمة المدخول السنوي للعمل.

ومهما كانت الانتقادات المقدمة لهذه الطريقة إلا أنها محاولة جادة للربط بين العنصر البشري والعمل بالفكرة الضمنية لرأس المال، بما أن عملية التقدير ترتكز على مبدأ رسملة الدخول أو حساب القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للدخول. وهذا تعبير صريح على أن الإنسان عبارة عن رأسمال بشري أو يمثل ثروة في حد ذاتها.

[1] – Adam Smith « recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations » , Ed Gallimard, paris, 1976,p106

[2] فاروق عبده فليه ، نفس المرجع السابق ،ص18.

4- كارل ماركس Marx: أراء ماركس توحي بقناعته الشديدة بدور التعليم والتدريب في تحديد مستقبل الأمم ، ومن أهم أفكاره:

- القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية والدخول الأمثل:

- مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين (التعليم - التدريب). وأن العمال المؤهلون هم الأقل عرضة للبطالة[1].

5- مالتس Maltus: جاء " مالتس" وهو صاحب نظرية السكان المشهورة وأنصاره ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية ، وإذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية ، إلى أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل لفكرة الاستثمار البشري.

6- فيشر Irving Fisher : أدخل في نظريته رأس المال المعنوي العنصر الإنساني ضمن عناصر رأس المال؛ وقد أكد " فيشر " وجوي استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي إلى مزيد من الدخل .[2]

ورغم ذلك يقال أن البداية الحقيقية أو ولادة حقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية بالتحديد في نهاية الخمسينات و أوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو R. Slow 1957 وثيودور شولتز T.W.S chultz 1960 .

وجاري بيكر G.S.Becker 1962 و دينسون E.Dension 1962 ،وهاريسون Haridson 1964 وغيرهم .

وتعد الفترة 1970/1960 المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية ، وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس ، وقد برز أيضا في هذا المجال عبد الله عبد الدايم، وحامد عمار في الوطن العربي ، أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز بعض من الاقتصاديين مثل جورج ساكاروبوليس G.psacahropouls وتيلاك Tilak وغيرهم في الدول المتقدمة ومحمد غنيمة في الوطن العربي أيضا.

7- لند برج Eric Lunberg: أثبت لند برج في بحوثه أن الإنتاج يرتفع برغم ثبات عامل الرأسمال المادي وفي بحثه عن أسباب هذه الزيارة توصل في الختام إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم التدريب والخبرة .

[1] - Denis Clerc "la théorie du capital humain-problèmes économiques" 1993, pp12-13.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري ، مقدمة في اقتصاديات التعليم ، الدار العربية ،الجزء الأول ، ص 08.

8- دينسون Edward Denisan:

أقام دينسون دراسة عن أسباب زيادة الدخل القومي الأمريكي واستنتج أن كمية العمل ورأسمال (التجهيزات الإنتاجية) لا يمكن أن يفسر إلا جزء من هذه الزيادة وتوصل إلى أن التعليم يساهم بـ 23% في زيادة الدخل القومي.

وبرغم الانتقادات التي وجهت لهذه البحوث إلا أنها مهدت لفكرة الرأسمال البشري عند شولتر .

9- شولتر T.W.Shultz

يكاد يكون شولتر الرائد في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم . وقد تمكن من إحداث ثورة جديدة بطرحه لفكرة " الاستثمار في الرأسمال البشري " بكل دقة ووضوح.

وذكر شولتز أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال 1929 و 1957 تعود إلى تعليم اليد العاملة

- يرى شولتز أنه مثلما التطور التقني موجه لتكوين الرأسمال التقني ، فإن التكوين (التعليم – التدريب) يعمل على تكوين الرأسمال البشري.

10- بيكر Becker Gary

بيكر من الرواد الباحثين في مجال " الرأسمال البشري " . نشر دراسة سنة 1960 حول الاستثمار في التربية التي أثارت رواد فعل كبيرة، وله دراسات عديدة حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ،ومن أهم أفكاره :

- التعليم يرفع من مستوى الإنتاجية ، بالنتيجة فإن دخل الفرد يرتفع .

- يستند طرح بيكر على الرؤية التقليدية للكلاسيك التي تعتبر العامل الفردي المحور الوحيد في تعظيم الربح، فكذلك يرى بيكر في مجال التعليم:

- كل فرد يستثمر إلى غاية الحد الذي تقل فيه مردودية هذا الاستثمار (أي الحد الذي تعادل فيه الأرباح الصفر).

- بين بيكر أن أرباح الذكور في الولايات المتحدة سنة 1950 تمثل 8.14 % من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي و 11 % من مجموع الإنفاق الكلي [1].

وقائمة الاقتصاديين الذين كتبوا أو برزوا في هذا المجال طويلة لا يسعنا ذكرهم مثل : ميل J.S.Mill ، سد جويك H.Sidgwick ، H.dalton ، بيجو " E. CANNAN " ، كانا، " ماك كلوك " J.Mcculloch" ، وودهول " Woodall" ، سكاروبولس " Psacharopulos" ، جون فيزي" J. V.aizey" ...الخ.

[1] MARC Gurgand "Economie de l Education " editions la Decouverte, paris,2005,p09.

المبحث الثاني: الاستثمار في التعليم

منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبداية بروز ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة ، انتشر استعمال مفهوم الرأس مال البشري أكثر فأكثر، لأن أسس الاقتصاد الجديد لم تعد تقوم فقط على الآلات والتقنيات والأموال فحسب، بل كذلك على كل الموارد غير المادية التي هي بحوزة الأفراد، وصار عندها الرأس مال البشري موضوع استثمار وتراكم لرأس المال .

المطلب الاول: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تسهم فى تحقيق التنمية ، لكن لن يؤدى هذا العنصر دوره دون تعليم ، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري.وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً ، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستديمة. ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن ،ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم.

كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة ،و قد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعامة ، وبشكل عام يسهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.

إلا أن مساهمة التعليم الإيجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم وملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة . يضاف إلى ذلك أن تعليم المهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلون على تعليم أساسي جيد أسهل وأقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين أوالحاصلين على قدر ضئيل من التعليم . [1] وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشرى ، أو ما تسمى بـ" صناعات العقل البشرى" ، يتطلب أن يكون العمال ذوى مهارات عالية ومتجددة وهذه المهارات ليست مقدم نجاح بمفردها بل لابد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها .

واختلف التعليم اليوم من التركيز على المهارات اليدوية إلى التركيز على المهارات العقلية ، فالذي يملك العقل المتعلم المرن المتكامل هو الذي يملك الثروة الغنى.

[1] علي أحمد مدكور : **الاستثمار في التعليم** ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان، ط1 ،2009 ، ص32.

وعالمنا اليوم تعتمد فيه التنمية الشاملة على المعرفة ، بعد أن كانت تعتمد على الاستخدام الكثيف لراس المال والعمالة ، عالم يعيش ثروة المعلومات والاتصالات والثقافية متعددة الوسائط .

وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والاقتصاد والنواحي الاجتماعية ، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة ، بل أصبحت استثماراً كما يرى شولتز[1] يستهدف تحسين مستوى الحياة للأفراد ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وإذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة فإن التعليم بمختلف أنماطه هو مادة هذا الشريان ، وذلك لضمان استمرارية الازدهار الاقتصادي[2].

حيث أصبح المعيار الاقتصادي يأتي في مقدمة المعايير التي يقاس في ضوئها تقدم الأمم ، ولما كان التعليم يعمل على تنمية القوي البشرية بتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بعملها المنتج صارت العملية التعليمة عملية اقتصادية لها كلفتها ومعدلاتها ولها مدخلاتها ومخرجاتها ، وبالتالي تؤثر على السياسة التعليمية.

ولم يعد التعليم ضرورة للتنمية الشاملة في المجتمع فقط ، بل أصبح أحد حقوق الإنسان الاساسية لأنه ضرورة لتنمية الشخصية الإنسانية ، وهو أمر لابد منة لممارسة حقوق الإنسان الأخرى ، لذلك فإن الفرص غير المتكافئة في التعليم يُنظر إليها على أنها ظلم اجتماعي كبير؛ و كثيرا من المشكلات الإجتماعية وتظهر في التعليم ، فقضايا مثل: الفقر ، وزيادة السكان ؛ وتدني الخدمات التعليمية والصحية تظهر علاماتها بوضوح في التعليم حيث الكثافة العالية من الطلاب داخل الفصول ، وتعدد الفترات الدراسية في المدرسة الواحدة ، وتداعي الأبنية التعليمية وضعف التحصيل الدراسي للطلاب ، وضعف الإنفاق على التعليم ، وتدني مستوي الخريجين[3].

وقد ظل رجال التعليم والاقتصاد زمناً طويلاً يغفلون دور التعليم كعامل أساسي في التنمية الشاملة للمجتمع ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة قياس الاستثمار فمي التعليم وقياس عائد هذا الاستثمار بنفس الدقة التي يقاس بها العائد من أى مشروع اقتصادي أخر ، فلم تظهر الدراسات التحليلية للاستثمار في التعليم بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية .

[1] سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته،مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق سوريا،ط1، 2002، ص29.

[3] أمال العرباوي : مرجع سابق ، ص ص 3-4 .

[2] عبد الواحد خالد الحميد : إستثمار في أمه ، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة إقتصاديات التعليم ، الرياض، وزارة المعارف ، 1996 ، ص13 .

وقد أجمعت الدراسات التحليلية لبعض الإقتصادين مثل **شولتز، ودينسون، وبيكر ،وغيرهم** على أن التعليم يمثل أحد الوسائل الهامة في تكوين رأس المال البشري وإعداده وتطويره ؛ وإن رأس المال البشري بما يمتلكة من قدرات وإمكانيات هو أكثر رؤوس الأموال عطاء وإنتاجية[1].

وحين يشير الكثير من المعنيين بأمور التربية والتنمية بصورة حاسمة إلى العلاقة القائمة بين التنمية وبين الاستثمارات في مجال التعليم ، فإنهم يؤكدون ضرورة الحاجة إلى مزج السياسة التعليمية بالسياسة الاقتصادية ، وخطط البناء الصناعي والتقني ويصفونها بأنها السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة ، وأصبح الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري ، وتظهر آثارة في زيارة مهارات وقدرات الأفراد ، كما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج ، ويذكر الاقتصادي الشهير " فردريك هاريسون" أن:[2] الموارد الطبيعية ورأس المال والموراد البشرية تمثل ثروة الأمم ، وأن رأس المال والموارد البشرية تمثل الأساس لتلك الثروة ، وأن رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج سلبية ، وأن العنصر البشري هو عامل الإنتاج النشيط والفعال ، إذ أنه يقوم بتكوين رأس المال المادي واستغلال الموارد الطبيعية ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام وظهرت من هنا فكرة القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم ويقصد بها أن للتعليم عائداً اقتصادياً يفوق ما ينفق عليه بل يفوق عائده الاستثماري في كثير من المشروعات الإقتصادية الاخري[3] ، وأن للتعليم عائداً اجتماعياً يعود على الفرد والمجتمع يتمثل في زيادة دخل الفرد ودخل المجتمع .

والبناء الاجتماعي للمجتمع يتكون في الواقع من دعامتين أساسيتين هما التطور الاقتصادي للمجتمع ، البناء المادي والتطور الثقافي (البناء اللامادي) ، وكلاهما يجب أن يساير الآخر حتى تتطور وسائل الإنتاج وأدواته ، والأفضل أن يبدأ التطور اللامادي (الثقافي) قبل التطور الاقتصادي.

ومحاولة تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق تنمية اجتماعية يؤدى إلى حدوث خلل اجتماعي يتمثل في ظهور فراغ حضاري ، مما ينتج عنه اضطراب في أجهزة المجتمع ووظائفه بحيث تصبح القيم الاجتماعية والاتجاهات السلوكية غير متمشية مع التطور الاقتصادي فيعانى المجتمع من فقدان التوازن ، ويؤدى ذلك إلى قصور في التطور الاجتماعي وظهور الجرائم والإدمان والانحرافات والاضطرابات النفسية والعقلية .

[1] ج،ب، اتكنسون ، اقتصاديات التربية ، ترجمة عبد الرحمن الصائع ،الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ط1، 1993 ، ص92

[2] WWW. Jica. Go . jp ، تاريخ التصفح 2016/04/18 الساعة 23:00.

[3] WWW. Stiftungsindex.de، تاريخ التصفح 2016/04/18 الساعة 22:00.

والعوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع متنوعة ومتداخلة جداً ،ومن أهمها حجم القوى العاملة في المجتمع طبقا للشريحة العمرية ، وحجم رأس المال المستثمر ، ومدى تطبيق المعرفة الجديدة ، والاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي للمجتمع ، وحجم الاستثمار في التعليم بكل مراحله لإعداد القوى العاملة[1].

وهناك العديد من الأنشطة تسهم بشكل مباشر في تطوير رأس المال البشري وهي: التعليم والتدريب علي رأس العمل ، وتعليم الكبار الخدمات الصحية ، والهجرة ، ويأتي التعليم علي رأس العوامل التي تؤثر في رأس المال البشري ، ولما كانت هناك صعوبات لقياس الاستثمار في رأس المال البشري (عن طريق التعليم)، اعتقد البعض أن ما يصعب قياسة يمكن إهماله.

وهناك طرق عديدة لقياس الاستثمار المطلوب في تنمية رأس المال البشري ، وهي لا تختلف كثيراً – من حيث المبدأ – عن تلك الطرق المستخدمة في قياس الاستثمار المطلوب في رأس المال الطبيعي عند الحاجة إلى اتخاذ قرار في هذا الشأن.

مما سبق يتضح أن الاستثمار البشري أصبح ضرورة ملحة للتقدم والتنمية في المجتمع ولكن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى الدعم المالي والتمويل اللازم (الاستثمار المادي)، ونجد أن العالم المتقدم يعتمد اليوم على التمويل الأهلي كمصدر أساسي لتمويل التعليم العالي من أجل الاستثمار البشري، وعلى الرغم من أن مفهوم الوقف قد بدأ وانتشر في العالم الإسلامي منذ زمن بعيد ،كما أن مصطلح الوقف بحد ذاته تعرفه اللغات الأجنبية نقلا عن الأصل العربي والملاحظ اليوم هو انتشار الوقفيات التعليمية في الغرب أكثر بكثير مما تعرفه مجتمعاتنا .

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، رؤية مستقبلية لخيارات وتوجهات تمويل الجامعات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الملتقي العربي الاول حول إدارة الجامعات في تنمية وخدمة المجتمع ، الإسكندرية ، مصر ، 30-7 إلي 3- 8- 2006 ، ص7 .

المطلب الثاني : أبعاد ومحددات الاستثمار في رأس المال البشري :

1- أبعاد الاستثمار:

جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد منها[1] :

- **البعد الثقافي** : حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله .
- **البعد الاقتصادي** : من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليماً وتدريباً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الإقتصادية.
- **البعد الإجتماعي** : فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أحسن قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية ، إضافة إلى تأثيره الملموس فى شعور الإنسان بالذات .
- **البعد العلمي** : حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم فى إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر فى وسائل المعيشة .
- **البعد الأمني** : حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتى تتناقص مع ارتفاع مستوى التعليم والتدريب مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع ، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار [2].

1 مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية ، ورقة عمل الاستثمار في رأس المال البشرى ، مركز التطوير والتدريب ، بيانات إحصائية ، 2007 ، ص8،7 .

[2] مجدي الصبحي، البعد الإقتصادى للأمن القومي العربي ، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ، جامعة الدول العربية ، 1993 ، ص31 .

2- محددات الاستثمار :

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلاً جانب التأهيل ، وثانيهما يتعلق بالعمل والتوظيف ، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشرى وهي[1]:

- **التخطيط** : ويعني بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة .
- **التنمية** : يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذى لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية بما فيها تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدي الفرد لتأهيله لممارسة مسئولياته كمواطن منتج .
- **التوظيف** : ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام فى توفير احتياجاته.

[1] عبد الباقي عبد الكبير، التعليم العالي وتنمية الطاقات البشرية ، (أوجه القصور ومقترحات للعلاج) بحث مقدم للتنمية البشرية والأمن في عالم متغير بجامعة الطفيلة بالأردن ، 2008 ، ص9.

المطلب الثالث :التعليم والاستثمار في رأس المال البشري

يأتي التعليم في مقدمة مفردات الاستثمار فى رأس المال البشري ولهذا خصصت دول العالم ميزانيات هائلة للتعليم ، وقد تغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي، وأصبح ينظر على أنه استثمار ذوعائد اقتصادي مجز ، وليس مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها .

والإنفاق على التعليم استثمار في الأفراد ، ويحكم هذا الإنفاق الظروف الاقتصادية للدول ، لأن التعليم يحدد مستقبل الأجيال ، ويحدد موقع الدولة على الرابطة الدولية لذا يجب أن يأخذ التعليم موقع الصدارة فى أولويات الدول فإن الخسارة لا تكون على جيل واحد ، وإنما تصيب أجيالاً متعاقبة وذلك بسبب الآثار التراكمية للعملية التعليمية، والاحتياجات الاستثمارية في القطاعات الأخرى المختلفة يمكن أن تنتظر أما التعليم الذي يمثل استثماراً فى رأس المال البشرى لا ينتظر أبداً .

وهناك دراسات كثيرة لفتت الاهتمام إلى الاستثمار في رأس المال البشري ، وأشارت إلى الجوانب الاستثمارية المتعلقة بالعنصر البشري في العملية الاقتصادية باعتبار أن الاستثمار المعتمد على الآلات والمعدات والمصانع ، وإنما يتجاوز ذلك كله إلى الإنسان نفسه ، فهو أهم الاستثمارات على الاطلاق ، ويأتي دور رأس المال الطبيعي في المرتبة الثانية بالنسبة للفرد لما يتيحه من زيادة فرص الاستثمار للدولة وزيادة فرص العمل للقوى البشرية في العمل وبالتالي تقليل أعداد البطالة .

ويحدد شولتز خمسة أنواع من الإنشطة التي تسهم بشكل مباشر في نمو رأس المال البشري للدولة ويأتي علي رأس تلك الأنشطة التعليمية التعليم ثم يأتي التدريب علي رأس العمل ، تعليم الكبار ، الخدمات الصحية ، الهجرة [1].

إن الأدبيات الاقتصادية التى كانت تعطي الأولوية المطلقة ، للإستثمار فى رأس المال الطبيعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية قد دفعت العديد من الدول النامية، التي كانت قد حصلت على استقلالها السياسي حديثاً إلى الإقتراض من أجل شراء الآلات والمعدات كما دفعتها إلى البحث عن المعونات الاقتصادية من الدول الصناعية المتقدمة ومن الهيئات والمنظمات الدولية ، إلا أن الحصول على رأس المال الطبيعي لم يحقق التنمية المنشودة ، فقد تبين " أن الطاقة الاستيعابية لرأس المال الطبيعي " في هذه الدول محدودة ، فالمصانع والآلات التى تم استيرادها من الخارج

[1] T.W. Schultz, **Investment in Human Capetal** , Amrican Review , Vol – 1 P 298.

لا تستطيع أن تنتج على الوجه الصحيح عندما لا تتوافر لها المهارات البشرية القادرة على تشغيلها والاستفادة منها ، ونظراً لأن معظم الدول النامية مستقلة حديثاً ولم تكن قد توسعت بعد فى برامج التعليم ، وليس لديها الكوادر الوطنية الفنية التى تملك المهارات والقدرات الفنية على التعامل مع الأجهزة والآلات والمعدات ، وقد كانت النتيجة تفاقم مشكلة الديون التى تواجه تلك الدول نتيجة لاقتراضها كثيراً من السلع والآلات والمعدات والأجهزة ، ولم تستطع الاستفادة منها على الوجة الأمثل[1].

فالاستثمار المطلوب إذن هو الاستثمار في "العلم " باعتباره ثقافة الحاضر والمستقبل ، والاستثمار في "الثقافة " باعتبارها علم المستقبل الشامل ، وهذا الاستثمار يتطلب توفير التعليم الأساسي الشامل للجميع ، والذي ينبغي أن يمتد إلى نهاية المرحلة الثانوية كما يتطلب توفير فرص التعليم مدي الحياة [2].

[1] ج. ب إتكنسون، أقتصاديات التربية ، مرجع سابق، ص 94.

[2] على أحمد مدكور ، مرجع سابق ، ص ص 45 ، 46.

المبحث الثالث: تكلفة التعليم والفرصة الضائعة

تطور الانفاق العالمي على التعليم تطورا كبيرا وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين مما جعل الاقتصاديين يهتمون بما يسمى بتكلفة التعليم .

المطلب الأول : ماهية تكلفة التعليم

تعد تكلفة التعليم وطرق حسابها وتقديرها الوجه الآخر لتمويل التعليم والإنفاق عليه فقد اختلف الاقتصاديون والتربويون على تحديد مفهوم التكلفة أو (الكلفة) وكيفية حسابها، كما اختلفوا على كيفية تمويل التعليم وتحديد مصادره ، إلا أنه في النهاية يمكن القول ؛ إن كل إنفاق ، أو مبلغ تمت التضحية به من أجل العملية التعليمية يعد تكلفة للتعليم ، وبذلك يمكن أن نعرف تكلفة التعليم بأنها: إجمالي القيم النقدية أو العينية التي أنفقت على المستوى الفردي (الشخصي) والاجتماعي (القومي)، لتحقيق الأهداف التعليمية . وبالتالي فإن التكلفة تتضمن ما يلي:[1]

- تعبر التكلفة عن تضحية اقتصادية .
- يمكن التعبير عن التكلفة بوحدات نقدية بمعنى أنه يمكن قياسها.
- يمكن التنبؤ بها وتحديدها مقدما قبل البدء بالعمل.
- إن التكلفة يجب أن يقابلها خدمة أو منفعة.

وبهذا فإن مفهوم التكلفة ليس مفهوما فنيا مجردا من أي اعتبارات قومية أو اجتماعية ، بل يجب ربطها بالأهداف .

ولعل الاهتمام بتكاليف التعليم يعود إلى الأسباب التالية:

- تحديد تكلفة الوحدة.
- الرقابة على التكاليف ، لتحقيق الكفاية والاستغلال الأفضل للموارد المتاحة .
- اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد البدائل.

[1] سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته،مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق سوريا،ط1، 2002، ص99.

يضاف إلى ذلك إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة ، وتوزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة، والمساعدة على تخفيض تكلفة التعليم، وزيادة إنتاجية النظام التعليمي[1] . وكذلك برمجة ميزانيات التعليم من خلال تقدير النفقات غير القابلة للتخفيض (كالأجور) ثم تقدير الحاجات الجديدة، ومحاولة ضغط النفقات الجارية التي يمكن تخفيضها قليلا ، والنفقات الرأسمالية التي يمكن تخفيضها جدا، لأنها تناقش وفقا لمبدأ الحاجة والأهمية .

لقد ميز د.محمد عبد السلام حامد بين التكلفة بالمفهوم المحاسبي والتكلفة بالمفهوم التخطيطي ، فالتكلفة المحاسبية تكون عادة حقيقية والفترة مضت واستهلكت ، بينما التخطيطية: تكون تقديرية لمرحلة ستأتي في المستقبل أو التي سوف يتم تحملها في المستقبل لتحقيق ناتج معين ويتفق معه د. الحبيب مصدق جميل في تمييز التكلفة بالمفهوم المحاسبي :أي النفقة الفعلية من الميزانية ، أما التكلفة بالمفهوم التخطيطي مستقبلية ومن أجل اتخاذ القرارات.[2]

المطلب الثاني: أنواع الكلفة في التعليم

يوفر لنا تحليل عناصر الكلفة الوقوف على أي أنواع متعددة من الكلفة التعليمية حيث يمكن تمييز أنواع منها تبعا لطبيعة النفقات التعليمية أو تبعا للمجال الذي ينفق فيه ويفيد تصنيف الكلفة التعليمية غالبا أغراض حساب عناصر هذه الكلفة إذ أن تحديد طبيعة ومجال الكلفة يعطي إمكانية التحديد الدقيق لأوجه الصرف ولطبيعة المصروفات الفعلية في مجال التعليم.

يصنف غالبا الكلفة التعليمية إلى الأنواع الآتية: كلفة جارية وكلفة رأسمالية وإلى كلفة مباشرة وكلفة غير مباشرة وإلى كلفة الفرص.

1- الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية.

أ- الكلفة الجارية: تشكل الكلفة الجارية في التعليم المصروفات الفعلية على المواد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية ويصنف غالبا لأغراض حسابات الكلفة الأصناف الآتية التي تتضمنها الكلفة الجارية:

[1] سهيل الحمدان، مرجع سابق ، ص99.

[2] الحبيب مصدق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر والثقافة ، منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، العراق ، ص 141.

أولا: أجور مختلف العاملين في مؤسسات التعليم سواء من يرتبط عملهم بالنشاطات التعليمية كأجور الهيئات التعليمية أو من يرتبط عملهم بالنشاطات التكميلية كالإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والتربوية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي.

ثانيا: المصروفات الإدارية وتشتمل على المصروفات المواد والخدمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال السنة الدراسية الواحدة ،والتي تستخدم لتسيير النشاطات التعليمية أو على مستوى الإدارات المحلية المركزية وتشتمل غالبا على مختلف المصروفات التي ترتبط بمختلف أوجه النشاط الإداري اليومي كنفقات الطبع للأمور الإدارية ونفقات المواد القرطاسية الضرورية للعمل الإداري ونفقات الطاقة ونفقات وسائل النقل المستخدمة من قبل المؤسسات الإدارية ،ونفقات الفاكس والتلفون ومصروفات كساء العاملين والمستخدمين والنفقات التي تغطي رسوم ضمان الموظفين وأجور التأمين ونفقات معالجة الموظفين وأجور النشر والإعلام إلى آخره من المصروفات اليومية التفصيلية الخاصة بتسيير النشاط الإداري.

ثالثا: مصروفات المواد التي تستخدم خلال سنة دراسية واحدة في مختلف أوجه النشاط التعليمي كنفقات المواد القرطاسية التي تستخدم في النشاطات التعليمية والمواد المختبرية والمواد المستخدمة في الحقول المدرسية وفي ورشات العمل والمواد التي تستخدم في أغراض البحث العلمي ،إلى غيره من المواد التي تستخدم أثناء العملية التعليمية والتربوية.

رابعا: مصروفات النشاطات الترفيهية والاجتماعية والعملية للمؤسسة التعليمية كنفقات الحفلات الترفيهية أو النشاطات الثقافية والرياضية أو نفقات المؤتمرات والحلقات الدراسية العملية ونفقات الوفود الرسمية والأساتذة الزائرين أو نفقات السفرات العملية و إلى غيرها من النفقات التفصيلية التي تخص نشاطات المؤسسة التعليمية.

خامسا: مصروفات الصيانة السنوية الجارية التي ينتفع من الخدمات المترتبة عليها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة كمصروفات إدامة وتشغيل وسائط النقل أو مصروفات صيانة الأثاث المختبرية والمدرسية والإدارية أو نفقات الترميمات السنوية البسيطة وإلى غيره من المصروفات التي تغطي الصيانة الجارية.

سادسا: المساعدات المالية الممنوحة للطلبة، وتتمثل في المخصصات المالية للطلبة من مصروفات إطعامهم وأجور نقلهم إسكانهم – إيجارات دور السكن للكلية- أو المواد القرطاسية التي تعطى للطلبة مجانا أو المكافأة التي تعطى للمتفوقين ...الخ ، والتي ينتفع منها خلال السنة الدراسية.

ب– الكلفة الرأسمالية: وتسمى أيضا بالكلفة الثابتة وتشمل نفقات الأبنية المدرسية ونفقات الأدوات والمعدات ونفقات الصيانة الكبيرة وغيرها من المستلزمات التي تستخدم والتي ينتفع من خدماتها في أكثر من سنة دراسية واحدة ويمكن أن تصنف الكلفة الرأسمالية إلى العناصر الآتية [1]:

أولا: نفقات الأبنية ، وتشمل كل النفقات بتشييد الأبنية المدرسية وأبنية المؤسسات الإدارية والخدمية في مجال التعليم وكذلك نفقات المنشآت الثقافية ، الرياضية ، العلمية كالملاعب والمسارح، قاعات الاحتفالات والاجتماعات ، نوادي ومراكز علمية وكذلك نفقات أبنية الورشات التابعة للمؤسسات التعليمية أو النفقات للأبنية المشيدة في الحقول الزراعية وغيرها من الأبنية التي تشيد لأغراض تعليمية.

ثانيا: نفقات المستلزمات الثابتة عدا الأبنية، وتشمل على نفقات المعدات والأدوات التي تستخدم لأكثر من سنة دراسية واحدة ونفقات الأثاث المدرسية والإدارية ونفقات المستلزمات المختبرية والتطبيقية ونفقات شراء وسائط النقل ونفقات الكتب المدرسية ونفقات المكتبات التابعة للمؤسسات التعليمية وغيرها من نفقات المستلزمات التي تستخدم وينتفع من خدماتها في فترة تتجاوز السنة الدراسية الواحدة.

ثالثا: نفقات الصيانة والترميمات الكبيرة التي تتجاوز فترة الانتفاع منها سنة دراسية واحدة كتبليط شوارع مؤدية للمؤسسات التعليمية أو نفقات الترميمات الكبيرة على الأبنية أو المنشآت التابعة لها أو نفقات إصلاح الأراضي التابعة للمؤسسات التعليمية ...الخ من النفقات التفصيلية للصيانة الكبيرة.

2– الكلفة المباشرة والكلفة غير المباشرة .

أ– الكلفة المباشرة: وتشمل المصروفات الجارية والإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل المؤسسات التعليمية (المدارس المعاهد الجامعات) أو المصروفة لصالح هذه المؤسسات والتي ينتفع بالنتائج المترتب عليها طلبة تلك المؤسسات مباشرة، مثلا التكاليف الجارية المتمثلة برواتب العاملين من ضمنهم الهيئة التعليمية في المؤسسات التعليمية أو المصروفات الخاصة باستهلاك الطاقة أو مصروفات المواد المخبرية التي تستخدم في المؤسسة التعليمية وكذلك التكاليف الثابتة كتكاليف المعدات والأدوات ذات الاستخدام الطويل أو تكاليف البناية المدرسية أو تكاليف الصيانة والترميمات الكبيرة .

[1] جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " ، دار النشر ، مديرية مطبعة الجامعة ، 1985 ، ص 167.

ب– الكلفة غير المباشرة: وتشمل المصروفات الجارية والإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات الإدارة التعليمية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي أو المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات تابعة للجهاز التعليمي والتي ترتبط نشاطاتها مباشرة بالعملية التعليمية الصرفة كمراكز البحوث أو المراكز التعليمية في القطاع المعني أو في المنطقة المعنية أو في البلد المعني .[1]

3– كلفة الفرص الاقتصادية:

يقصد بكلفة الفرص الاقتصادية في التعليم الموارد الاقتصادية الضائعة التي تقابل الموارد التي كان بالإمكان الحصول عليها في حالة استخدام الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم في مجالات استثمارية تحقق الأرباح، فيضاف حجم الأرباح المترتبة على الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم والذي كان بالإمكان الحصول عليها لو استخدمت تلك الإمكانات في المجالات الاستثمارية إلى عناصر الكلفة الأخرى – إلى الكلفة الجارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وإلى الكلفة الرأسمالية (الثابتة) بغض النظر إن كانت مباشرة أو غير مباشرة – باعتبار أن تلك الموارد التي تقابل حجم الأرباح التي كان بالإمكان الحصول عليها بمثابة كلفة فرص بسبب اختيار مجال التعليم دون غيره.

واستنادا إلى هذا المفهوم لكلفة الفرص فهناك أولا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأجور التي كان بإمكان الطالب الحصول عليها لو لا اختيار الفرصة التعليمية وثانيا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان جنيها لولا توظيف الموارد المالية في التعليم – الموارد التي تدفع كأجور للعاملين والموارد التي تغطي نفقات المواد والمعدات الضرورية للنشاط التعليمي والموارد التي توظف في تشييد الأبنية والإنشاءات الضرورية للتعليم والموارد التي تغطي نفقات الدراسات العلمية التي تجريها المؤسسات التعليمية – وثالث كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة نتيجة استخدام العاملين في مجال غير إنتاجي والمتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان تحقيقها نتيجة استخدام القوى العاملة المستخدمة في مجال إنتاجي .[2]

[1] جمال أسد ، مرجع سابق ، ص 169.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 170

المطلب الثالث: أساليب حساب الكلفة في التعليم

لغرض حساب كلفة التعليم – بغض النظر عن أشكال الكلفة سواء كانت كلفة خريج أو طالب – لابد من تحليل الكلفة التعليمية إلى العناصر التي تكونها ومن ثم حساب الكلفة من خلال حساب تلك العناصر .

ويتم حساب تلك العناصر كما يأتي:

1- **حساب كلفة الطالب:** تحسب كلفة الطالب لسنة دراسية واحدة.

تستخرج كلفة الطالب لسنة واحدة من خلال إتباع الخطوات الآتية:

أ- حساب حصة الطالب من الكلفة المباشرة ، وتستخرج كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الكلفة الجارية المباشرة للمؤسسة في السنة المعنية+ الكلفة الثابتة المباشرة للمؤسسة في تلك السنة}}{\text{مجموع طلبة المؤسسة}}$$

ب- حساب حصة الطالب من الكلفة غير المباشرة ، وتستخرج كما يأتي:

$$\frac{\text{مجموع الكلفة الجارية غير المباشرة للسنة المعنية+ الكلفة الثابتة غير المباشرة لتك السنة}}{\text{طلبة جميع المؤسسات المنتفعة من هذا النوع من النفقات كل حسب درجة الانتفاع منها}}$$

ت – الكلفة الكلية السنوية للطالب وتستخرج كالأتي:

$$\text{حصة الطالب من الكلفة المباشرة} + \text{حصة الطالب من الكلفة غير المباشرة}$$

2- حساب كلفة الطالب في ساعة تعليمية واحدة

تستخدم طريقة حساب هذا النوع من الكلفة طريقة تفصيلية في حساب كلفة الطالب في السنة الدراسية إذ تقسم الكلفة التعليمية للطالب على عدد الساعات الدراسية في تلك السنة الدراسية وتكون الكلفة التي تحسب بهذا الأسلوب كلفة لساعة مطلقة بغض النظر عن طبيعة المادة الدراسية ، ويمكن استخدام الطريقة الآتية في حساب الساعة التعليمية الواحدة:

$$\text{كلفة الساعة التعليمية الواحدة} = \frac{\text{كلفة الطالب للسنة الدراسية}}{\text{عدد الأسابيع الدراسية} \times \text{عدد الساعات الأسبوعية}}$$

وتستخدم هذه الطريقة عادة في حساب كلفة المادة الدراسية الواحدة ، وفي حساب كلفة الفصل الدراسي الواحد.

3- حساب كلفة المادة الدراسية

تستخرج كلفة المادة الدراسية عن طريق الأسلوب الآتي:

كلفة الساعة الواحدة × (عدد الأسابيع الدراسية × عدد الساعات الأسبوعية للمادة) إذا كان النظام المتبع نظام سنويا تحسب عدد الأسابيع للسنة الدراسية بأكملها ، أما إذا كان النظام نظاما فصليا تحسب عدد الأسابيع في الفصل الدراسي المعني الذي تعطي فيه المادة الدراسية التي يراد حساب كلفتها .

4- حساب كلفة الفصل الدراسي الواحد.

تستخرج كلفة الفصل الدراسي الواحد عن طريق استخدام أحد الأسلوبين الآتين:

الأسلوب الأول: تحسب كلفة الفصل الدراسي على أساس حساب كلفة المادة الدراسية، إذ تجمع كلفة المواد الدراسية لذلك الفصل باعتبار أن مجموع كلفة المواد الدراسية كلفة للفصل الدراسي المعني [1].

الأسلوب الثاني : تحسب كلفة الفصل الدراسي على أساس حساب كلفة الساعة الدراسية الواحدة وبذلك تكون

$$\text{كلفة الفصل الدراسي} = \frac{\text{عدد الأسابيع الدراسية في الفصل} \times \text{عدد الساعات الأسبوعية للفصل} \times \text{كلفة الساعة الدراسية}}{\text{الساعة الدراسية الواحدة}}$$

ويعتمد هنا في حساب كلفة الفصل الدراسي إما على الكلفة السنوية للطالب الواحد وتكون هذه الكلفة أساسا لحساب كلفة الطالب في ساعة دراسية واحدة (تقسم الكلفة السنوية للطالب على عدد الساعات الدراسية لتلك السنة أن كان النظام المتبع هو نظام سنوي، وعلى عدد الساعات الدراسية للفصل الدراسي إن كان النظام المتبع هو نظام فصلي) التي تكون بدورها أساسا لحساب كلفة الطالب في المادة الدراسية للفصل الدراسي أو أساسا لحساب الفصل الدراسي عن طريق حساب كلفة جميع الساعات الدراسية في ذلك الفصل،أو يعتمد على الكلفة الإجمالية للسنة الدراسية، وفي هذه الحالة تحسب كلفة الفصل الدراسي عن طريق قسمة الكلفة الإجمالية للسنة الدراسية على عدد الساعات الدراسية خلال السنة الدراسية- بفصليها الدراسيين إن كان النظام المتبع نظام فصليا- وبذلك تستخرج كلفة ساعة دراسية مطلقة ولجميع الطلبة، هذه الكلفة التي تكون أساسا لحساب كلفة الفصل الدراسي الذي يتم أما عن طريقة حساب الكلفة الإجمالية للمادة الدراسية وحساب كلفة جميع المواد الدراسية في الفصل ، أو عن

[1] - جمال أسد ، مرجع سابق ، ص 184.

طريق حساب كلفة جميع الساعات الدراسية التي يشتمل عليها الفصل الدراسي ، ويمكن تقسيم هذه الكلفة الإجمالية على عدد الطلبة وبذلك نحصل على كلفة الطالب الواحد في الفصل الدراسي [1]

5- حساب كلفة الخريج

تحسب كلفة الخريج كما يأتي:

كلفة الخريج = مجموع الكلفة الجارية للسنوات الدراسية للطالب (المباشرة وغير المباشرة) + حصة الطالب من الكلفة الرأسمالية السنوية المباشرة وغير المباشرة ×عدد سنوات المرحلة

إن هذا الأسلوب هو أسلوب عام يستند على متوسط كلفة الخريج ، إذ ، حسب ضمنا كلفة سنوات الإعادة لبعض الطلبة عند حساب الكلفة الجارية لسنوات الدراسة للطالب أو عند حساب حصة الطالب من الكلفة الرأسمالية السنوية ، وقد يحسب كلفة الخريج مع إضافة الكلفة الإضافية الناتجة عن الرسوب أو التسرب ويمكن توضيح ذلك مثلا كما يأتي:

أ- حساب كلفة الخريج مضافا إليها الكلفة الإضافية الآتية نتيجة رسوب الطالب ويلزم لحساب هذا النوع من الكلفة ، حساب معدل بقاء الطالب في المرحلة الدراسية ، وبعبارة أخرى حساب عدد السنوات اللازمة لتخرج الطالب من المرحلة التي هي موضوعة الدراسة ، ويمكن حساب ذلك كما يأتي:

عدد الطلبة الذين تخرجوا بدون رسوب × عدد السنوات المقررة للمرحلة + (عدد الطلبة الراسبون سنتان × عدد السنوات المقررة مضافا إليها سنتان) وهكذا ....الخ.

وتقسيم ذلك كله على عدد المتخرجين جميعا × عدد السنوات المقررة للمرحلة التعليمية ، وبذلك نحصل على معدل الزيادة قياسا إلى سنة واحدة وعند ضرب هذا المعدل بعدد السنوات الدراسية للمرحلة نحصل على معدل السنوات الضرورية لتخرج الطالب وعند ضرب هذا المعدل على كلفة الخريج مضافا إليها الكلفة الناتجة عن سنوات الإعادة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الأتي:

لو افترضنا أننا بصدد حساب كلفة الخريج لمرحلة دراسية عدد السنوات المقررة لتلك المرحلة هي 4 سنوات ، وأن كلفة الطالب السنوية هي 500 دينار، وعدد المتخرجين دون رسوب هو 80 متخرجا وعدد الذين تأخروا سنة

[1] - جمال أسد مزعل ، نفس المرجع السابق، ص 184.

واحدة هو 30 متخرجا ، وعدد المتخرجين الذين تأخروا سنتان هو 25 متخرجا وعدد المتخرجين الذين تؤخروا 3 سنوات هو 15 متخرجا ، فيحسب معدل السنوات الملزمة للتخرج كما يأتي:

$$\text{سنة } \mathbf{1.2} = \frac{\mathbf{725}}{\mathbf{600}} = \frac{\mathbf{(7\times15)+(6\times25)+(5\times30)+(4\times80)}}{\mathbf{4\times150}}$$

1.2×4=4.8 سنة.

ويضرب عدد السنوات اللازمة هذه لتخرج الطالب في كلفة التعليم وبذلك تكون كلفة الخريج 2400 دينار أي بزيادة 400 دينار عن الكلفة الضرورية لإكمال الدراسة بدون رسوب.

ب- حساب كلفة الخريج مضافا إليها الكلفة الإضافية الآتية نتيجة للتسرب ، يحسب هذا النوع من الكلفة عادة كما يأتي:

أولا: يضرب عدد الطلبة التاركين في عدد سنوات بقائهم في التعلم ، أي يضرب عدد الطلبة التاركين في السنة الثانية في سنة واحدة ، وعدد الطلبة التاركين في السنة الثالثة في سنتين وهكذا بالنسبة للسنوات الباقية للمرحلة الدراسية ، ومن ثم يجمع عدد سنوات الدراسة الفعلية لجميع الطلبة التاركين.

ثانيا: يضرب مجموع سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين في متوسط الكلفة السنوية لتعليم الطالب في المرحلة المعينة ، وبذلك نحصل على مجموع كلفة سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين.

ثالثا: يقسم مجموع كلفة سنوات بقاء الطلبة التاركين على عدد المتخرجين وبذلك نحصل على الكلفة الإضافية الآتية نتيجة ترك بعض الطلبة التعليم قبل إنهاء المرحلة الدراسية .[1]

[1] جمال أسد مزعل ، نفس المرجع السابق ، ص 604.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل للأول تبين لنا أن الاستثمار في التعليم عرف اهتماما كبيرا من طرف الدول النامية والمتطورة لما له من أهمية في تكوين العنصر البشري والذي بدوره يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وتبرز أهمية التعليم كونه أساس النهضة في كل المجتمعات ، كما أنه أداة مهمة لصقل المعرفة واكتساب الخبرات من أجل نقل التكنولوجيا ، ولقد برز الكثير من الاقتصاديين الذين اهتموا بالتعليم كاستثمار في رأس المال البشري فأقاموا الكثير من الدراسات حول تزايد النفقات وكيفية حساب كلفة التعليم ، والحث على تنويع بدائل تمويله .

ومن بين تلك الدراسات دراسة كل من : مليز و دنسون ،شولتز ، فايزي وغيرهم كثر والتي توصلت في جلها إلى أن التعليم له أهمية كبيرة خاصة في المجال الاقتصادي .فللتعليم عائد اجتماعي واقتصادي ومادي بالنسبة للفرد والمجتمع على حد السواء .

وبعد هذه الدراسة حول نشأة اقتصاديات التعليم وأهمية الاستثمار فيه سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر بدءا بدراسة تطوره في مراحل متعددة .

الفصل الثاني

الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر

مقدمة الفصل :

أعطت الدولة الجزائرية الحديثة اهتماما كبيرا لقضية التعليم بما فيه التعليم العالي ، ولذلك فقد أنفقت فيه بسخاء كبير ، لمعرفتها أن الاستثمار في المورد البشري هو من أساسات التنمية الاقتصادية ،واعتبرته مشروعا حكوميا محضا تموله من ميزانية الدولة .

ونظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته ومردوديته ، التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي.

إن دراسة الإنفاق على التعليم العالي وتمويله في الجزائر يتطلب منا الوقوف عند الجهود المبذولة سابقا لتوفيره وتطويره ومن ثم وضع السياسات التمويلية المناسبة ، ومن هذا المنطلق ندرس في هذا الفصل تطور التعليم العالي، ثم طرق تمويل التعليم العالي في الجزائر وكذا تطور الإنفاق عليه ،حتى نعرف في الحقيقة حجم الإنفاق الكبير الذي توفره الجزائر لهذا القطاع .

المبحث الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر

يتميز التعليم العالي بالجزائر بتاريخ عريق ، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي. ولا تزال جامعات ومؤسسات التعليم العالي بالجزائر في توسع وتطور مستمر . وفيما يلي سنبرز أهم خصائص نظام التعليم العالي بالجزائر.

المطلب الأول: أصول نظام التعليم الجزائري

لقد عرف نظام التعليم في الجزائر عدة تغيرات (التواجد العثماني، الاستعمار الفرنسي ، الاستقلال) أدت إلى تطور أنظمته وهياكله كما ونوعا . ويمكن تلخيصها في الجدول الأتي [1]:

[1] Sadek bakouche, la relation éducation-développement, Office des publications Universitaires, Alger ,2009 p33.

التعليم التقليدي	التعليم في عهد الاستعمار	التعليم بعد الاستقلال
قبل الاستعمار عرفت الجزائر نظام تعليم تقليدي وكان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على الانسجام في الجماعة ثم المجتمع ككل ، التي كانت تتم عن طريق التلقين والحفظ، و كان هذا التعليم التقليدي يتم في: – المدارس القرآنية كقاعدة للتعليم. – الزوايا والمدارس والتي تضم حلقات حول الشيوخ . – الجامعات الدينية (الأزهر ، الزيتونة ، القيروان) حيث كانت قبلة لطلبة العلم وتمثل أعلى مستويات التعليم.	– كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي منتشرا في الجزائر، تنبهت السلطات الاستعمارية لدور المدرسة في استخلاف الأجيال . – أقامت منظومة تربوية بديلة مارست من خلالها ضغطا شديدا على عقيدة الشعب وحضارته وأصالته وذلك بفتح مدارس للأهالي تتلخص مهمتها في تكوين المساعدين الذين يحتاج إليهم الاستعمار لخدمة أغراضه. – كانت مدارس الأوروبيين نسخة مطابقة للنموذج الأصلي بجميع مكوناتها العصرية خاصة جامعة الجزائر وكانت خاصة بأبناء المعمرين ولقليل من أبناء الجزائريين ، ووصل عدد الطلبة الجزائريين 557 طالبا سنة 1954 وعدد الطلبة الأوروبيين 4548 طالب، أي أن نسبة الجزائريين لم تتعد 12.24% .	–كانت الجزائر تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر والتي تعد أول جامعة في الوطن العربي ، أنشأت سنة 1877 وأعيد تنظيمها سنة 1909 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية. – بعد الاستقلال مباشرة بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار ، فرنسية البرامج التعليمية وهيئة التدريس. – عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 قامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري. – شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى (الستينات) مجموعة من الإصلاحات كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية، وارتفع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1962 إلى 20.000 طالب سنة 1972 .

إن أهمية قطاع التعليم العالي في تكوين الإطارات اللازمة لقيادة التنمية الجزائرية، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات ؛ حيث يمر التعليم العالي بعدة مراحل ، موضحة فيما يلي:

المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاح.

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليا، إلى ما بعد الاستقلال وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية . إلا أنها لم تخرج عن نطاق المبادئ التالية [1]:

1- استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقبت إصلاح عام 1971 ، مضاعفة عدد طلابها ، فبعد أن كان هذا العدد في مستهل السنة الدراسية 71-72 (36.005 طالب) أصبح في سنة 77-78 (63915 طالب) أي أن ما بين 85 % إلى 90% من خرجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي:

وقد تغزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن. فبالإضافة إلى الجامعات التالية : في العاصمة ، وهران، وقسنطينة؛ أنشئ عدد من المراكز في عنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزو وباتنة وسطيف....، وحسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإن الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.

2- جزأرة الهياكل والمناهج والإطارات:

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي وهو خدمة التنمية الوطنية والتكيف مع متطلبات التغير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها وعزلتها وتجديد هياكلها التي صممها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه وتخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى بـ " ممتلكات ما وراء البحر " .

وتمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع (filières) تجمعها أقسام (Départements) وتأسيس معاهد (instituts) من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد.

[1] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989، ص213 .

أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطريقة التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة والمراقبة المستمرة للمعارف ،وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية الموجهة داخل كل وحدة ،والتخلي عن الأسلوب التلقيني والإلقائي واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات .

وبالنسبة للتأطير فإن جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف ابتداء من الجامعة ومراكز البحث حتى الوزارة قد تحققت بسرعة وقضت على الوصاية المباشرة التي كن يمارسها الأجانب على تعليمنا العالي وأنشطة البحث المختلفة ، إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد والاختصاصات بجزأرة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا، خاصة من الدول العربية.

3- التعريب :

إن الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية ، فقد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبير في الاتجاه نحو التعريب وتمثل ذلك في الإجرائين التاليين:

- تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية .

- إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.

لقد حدد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في اتجاهين:

- إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب.

- تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل وخاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

4- مردود التعليم العالي وتدعيم التعليم العلمي والتقني:

تخرج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفؤة في أقصر مدة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية والبيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق والتسرب والعمل على تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني .

وقد تنبهت الوزارة المعنية إلى هذه الوضعية ، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الاحتلال في التوازن بين الاختصاصات وعدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية وانعدام التوجيه والاعتماد على الإجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل وعدم الإسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة ومؤسساتها التعليمة.

5- البحث العلمي:

ولا يستوفي هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، لأن المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو ما يدور فيها من نشاط علمي في مجالات البحث الأساس والتطبيقي للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد ، أو للعمل على تفاديها ، فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة أن تفرض ودودها على المستوى العالمي وتبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف .

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر إلى [1]:

المرحلة الأولى: 1962-1969

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة مختصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية ، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966 ، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967 ، ثم جامعة العلوم والتكنولوجية هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجية محمد بوضياف بوهران وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي ، حيث كانت مقسمة إلى كليات : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة . كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام ،تدرس تخصصات مختلفة وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي ، حيث كانت مرحلة كما يلي:

- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات ، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.

[1] سمية زاحي ، المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام (LMD) ، مقال منشور على شبكة الأنترنت ،موقع http://www.sidiamer.com/t76724-topic تاريخ التصفح 2016/04/02 ،الساعة 00:00 ليلا .

– شهادة الدراسات المعمقة : وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث ، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

– شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث (أطروحة علمية).

– شهادة دكتورة دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي ، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

المرحلة الثانية 1970–1997:

تبدأ هذه المرحلة باستخدام وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تعويض الكليات بمعاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية.

كما أجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

– مرحلة الليسانس: ويطلق عليه أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

– مرحلة الماجستير: وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل . وتنقسم إلى فترتين الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعميق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.

– مرحلة دكتوراه علوم: ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. كما عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وعرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 ، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. حيث أنها عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.[1]

المرحلة الثالثة 1998-2003:

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزائي . وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.

- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.

- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.

- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة ، الأغواط ، أم البواقي ، سكيكدة، جيجل وسعيدة.

- إنشاء جامعة بومرادس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة ، بجاية ومستغانم إلى جامعات .

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحضى بـ17 جامعة، 13 مركزا جامعيا ، 6 مدارس عليا للأساتذة 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات ، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

المرحلة الرابعة وتبدأ سنة 2004

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين . حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس ،الماستر والدكتورة ، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجهة لها، على الصعيدين الوطني والدولي ؛ ويشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة إلى سداسيات:

[1] سمية زاحي، نفس المرجع السابق ،ص2.

– الليسانس: يشتمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات ثاني مرحلة تكوين متخصص؛

– الماستر: ويشتمل على أربعة سداسيات ، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية وبحثية؛

– الدكتوراه: يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

المطلب الثالث: نظام ال LMD استجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي:

يهدف التطوير إلى تمكين النظام التعليمي من الاستجابة إلى متطلبات العصر الجديدة واستيعاب التطورات العلمية والتكيف مع المستجدات الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة التحديات التي تواجه تطور الفرد والمجتمع والتفاعل الايجابي مع المتغيرات.

وقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، وما تطور الشبكة الجامعية الجزائرية، إلى مئة وإحدى عشر (111) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم خمسون (50) جامعة، عشرة(10) مراكز جامعية وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وإحدى عشر (11) مدرسة عليا للأساتذة وإثنتي عشرة (12) مدرسة تحضيرية وأربع (4) مدارس تحضيرية مدمجة وأربع (04) ملحقات ، إلا مؤشرات دالة على هذا التطور.[1]

1- مساعي تطبيق نظام LMD:

في ظل الإختلالات التي سجلت في منظومة التعليم العالي ، فإن الإصلاح يرمي علاوة على المرافق العمومي للتعليم العالي وتكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة ، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية .

– ضمان تكوين كمي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي.

– تحقيق تناغم حقيقي من المحيط الاجتماعي /الاقتصادي عبر تطوير التفاعلات بين الجامعة وعالم الشغل؛

– تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن .

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر https://www.mesrs.dz/universites تاريخ الإطلاع 2016/04/02 الساعة 23:00 ليلا.

- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛

- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما؛

- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية ، الإقليمية والدولية. [1]

إن نظام التعليم العالي ، أصبح من الضروري إصلاحه على نحو يجعله قادرا على إعداد الطلبة إعدادا ملائما يؤدي بهم إلى اكتساب المعرفة والمهارات الفكرية والعملية ؛ التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات عصرهم . والاتجاهات الإيجابية اتجاه العمل والموطنة ؛ مما يجعلهم مبادرين في العمل ومهتمين به وقادرين على الإسهام الايجابي في بناء المجتمع وتنميته.

2- خصائص النظام الجزائري المطلوب:

إن تطبيق نظام LMD يندرج في قلب التحول والتحول والتطور الذي يعرفه نظام التعليم العالي في الجزائر ، الذي يجب أن يكون:

- كفؤ، يجمع بين الجودة والتنافسية.

- عادل ؛ يضمن مساواة الحظوظ.

- قادر على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إبداعية وابتكاريه أكثر لتوليد المعرفة وقادر على توفير منتجات جديدة ومنه تطوير العلاقة جامعة – مؤسسة.

- مبدع لديناميكية تكوين المكونين والباحثين المؤهلين على مستوى عال ، لتلبية الاحتياجات الكبيرة لتأطير عمليات التكوين والبحث خاصة في مرحلتي الماستر والدكتوراه.

- مزود بنظام تقييم داخلي وخارجي ضروري من أجل ضمان جودة التكوينات السارية.

ويضاف إلى تلك المتطلبات ، البعد الدولي للتعليم العالي والذي يبرز من خلال:

- التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا ميزتان لأنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة منها؛

[1] سمية زاحي ، نفس الموقع السابق http://www.sidiamer.com/t76724-topic .، نفس التاريخ والوقت.

– نشوء فضاءات جامعية إقليمية ودولية تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

فمن خلال انخراط الجامعة الجزائرية في هذه الفضاءات تتمكن من إرساء مصداقيتها على الصعيد الدولي أن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.

3– ما يوفره نظام LMD للطالب:

يسعى إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي في إرساء نظام تعليمي ، غاياته تمكين الطالب من:

– اكتساب المعارف تعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتوافق مع المحيط الاجتماعي والمهني . مع توسيع فرص التكوين من خلال اندماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك؛ معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية ؛

– اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي ، القدرة على التحليل والتركيب بالإضافة إلى القدرة على التكييف؛

– الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

4– الإجراءات المرافقة للنظام الجديد [1]:

تعتمد عملية إنجاح هذا الإصلاح على مسعى رصين ومحكم مدعوم بالتزام كل مكونات الأسرة الجامعية وانخراطها الطوعي في مسار هذا الإصلاح، وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مقاربتها الإصلاح وفي حرصها على مرافقته بالإجراءات التالية:

أ– في مجال التأطير من خلال:

– وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث والبحث التكويني.

– تشجيع التكوين "مدى الحياة" للأساتذة والباحثين والإطارات .

– مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإضفاء مرونة على المعلومات الإجرائية.

[1] أيمن يوسف ، تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007–2008، ص57.

– تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية ، والمشاركة في الندوات وتأطير التربصات المهنية .

– ترقية وتأطير الطرائق التعليمية الحديثة عبر تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال المطبقة في التعليم (الانترنت وباقي الشبكات ، التعليم الإلكتروني).

– إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح من خلال برمجة دورات تحسيسية (ندوات ، لقاءات ، تربصات).

ب– في مجال البيداغوجيا [1]

– تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.

– تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفر الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث تشكل مستقبلا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التجرج.

– تثمين التربصات في الأوساط المهنية.

– تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط المباشر ، التعليم الإلكتروني.

– مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للزمن البيداغوجي.

ج– في مجال الخريطة الجامعية:

– إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاجتماعي الاقتصادي للبلاد، على المستوى المحلي والوطني.

د– في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث:

– وضع هياكل تتكفل باستقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا L.M.D)

[1] – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962-2000، ص ص 21-22.

- تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.

- تقييم التعليم.

- تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.

- تأسيس نظام الوصي ، لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

هـ – في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية:

إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أساس الحكامة الراشدة بهدف:

- تحسين قدرات التسيير لمسؤولي المؤسسات.

- تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.

- تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.

- قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية .

و– على صعيد التعاون الدولي:

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإسراء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

- وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي أورو متوسطي)، ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية سيحصل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث [1] .

- تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ومردوديته .

–ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذي المستوى العالمي .

[1] – وزارة التعلم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962-2000 ، نفس المرجع السابق ، ص 22 .

ز- في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية:

من خلال مسعى وإستراتيجية ترميان إلى إرساء أسس مناخ جامعي تطبعه الرضا في إطار الحوار والتشاور .

- إصدار قانون أساس خاص للأساتذة الباحثين يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصف النخبة والوطنية .

- إن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح الملاحظة في نظام التعليم الجامعي في الجزائر، بل أنه يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم ، لا سيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان النامية.

المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر:

المطلب الأول: ماهية تمويل التعليم الجامعي:

1- مفهوم التمويل أهدافه:

يطلق لفظ المال في المعجم الوجيز على كل ما لفرد أو لجماعة من متاع أو عروض أو تجارة أو عقار أو حيوان، والممول من ينفق على عمل ما [1].

وفي لسان العرب ورد مول المال بما ملكته من جميع الأشياء أو جمع الأموال ويقصد به في دائرة المعارف " مصادر السيولة مثل مال الحكومة أو الأفراد والجماعات " [2] أو النظام الذي يشتمل على المال أو عمل الاستثمارات أو تقديم التسهيلات البنكية ويقصد بالتمويل لغويا، تجميع ورصد مبلغ من المال . ويقصد به من الناحية العلمية . محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة. [3]

والمفهوم الحديث لتمويل التعليم باعتباره وظيفة إدارية تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافها .

ويقصد بالتمويل بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدول أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية أو الخارجية . وإدارتها بفاعلية . بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة.

ويعرفه " STAPHEN" على أنه " كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الأموال، وستثمارها في عديد من العمليات التي تساعد على رفع كفاءة وجودة النتائج المتوقع الحصول عليها في ضوء الأموال المتوفرة في الوقت الراهن للاستثمار وعلاقتها بالعائد المتوقع."

[1] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم، 1978م ، ص 300.

[2] – ابن منظور، معجم لسان العرب لابن منظور – باب الميم، القاهرة، دار المعرفة، ط3، 1979، ص 600.

[3] – صابر صبحي محمد عبد ربه ، التمويل الذاتي للتعليم الجامعي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،ط1، 2013 ، ص30.

أما تعريف عبد الرحمن الصائغ فيرى أن " التمويل هو تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط ، والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالة والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية" . [1]

ويعرفه أنطوان رحمة" بانه توفير المال والتكاليف الأخرى التي تلزم التعليم والمصادر التي تقدم هذه الأموال ".[2]

أما التمويل الذاتي فهو لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية ، أي عائدات مادية تعين المؤسسة في تخفيف الاعتماد على المصادر الحكومية وتوفير موارد مالية لتسيير نشاطاتها وتحقيق أهدافها التعليمية .

والتمويل الذاتي هو نظام بموجبه تستغل المؤسسة التعليمية استغلال ماديا ومعنويا ويكون لها وحدة حسابية خاصة بها بمعنى آخر هذه المؤسسة تتحمل جميع نفقاتها سواء كانت رواتب منتسبيها أو نفقات إدارتها.

ويقصد بالتمويل الذاتي للجامعة بأن تصبح الجامعة منتجة أي قادرة على القيام ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تعود بالنفع أو الفائدة عليها وفي سبيل تحقيق ذلك تتبع الجامعات أساليب متنوعة للتمويل الذاتي [3]. ويعرف التمويل الذاتي أيضا بأنه " التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من ميزانية الدولة إنما عن طريق الرسوم التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم الجامعي مثل التعليم المفتوح " [4].

ويعرف كذلك " بأنه توفير منابع مالية ذاتية للجامعة بحيث تستطيع التصرف في نتاجها بحرية، وانطلاقا في عرائضها المختلفة ، كما تستطيع تنميتها من خلال ما تقوم به من نشاط علمي وإنتاجي مثل إدارة المزارع والورش والمستشفيات ، ومراكز البحوث ومركز الخدمة العامة ، والمكاتب الاستشارية الهندسية والتجارية ، ويتيح هذا النظام للجامعة خدمة المجتمع والبيئة المحيطة والتفاعل معها بكل طاقاتها بالإضافة إلى تدعيم إمكاناتها المادية".

ويعتبر التمويل الذاتي أحد أعلى الأمنيات للتعليم الجامعي حيث تسعى الحكومات إلى التخفيف عن كاهلها التكاليف المرتفعة لذلك التعليم بطرق عدة منها السماح بإنشاء الجامعات الخاصة ، وتشجيع الجامعات على إيجاد مصادر جديدة غير تقليدية لتحويلها والاعتماد إمكاناتها لبلوغ هدف التمويل الذاتي.

[1] صابر صبحي محمد ، المرجع نفسه ،ص 31.

[2] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

[3] نسرين صالح محمد، الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات– ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس . القاهرة ، 2005، ص 8.

[4] حامد عمار، نحو رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية ، المركز العربي ، للتعليم والتنمية ، جامعة عين شمس ، 2004 ، ص 30.

وقد اتضح من التعريفات السابقة أن معظم الدول تسعى لإيجاد تمويلات جديدة غير حكومية لتمويل التعليم الجامعي وتخفيف العبء عن كاهل الحكومات وذلك من خلال التخطيط السليم لإدارة الموارد الحالية وتوفير مناخ خاص وآليات وقواعد تسمح بقبول التبرعات والهبات وإدارة المنح وتوظيفها في تمويل التعليم الجامعي لو جزئيا.

وعلى هذا الأساس يعتبر التمويل الذاتي للجامعات هدف ينبغي الوصول إليه وتحقيقه من خلال وضع آليات وقوانين وتشريعات تساعد الجامعات على الاعتماد على مواردها وإدارتها بكفاءة والبحث عن مصادر بديلة للتمويل الذاتي من خلال نماذج مختلفة أهمها تحويل الجامعة إلى جامعة منتجة والتوسع في صيغ التعليم الجامعي الممول ذاتيا ودعوة رجال الأعمال والجمعيات الأهلية والقوى السياسية والشعبية في دعم التعليم الجامعي وخلق قنوات اتصال بين الجامعة والمجتمع المحلي.

2- أسس تمويل التعليم الجامعي[1]:

يخضع تمويل التعليم الجامعي لعدة أسس منها ما يلي: " درجة كفاية التمويل لحاجة المؤسسة التعليمية وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد التمويلية وتحقيق العدالة في توزيع هذه الموارد واستثمارها في أفضل صورها ، وهناك أيضا أسس ومحددات لتمويل التعليم الجامعي من أهمها:

- **مجانية التعليم والالتزام بالدستور**: فقد أقرت مواد الدستور لاسيما المادة 53 منه على مجانية التعليم .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة فرص التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته.
- **النظرة إلى التعليم على أنه استثمار**:حيث أصبح الإنفاق على التعليم في كل مستوياته نوعا من الاستثمار تظهر أثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج
- **التخطيط لتمويل التعليم**: من خلال وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يمكن أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل البعيد ،ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع .
- وضع مبادئ ومعايير تمثل الإطار العام لعملية التمويل فتمثله في تحقيق الجودة والإتاحة والكفاءة.

[1] صابر صبحي محمد عبد ربه ، نفس المرجع السابق ،ص34.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

تنوعت مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاحات في ضوء السياسات التمويلية و الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع و يمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي و مصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية و المعونات الأجنبية و يمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

أ- المصادر الأساسية

يقصد بالمصادر الأساسية هي التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويليها و تغطية تكاليفها الرأسمالية و الجارية و تشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي.

التمويل الحكومي:

تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% حسبما ورد عن منظمة OCDE لعام 2000 و دور القطاع الخاص 02% و تحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية و الجارية ،و تخصص الحكومة مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة و العالي خاصة و ترتبط هده المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة و بأوضاعها الاقتصادية و السياسية فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة و بشكل مركزي و هو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية و من حيث حساب الميزانية و تقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي كثيرا ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة و من ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعداتهم ،فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي 80% من إجمالي الطلبة ،و علاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل و النقل و الإقامة .....الخ.[1]

و يعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي ،منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله ،و التي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي،بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى و ما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم

[1] بوفلجة غيات ، التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتزيع، وهران ، ط2،2006، ص35.

الجامعي خدمة شبه رسمية ،و لذا يقع على المستفيدين منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله ،باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارده تمويل التعليم العالي ،و بذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي.

و برر الدين يحبذون مساهمة الطلاب في تحمل بعض نفقات تعليمهم العالي ،إلى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمة التعليمية و نوعيتها ،و يتسم بالجدية بالاستفادة من هده الخدمات ،و بالرغم من ذلك تقتضي العدالة الاجتماعية و معايير ديمقراطية التعليم،ألا تكـون الأوضاع الاقتصـادية للطالب حائلا دون التحاقـه بالتعليم العالي ،إذا كان مستواه العقلي و قدراته تؤهله للسير في التعليم العالي .

و إذ يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي انطلاقا من مجموعة من المبررات أهمها[1] :

1- قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يزيل العوائق المالية أمام الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم العالي ، مما يؤدي إلى تحقق ديمقراطية التعليم العاليو إتاحته أمام مختلف الفئات الاجتماعية ،و تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص في قبول الطلاب بالتعليم العالي .
2- الدولة هي الجهة التي تحاول تنظيم إيراداتها ،و بفضل التعليم الذي يتلقاه الأفراد سيرفع دخلهم ،و بالتالي يزداد نصيب الدولة من الضرائب التي يدفعونها خاصة إذا كان الفرد من خريجي التعليم العالي.
3- قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية و النوعية ،بعيدا عن التعليم العالي الخاص.

و بالرغم من أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي ،إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التي عرفها قطاع التعليم العالي مما يدعو إلى إعادة النظر في تمويل التعليم العالي ،من أهم هذه المظاهر ما يلي:

أ. قلة وجود الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم العالي ،سواء من جانب اقتصادي مباشر او غير مباشر يدعو إلى تطوير مستوى التعليم العالي .

[1] سعد بن سعيد جابر الرفاع، النموذج الاسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ص180

ب. انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدي إلى هدر اقتصادي ،و ضياع الموارد المخصصة للتعليم العالي ،و يتمثل هذا الهذر في تدني مستوى تحصيل الطالب و تسربه، مما يزيد من نفقات تعلمه ،بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية ،و الاستخدام الأمثل لها .

المصادر الثانوية

ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة و محدودة للغاية ، و اغلبها مصادر خارجية من أهمها:[1]

أ. **المنح الدراسية:**

شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي بمختلف دول العالم و منها الجزائر ،مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي ،و ينعكس على طلاب هذه الدولة بإرسال طلابها إلى الخارج ،و غالبا ما تكون إلى أوروبا و أمريكا.

ب. **المعونات الأجنبية :**

تتلقى الكثير من البلدان النامية و منها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة او المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها،و يتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين ،و تتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعدد من أهمها :

- مساعدات مالية كالمنح و الهبات و القروض بسعر فائدة ضعيف.
- مساعدات مادية كالأبنية و المعدات .
- مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد ،و الحلقات الدراسية و المؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه ،تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستشارة أو الإنفاق الجاري و هي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر ،و يظل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي.[2]

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات ،فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي ،فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن

1 الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ،2007 ،ص280 .

2 هشام يعقوب مريزيق،قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2008 ،،ص125 .

تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة ،و عليه فإن الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى فإن بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت باستثمار رأس مال خارجي ،إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية ،الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة ،و عليه يمكننا القول بأن المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الجهة التي تقدم المساعدة نوعيتها و طريقة الاستفادة منها.

المطلب الثالث :الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي [1]

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي و الجامعي الأمر الذي أدى إلى القيام العديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي و الجامعي و منها مشاركة الطلاب و أولياء الأمور و بعض الهيئات و مؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات ،و منها أيضا العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا ،و ربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء، مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة، أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها و بين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم ،و مراجعة جميع عمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات .

و يوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم النامي ،و التي تنحصر في التمويل الحكومي ، الذي يأخذ صورا متعددة منها التمويل الحكومي المركزي ،و التمويل الحكومي المشترك بين الحكومات و الإقليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات و الأفراد في تمويل التعليم.

و بذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ اليه أي دولة شانا كبيرا في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة كما انه ينعكس من جهة ثانية على بنية التربية و يؤثر فيها و يهب لها طابعا معينا ، و لذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية ، عن طريق جميع الموارد الممكنة و ميزانية الدولة المركزية ، مصادر من السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية .

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر ،تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصره، بحث منشور على شبكة الأنترنت www.iefpedia.com/**arab** ،تاريخ التصفح 2016/05/08 الساعة 11:00 صباحا.

1- تمويل التعليم العالي في فرنسا

في فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة 84% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي،هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية و الغرف التجارية و الصناعية.

كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسا دورا كبيرا في تمويل التعليم العالي الجامعي.

كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم ، و التي تبلغ حوالي (6%) من كتلة الرواتب و عادة لا يعفي منها أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهبات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعي و العالي ،كما تفرض الحكومة على الشركات و المصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها و التي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا. [1]

2- تمويل التعليم العالي في اليابان

و في اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي و الجامعي ،وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى كما تلعب أيضا تبرعات الأفراد و الهيئات دورا أكبر في تمويل التعليم العالي و الجامعي و تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين10% الى 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي.

كما تقدم أيضا قروض طلابية بعد إن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي ،و تعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضا و يتم استردادها منهم بعد تخرجهم و بعد حصولهم على دخل و استخدام طرق متنوعة في عملية السداد و الهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب و أولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي و الجامعي[2]

[1] بوشيخي فاطمة، الانفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2013-2014، ص90.

[2] شبل بدران، التربية المقارنة ،دراسات في نظم التعليم ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية،2001،ص322.

3- تمويل التعليم العالي في بريطانيا

و في بريطانيا تقع مسؤولية تمويل التعليم الخاص على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ،و كانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889 م و ظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919م و الذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية (U.G.C) University Grants Committee لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية.

و ظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987،حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة انجلترا و ويلز و اسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع ،و عدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا،و ووضع آليات و أساليب إضافية لتمويل الجامعات و العمل على استقلالها إداريا و ماليا ،بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية. [1]

بالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات ماليا ،و تخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى ،و العمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات .كما تم أيضا بالإضافة الى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي العالي و وضعت شروطا للاقتراض منها، تم تطويرها عام 1998،حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه و حصوله على عمل يدر عليه دخلا ثابتا ،و وصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة إلى حوالي 50%من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب ،و تزداد إلى 90% في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك ،و في بداية عام 1999تم إصدار قانون يقضي بان تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدرة 1000جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة .[2]

[1] هنداوى محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية،مجلة كلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة،34يوليو، 2000، ص71

[2] بوشيخي فاطمة ، مرجع سبق ذكره،ص92.

4- تمويل التعليم العالي في امريكا

في أمريكا يرتكز تمويل التعليم العالي و الجامعي على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية ،و تصل حصتها حوالي 12% و تكون في شكل منح او عقود منافسة ،و تساهم حكومات الولايات حوالي 27% من تكلفة التعليم العالي ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية و غيرها من مصادر التمويل.

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي و الجامعي بها ،و تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي ،على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات و إثرائها بالكتب و المراجع و الدوريات ،و تحسين الخدمات و الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية.

كما يدفع الطلاب رسوما دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية ،و تختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى ،حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية و السياسية التعليمية و التكلفة الفعلية لكل تخصص و يختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب و أسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى.

و بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجا للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي و الجامعة،مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض،و بفائدة تصل إلى 5%في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية .[1]

[1] بوشيخي فاطمة ، مرجع سبق ذكره،ص93.

المبحث الثالث : واقع تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر

يعكس حجم الإنفاق على التعليم و على البحث و التطوير ، الاهتمام الذي يوليه الاقتصاد لامتلاك حصة من المستقبل ،فمن المتوقع أن تكون المهارات العالية لقوة العمل هي السلاح التنافسي الرئيس للمستقبل .

و بعقد مقارنة لأرقام الإنفاق على التعليم بين عدد من الدول المختارة يتبين التفاوت في هذه الأرقام إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادي المتحقق ، كما يتبين أن الدول ذات الأداء الاقتصادي الجيد تخصص نسبة اقل للإنفاق الجاري، فقد بلغ الإنفاق الجاري على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم في سنغافورة 80% في المتوسط خلال النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي ،و في تايلاندا حوالي 82% و في كوريا 83% و في الكويت 95%و في ماليزيا 85% و في المملكة 95% .أما الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي فقد بلغ في المملكة 17% عام 1992. و في تايلاند19.5% للعام نفسه ،و في سنغافورة 21.2%للعام نفسه.أما الإنفاق على البحت و التطوير كنسبة من الناتج القومي فقد بلغ في رواندا0.5% و في نيجيريا 0.1% و في كوريا 2.8% و في سنغافورة1.1%و في اليابان 3% و في الكويت 0.9% و في كندا 1.6%.

و نظرا للإدراك المتزايد للحكومة الجزائرية بأهمية التعليم باعتباره وسيلة رئيسية في توفير و إعداد العنصر البشري المؤهل و القادر على تنفيذ خطط التنمية فقد أولت اهتماما متزايدا للإنفاق على التعليم، لما له دور كبير في تطوير النظام التعليمي ،حيث خصصت الدولة سنة 2002 لقطاع التربية مبالغ مالية تتراوح بين 20و 26% من ميزانيتها للتسيير و بين 10و 20% من ميزانيتها للتجهيز ،و يتمل هذا المجهود نسبة تتروح بين 5و7% من الناتج الوطني الإجمالي للبلاد،و قد خصص القسط الأكبر من هذه الموارد لاتجار الهياكل القاعدية و التجهيزات و الأجور و الوسائل التعليمية و تكوين المعلمين.[1]

[1] توبين علي، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر(1970-2002)، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كلي ،جامعة الجزائر 2003-2004 ، ص97.

المطلب الأول : تطور الإنفاق على التعليم من خلال المخططات التنموية

في هذا المطلب نستعرض مجمل ما أنفقته الحكومة الجزائرية من خلال مخططات التنمية على التعليم

1- المخطط الرباعي الأول 1970-1973 .

يعكس هذا المخطط الأهمية التي أعطيت لقطاع التربية إذ خصص لهذه الأخيرة غلاف مالي قدر بـ 2716 مليون دينار ،أي ما يعادل 10% من البرنامج الإجمالي للاستثمارات التي تضمنها هذا المخطط و قد خصصت 18.7% من ميزانية التربية الوطنية لقطاع التعليم العالي أي ما قيمته 510 مليون دينار . لقد كان هدف هذا المخطط في مجال التعليم ضمان ديمقراطية التعليم لكل المواطنين .

حيث كانت السياسة آنذلك ترمي إلى توفير الوسائل المادية الضرورية لتمكين العائلات الجزائرية من تعليم أبنائها و هكذا فان ضمان مبدأ ديمقراطية التعليم تحقق عن طريق توسيع الجامعة الجزائرية و الزيادة في عدد الطلبةولقد تطلب ذلك بناء6000 مسكن جامعي في المدن الكبرى الثلاثة (الجزائر.وهران.و قسنطينة).

إن الأولوية التي أعطيت لقطاع التربية ،حيث خصصت له نسبة 12% من إجمالي الاستثمارات التي جاء بها هذا المخطط تؤكد اهتمام الحكومة الجزائرية بالقضاء على العجز المسجل في الإطارات التقنية و اليد العاملة المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .[1]

2- المخطط الرباعي الثاني :1974-1977

خلال هذا المخطط أعطيت الأهمية للبرامج المسجلة ،حيث قدرت رخص البرامج لهذه الفترة بـ2260مليون دينار ،أما تكاليف البرامج الجديدة فكانت 2290مليون دينار .

و لقد تشكل الهيكل الجامعي الجديد من تسع جامعات جديدة (الجامعة العلمية و التكنولوجية للجزائر و وهران و جامعة عنابه و سطيف و تيزي وزو و تيارت و تلمسان و جامعة العلوم الاجتماعية للجزائر) و أربعة جامعات أخرى. (باتنة و سيدي بلعباس و مستغانم و الأغواط) من خلال هذا التوزيع للهياكل الجامعية الجديدة يبرز لنا جليا سعي السلطات لتجسيد ديمقراطية التعليم من خلال إحلال التوازن بين كل أقاليم الوطن فقد قدرت طاقات الجامعات خلال هذه الفترة بـ8000الى 12000 طالب و طاقة الأحياء الجامعية بـ4000 طالب.[2]

[1] نيس سعيدة، تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1997-1998 ، ص114.
[2] المرجع نفسه ، ص115.

إذا فقد سعت السلطات من خلال هذا البرنامج ،تخصيص أكثر للهياكل الجامعية من اجل توجيه الطلبة نحو التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني أكثر.

3- المخطط الخماسي الأول 1980-1984

إن الأولويات التي برمجت خلال هذ ا المخطط ،كانت تهدف إلى تحسين تغطية الحاجات الاجتماعية ،و الجامعية الأساسية فقد قدرت حصة رخص البرامج للتربية 10.5% من مجموع رخص البرامج و الجدول الموالي يوضح لنا المكانة التي أعطيت لقطاع التربية في هذه الفترة.

الجدول رقم (01) مكانة قطاع التربية في الاقتصاد (الوحدة مليون دينار)

القطاع	البرنامج الاجمالي		رخص البرنامج 1980-1984	ما تبقى انجازه
	القيمة المطلقة	%		
الصناعة	211.7	37.5	154	57.2
الزراعة	59.4	10.5	47.1	12.3
النقل	15.8	2.8	13	2.8
المنشات الاقتصادية	56.1	10.0	37.9	18.2
السكن	92.5	16.5	60	32.5
التربية	65.7	11.78	42.2	23.5
المنشات الاجتماعية	21.0	3.7	16.3	4.7
التجهيزات الجماعية	13.3	2.4	9.6	3.7
مؤسسات الانجاز	22.5	4.0	20	5
المجموع	588	-	400.6	169.9

المصدر: تقرير عام للمخطط الخماسي 80-84 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية 1980.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطاع التربية امتص ما قيمته 65.7 مليار دينار من إجمالي قيم البرنامج أي ما يعادل نسبة 11.7% في حين امتص قطاع التعليم العالي ثلث البرنامج المخصص لقطاع التربية ،و هذا إن دل على شيئا إنما يدل على المكانة المعطاة لهذا القطاع باعتباره الوسيلة التي تمد الاقتصاد الوطني بالكفاءة و الطاقات البشرية التي يحتاجها.

و الجدول الموالي يوضح لنا المجهودات التي بذلت من طرف الدولة المجسدة، من خلال هذا البرنامج للنهوض بهذا القطاع باعتباره أهم قطاع محرك للاقتصاد الوطني .

الجدول رقم (2) مجهودات الدولة في القطاع التربوي (الوحدة مليون دينار)

	المتبقي انجازه عشية المخطط الخماسي	برامج جديدة	مجموع البرامج	رخص البرامج 1980-1984	ما تبقى انجازه
التربية	15772.3	17540	33312.3	25768	7544.3
التكوين	7700	3600	11300	7800	3500
التعليم العالي	6780	14300	21080	8600	12480
المجموع	30252.3	35440	65692.3	42168	23524.3

المصدر : تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 80-84 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية 1980ص124.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصة قطاع التعليم العالي من البرامج الجديدة كانت 14300مليون دينار ،أي ما يعادل 40% من مجموع المبلغ المخصص للقطاع التربوي بما فيه التكوين المهني ،فقد تضمن هذا المشروع انجاز أربعة جامعات ،ستة عشرة مراكز جامعية ،خمسة عشر معهد ،خمس وحدات علوم طبية و خمس مراكز استشفاء جامعية.

أما برنامج البحث العلمي فقد خصص له قيمته 2600مليون دينار.[1]

لقد تم تسليم 63800 مكان بيداغوجي خلال هذا المخطط عوض 55500 التي كانت مبرمجة و هكذا أصبحت المنشات الجامعية تتكون من 112500 مكان بيداغوجي [2] بالإضافة إلى هذا فلقد خلق هذا المخطط توازن جهوي نسبي فيما يخص قطاع التعليم العالي.

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي 85-89 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية 1998،ص124

[2] نيس سعيدة ، مرجع سبق ذكره ،ص119.

4- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

إن الإرادة السياسية لتحقيق ديمقراطية التعليم المجسدة من خلال الاستثمارات المخصصة لقطاع التعليم .و بصفة خاصة قطاع التعليم العالي أدت إلى تطوير هذا الأخير ، و الجدول التالي يعكس لنل وضعية قطاع التعليم العالي في مجال الاستثمارات.

الجدول رقم (03) الاستثمارات في قطاع التعليم العالي (الوحدة مليار دينار)

المتبقي انجازه 84/12/31	برامج جديدة 89-85	رخص البرنامج	ما تبقى انجازه 89/12/31	الاعتمادات المستهلكة
5.2	5	10.2	5.3	4.6

المصدر : نيس سعيدة ، تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر .

لقد استفاد قطاع التعليم العالي خلال هذا البرنامج من غلاف مالي قدر بـ 10.2 مليار دينار كرخص البرنامج ،من ضمنها البرنامج الجاري انجازه عند نهاية المخطط الخماسي الأول (84/12/31) و المقدر بـ 5.2 مليار دينار ،بالإضافة إلى البرنامج الجديد الذي قدرت تكلفته بـ 5 ملايير دينار.

و تتوزع تكلفة هذا الأخير على النحو التالي :[1]

أ – تحويل المراكز الجامعية 0.51مليار دينار.

ب – البرنامج الجديد 4.49 مليار دينار و يتضمن ما يلي :

- معاهد التكنولوجيا 1.1 مليار دج.
- قاعات التكنولوجيا 0.16 مليار دج.
- التجهيزات 0.5 مليار دج
- برامج أخرى غير التكنولوجيا 0.85 مليار دج
- الأحياء الجامعية 1.08 مليار دج
- النشاطات الثقافية و الرياضية 0.80 مليار دج

[1] تقرير عن المخطط الخماسي الثاني ،وزارة التخطيط ،جانفي 84-86.

و يتكون البرنامج الجديد من نوعين من الأعمال ، يتمثل النوع الأول في تحويل 88000 مكانا تربويا تم انجازها أو قيد الانجاز إلى معاهد وطنية في 16 مدينة ،حيث كانت توجد المراكز الجامعية السابقة و هو ما أدى إلى خلق 68000 مكانا في شعبة التكنولوجيا ،و هذا ما سعت السلطات العمومية إلى تجسيده خلال هذا النمط.

أما النوع الثاني فيتمثل في دراسة انجاز 63 معهدا بصفته جزئية من بينها 32 معهد مختص في التكنولوجيا .

و قد تم استلام 67000 مكانا تربويا ،حيث أصبحت شبكة التعليم العالي تتكون من 2163000مكانا تربويا .

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي

من خلال دراستنا لمسار التعليم العالي اتضح أن الدولة الجزائرية تمكنت من تخطي شوط كبير في ضخ عدد لا يستهان به من الإطارات والباحثين على المستوى الإقليمي الدولي، إلا أنها ظلت دائما تسعى إلى الأفضل بتحسين نوعية مخرجات الجامعة والرفع من مستوى الطالب الجامعي وتبني السياسات والإصلاحات التي أشرنا لها في المطلب السابق ، ويبحث هذا المطلب في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور الجامعة الجزائرية سواء من ناحية الميزانية المخصصة للقطاع سنويا ،أعداد الطلبة المسجلين والمتخرجين وأعضاء الهيئة التدريسية.

1- تطور ميزانية التعليم العالي:

يعتبر التعليم في الجزائر مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية، وقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاعا كبيرا خلال الأربعة عقود الماضية، حيث عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة لأخرى وهذا لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلباته، ويبين الجدول التالي تطور ميزانية التسيير لهذا القطاع من سنة 1970 إلى غاية 2010.[1]

[1] حمزة مرادسي ،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص تسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009، ص74.

الجدول رقم 04: حصص الإنفاق على القطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بآلاف الدينارات.

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بآلاف الدنانير	الاعتمادات المخصصة للقطاع بآلاف الدنانير	نسبة ميزانية القطاع الى ميزانية الدولة
1971	4 253 300	119 606	2.81%
1975	13 168 776	417 500	3.17%
1980	27 775 837	1 493 000	5.38%
1985	64 186 370	2 764 372	4.31%
1990	84 000 000	5 075 000	6.04%
1995	437 975 979	16 877 192	3.85%
2000	965 328 164	38 580 677	4.00%
2005	1 200 000 000	78 381 380	6.53%
2010	2 837 999 823	173 483 802	6.11%
2011	4 291 181 180	291 441 690	6.79%
2012	4.608. 250.475	277.173.918	6.01%
2013	4.335.614.484	264.582.513	6.10%
2014	4.714.452.366	270.742.002	5.74%
2015	4.972.278.494	300.333.642	6.4 %

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجرائد الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون المالية لكل من سنة 1970– 2015.

إن مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة من الجدول المبين أعلاه،تمدنا بمؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من اجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر أربعة عقود الماضية، وكما ذكرنا سابقا فان إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971 تزامن مع المخطط الرباعي الأول، حيث خصص للقطاع مبلغ 480 495 ألف دينار جزائري أي نسبة 2.3 % من ميزانية التسيير العامة للدولة، ثم ارتفعت هاته النسبة إلى 3.9% في المخطط الرباعي الثاني أي ما يعادل 507 977 1 ألف دينار جزائري، وقد استمرت الدولة في ضخ كميات كبيرة ومتزايدة من خلال القيم الموضحة في الجدول أعلاه سواء من

ناحية القيم المطلقة للمبالغ المخصصة للقطاع ،أو نسبة هاته المبالغ للميزانية العامة للدولة، فقد كانت ميزانية القطاع في عام 1971 تعادل 606 119 إلف دج أي ما يعادل 2.8 % من الميزانية العامة للدولة لترتفع في عام 1980 إلى 500 417 دج بنسبة تمثل 5.4 %، لكن شهدت هاته النسبة انخفاضا في الخمس سنوات الموالية حيث قدرت في عام 1985 بـ 4.3% وبقيمة مطلقة تعادل 372 764 2 ألف دج، ولكن هذا الانخفاض في نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة عاد إلى الارتفاع في عام 1990 بنسبة 6% الأمر الذي يظهر جليا إن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن مسيرتها في تطوير هذا القطاع، وعلى الرغم الجهود الكبيرة المبذولة، إلا أن الوضع السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر في التسعينات كانت له آثار وخيمة من ناحية الاهتمام بالتعليم العالي، حيث وجهت الحكومة كل انشغالاتها بالوضع الأمني للبلاد ما أدى إلى انخفاض نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي سنة 1995 إلى 3.8% من الميزانية العامة للدولة، حيث كانت قيمة المبالغ المخصصة تساوي 192 877 16 ألف دج ، أما بدخول القرن الحادي والعشرون وحلول عام 2000 والى غاية 2009 ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع 2010 ما يعادل 802 483 173 الف دينار جزائري بنسبة تعادل 6.1% من ميزانية الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض نسبة ميزانية القطاع الى ميزانية الدولة في بعض السنوات لا يعني انخفاض المبالغ المخصصة للقطاع فقد شهدت ميزانية قطاع التعليم العالي على مر العقود الأربعة معدلات نمو موجبة إلا في عام 1997 الذي شهد معدل نمو سالب بمعدل(- 1.9%) ، وتفسر هذه الزيادات المستمرة في الإعتمادات الموجهة للتعليم العالي على مر الأربعين سنة الماضية وخاصة في العشرية الأخيرة بـ:

- ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.
- ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات.
- ازدياد عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من النفقات المخصصة للخدمات الجامعية.
- ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصرا أساسيا لارتفاع النفقات.

2- تطور عدد الطلبة المسجلين:[1]

يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، فهو يتحكم بشكل كبير في توسيع الشبكة الجامعية بشكل سواء من ناحية البنى التحتية أو من ناحية عدد الفروع والتخصصات، وان

[1] حمزة مرادسي ،نفس المرجع السابق ، ص76.

دراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي توحي بان عدد المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال، وذلك لان الدولة الجزائرية كما أسلفنا اتجهت بعد الاستقلال الى محاولة تكوين اكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبر مختلف السنوات في العقود الماضية:

الجدول رقم05: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج.

السنة	عدد المسجلين		المتخرجين	نسبة المتخرجين للمسجلين
	التدرج	ما بعد التدرج		
1971/1970	19 311	423	1 244	%6.30
1975/1974	35 739	1 400	3 046	%8.2
1980/1979	57 445	3 965	6 963	%11.34
1985/1984	103 223	8 697	11 713	%10.47
1990/1989	181 35	13 967	22 917	%11.73
1995/1994	238 427	13 907	32 557	%12.90
2000/1999	407 995	20 846	52 804	%12.31
2007/2006	820 700	43 400	121905	%14.10
2008/2007	952100	48700	146889	%14.67
2009/2008	1048900	54900	150014	%13.59
2010/2009	1034300	59000	199767	%18.27
2011/2010	1077900	60700	246743	%21.67

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مجموعة حوليات إحصائية من وزارة التعليم العالي .

نلاحظ من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إن هناك تزايد كبير في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من 19734 سنة 1970 إلى 854122 في العام الدراسي 2007/2006 ليتضاعف بذلك عدد المسجلين إلى ما يقارب 44 مرة، ويدل هذا الارتفاع على زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادات جامعية تسهل أكثر إمكانية اندماجهم في سوق العمل ، وينقسم هذا العدد الهائل من الطلبة في التعليم العالي على مجموعة من الفروع والتخصصات، وقد كان توزيع الطلبة

المسجليـن في العام الدراسي 2007/2006 موزع كالأتي : 21.5 % للعلوم الدقيقـة والتكنولوجيـا، 7.1% للطـب والبيطرة،7.8% للعلوم الطبيعية وعلوم الأرض، 36.1% للعلـوم الاجتماعيـة، 11.5% للعلوم الإنسانية و 16% للأدب واللغـات الأجنبية، كما يبين العمود الرابع في الجدول عدد حاملي الشهادات او المتخرجين في كل من السنوات المبينة، ويتضح أن عدد المتخرجين شهد ارتفاعا ملحوظا على مر السنـوات، حيـث ارتفـع من 1.244 سنة 1971 إلى 121905 سنة 2007/2006 منهم 74431 متخرجة[1] لتتضاعـف بذلك نسبة المتخرجين لإجمالي الطلبـة المسجلين من 6.3% لسنة 1971/1970 إلى غاية 14.10% سنة 2007/2006 ونستنتج من بيانات الجدول ان عدد الطلبة المتخرجين في الجزائر يتضاعف كل خمس سنـوات، وقد تضاعف عدد المتخرجيـن أكثر من 190 مرة في سنة 2011 على ما كـان عليه في سنة 1971.

وعند التطرق لتطور أعداد المسجلين في التعليم العالي لا يسعنا إلا أن ننوه إلى أن المستوى التعليمي عند الإناث شهد تطور بنسبة أعلى من تلك التي كانت عند الذكـور، حيث قـدرت نسبة الإناث في التـدرج لسنة 1970 بـ 21.51 % لمجمـوع المسجليـن ، وارتفعـت إلى 27.6% سنة 1980 ثم تضاعفت هاته النسبة في سنة 2007 لتصل الى 58.3% وهذا ما يبين لنا تقارب المستوى التعليمي بين الإناث والذكور في الجامعة الجزائرية، وبالتالي تمكنت الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها أن تصل إلى الغاية التي تصبو إليها وهي تحقيق ديمقراطية التعليم والسماح لأكبر عدد من الجزائريين الالتحاق بالجامعة، الا انه وبالإضافة إلى تشجيع تعليم الإناث الذي أعطى ثماره خلال هاته العشرية فقد أصبحت مشاركتهـن اكبر بالمقارنة مع إعداد الطلبـة وهذا ما يشكل عواقب اجتماعية وخيمة.

وبالإضافة إلى الطلبة هناك الأساتـذة والباحثون والفريق الإداري كلهم ينتمـون إلى عائلة التعليم العالي ليكونوا أعضاء الهيئة التدريسية التي تشرف على تعليم وتأطيـر الطلبة الملتحقين بالجامعة، وعليه فان نجاح وفعالية وجودة العملية التعليمية مرتبط بنجاح وظيفة أعضـاء الهيئة التدريسية في إتمام رسالتهم وبلوغ الأهداف المنوطة بهم ولهذا لابد من دراسة تطور هذا العنصر في الجامعة الجزائرية.

3- تطور أعضاء الهيئة التدريسية:

من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من التعليم الجيد، ولا يمكن أن يكون التعليـم ذو جودة إلا على يد أستاذ جيد التحصيل وعلى مستوى عالي من التكوين، لان الأستـاذ هو حجر الزاوية في نجاح التعليم أو فشله، ومن هنا فانه يشترط في كافة الأساتـذة والباحثين والمؤطرين في التكوين العالي الحصول على شهـادة الماجستير

[1] فيصل بوطيبة ، العائد من التعليم في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه تخصص اقتصاد التنمية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009 ص 98.

و/أو الدكتوراه ونشاطات البحث، ويتوج الأستـاذ بكفاءة التأهيل الجامعي التي تمنح وفق معايير قانونية من قبل أساتذة ذوي رتب عالية والمثبتين لكفاءة علميـة بارزة ومؤكـدة.

وقد ظل عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية في تزايد مستمر خلال العقود الأربعة الأخيرة حيث انتقل من 697 مدرس سنة 1970 إلى 29.062 مدرس سنة 2007 وهذا يوضح إن عدد الأساتذة تضاعف بما يقارب 42 مرة بين فترة 1970و2007 ويبين الجدول التالي بأكثر وضوح تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي خلال الفترة السابقة الذكر:

الجدول رقم 06: تطور أعضاء الهيئة التدريسية بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.

السنوات	عدد هيئة التدريس	رتبة الأساتذة							
		أساتذة تعليم عالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد ومكلف بالدروس		معيد	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1971/1970	697	54	%7.7	119	%17.1	96	%13.8	428	%61.4
1975/1974	4 041	180	%4.5	333	%8.2	708	%17.5	2 820	%69.8
1981/1980	7 058	349	%4.9	616	%8.7	2 866	%40.6	3 227	%45.7
1985/1984	10 560	491	%4.6	703	%6.7	4 924	%46.6	4 442	%42.1
1995/1990	15 171	636	%4.2	97	%6.0	9 309	%61.4	4 319	%28.5
1995/1994	14 593	658	%4.5	742	%5.1	10 426	%71.4	2 767	%19.0
2001/2000	17 780	1 126	%6.3	1 582	%8.9	13 144	%73.9	1 928	%10.8
2007/2006	29 062	2 192	%7.5	3 013	%10.4	23 034	%79.3	823	%2.8

المصدر: **من إعداد الطالبين بناء على مجموعة حوليات إحصائية من وزارة التعليم العالي.**

نلاحظ من خلال الجدول وخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2007 أن هناك نمو هام في عدد المدرسين ولكن بنسب متفاوتـة حسب رتبة الأستاذ، حيث كان يمثل أساتذة التعليم العالـي 7.7% من مجموع الأساتـذة في السنة الدراسية 1971/1970 ثم انخفضت هاته النسبة في سنوات السبعينات والثمانينـات والتسعينات لتتـراوح بين 4.2% إلى 4.9% ثم أخذت في الارتفاع إلى أن وصلت في السنة الجامعية 2001/2000 إلى 6.3% ثم إلى 7.5 % في السنة الجامعية 2007/2006، وحسب الجـدول رقم06 فعلى مر العقود الأربعة الماضية شهد عدد الأساتذة المساعدين ارتفاعا كبيرا، حيث ارتفعت نسبتهـم إلى مجموع الأساتذة من 13.8% سنة 1970 إلى غاية 79.3% سنة 2007 ليحتل الأولوية بمجموع 23.034 أستاذ، وهذا ما انعكس في انخفاض نسبة الأساتذة المعيدين من 61.4% إلى 2.8% خلال الفترة 2007/1970، ويساعد هذا الارتفاع الكبير لعدد الأساتذة في

تحسين نوعية وجودة التعليم العالي، ويمكن التأكد من ذلك من خلال معرفة معدل التأطير لكل صنف من الهيئة التدريسية.

الجدول رقم 07: تطور معدل التأطير بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.

السنوات	عدد هيئة التدريس	عدد الطلبة المسجلين بالتدرج	نسبة التاطير التدرج%	استاذ محاضر واستاذ تعليم عالي	عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج	تاطير مابعد التدرج%	تاطير التدرج %
1971/1970	697	19 311	27.71	173	423	2.45	111.62
1975/1974	4 041	35 739	8.84	513	1 400	2.73	69.67
1981/1980	7 058	66 064	9.36	965	5 229	5.42	68.46
1985/1984	10 560	103 223	9.77	1 194	8 697	7.28	86.45
1991/1990	15 171	197 560	13.02	1 543	14 853	9.63	128.04
1995/1994	14 593	238 427	16.34	1 400	13 907	9.93	170.31
2001/2000	17 780	466 084	26.21	2 708	22 533	8.32	172.11
2007/2006	29 062	820 664	28.24	5 205	43 458	8.35	157.67

المصدر: **من إعداد الطالبين بناء على مجموعة حوليات إحصائية من وزارة التعليم العالي.**

ويوضح العمود الرابع من الجدول رقم 07 نسبة تاطير إجمالي هيئة التدريس لطلبة التدرج حيث يتبين أن النسبة سجلت انخفاضا ملحوظا، وقد سجل أدنى معدل تأطير في العام الدراسي 1979/1978 بـ: 8.02،ثم أخذت في الارتفاع جراء الزيادة العددية الكبيرة في إعداد الطلبة الذي لم يكن ما يقابلها من زيادة في أعداد الأساتذة إلى إن بلغ معدل التأطير : أستاذ لكل 28.24 طالب في السنة الجامعية 2007/2006، أما العمود السابع في الجدول فيبين تأطير طلاب ما بعد التدرج باحتساب حاصل قسمة عدد الطلاب على عدد الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي، وقد تبين أن معدل التأطير في السنة الجامعية 2007/2006 وصل إلى ما يقارب 8 طلاب لكل أستاذ محاضر وهذه نسبة مقبولة نسبيا، لكن بالمقارنة مع العمود الثامن الذي يبين تأطير الأساتذة ذوي الرتب العليا من أساتذة محاضرين وأساتذة تعليم عالي لطلبة التدرج فيبين انه تعادل 158 طالب لكل أستاذ، وهذا عدد كبير حيث يستحب أن يكون اقل من 70 طالب لكل أستاذ، ليكون الطالب الجامعي معد بشكل جيد وتكون المنظومة الجامعية تحقق تأطير ذو جودة وفعالية وهو ما كان محقق في سنوات السبعينات و الثمانينات من خلال المعطيات الموضحة في الجدول.

ومن ناحية أخرى نقول ان الجزائر استطاعت أن تحقق أهدافها التي سطرتها وتقلل من التعاون الأجنبي من خلال سياسة الجزأرة، حيث وصلت نسبة الجزأرة عام 2007/2006 إلى 99.75% بعد ما كانت تقدر بـ 27.5% سنة الاستقلال و 51.66% سنتي 1970/1969 و 61% لعامي 1981/1980 .

وتعتبر الفترة الممتدة بين 1972و1985 هي الوقت الذي اعتمدت فيه الجامعة الجزائرية على التعاون الأجنبي بنسبة كبيرة، حيث وصل نسبة متوسطة قدرها 55% من إجمالي الهيئة التدريسية في الفترة الممتدة بين 1972و1977، وبنسبة 35.1% في الفترة الممتدة بين 1978و1985، أما في السنة الجامعية 2007/2006 فقد وصل عدد الأساتذة الأجانب في المؤسسات التعليم العالي إلى 19 أستاذ تعليم عالي، 13 أستاذ محاضر، 7 أساتذة مكلفين بالدروس، 25 أستاذ مساعد و9 أساتذة في رتبة معيدين أو منسقين تقنيين.

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها في هذا المبحث هي أن التعليم العالي في الجزائر شهد تطورات نوعية وهيكلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أدت إلى:

- النمو السريع في عدد الطلبة المسجلين ومحاولة تحسين المخرجات التعليمية .
- استطاعت الدولة إن تمد شبكة جامعية غبر مختلف ولايات الوطن لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة أثرت بطريقة مباشرة على المحيط الجامعي في البلاد.

المطلب 3: تطور الخدمات الاجتماعية الجامعية

يتجلى الدور الرئيسي للخدمات الاجتماعية الجامعية،في إيواء الطلبة غير المقيمين في مكان دراستهم وتغذيتهم وضمان تنقلهم من والى أماكن الدراسة هذا بالإضافة إلى الإعانة المباشرة المتمثلة في المنحة . وعليه تصنف هذه الخدمات إلى نوعين هما : الإعانة غير المباشرة (الإيواء ، الإطعام ، النقل وغيرها) والإعانة المباشرة (المنحة) . والسؤال الذي يطرح هنا، هل هناك نوع من التسيير العقلاني في منح مثل هاتين الإعانتين، وعلى أي أساس قانوني يتم الاستفادة منهما؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه فيما يلي من خلال التعرض لمختلف الخدمات الجامعية على النحو التالي: [1]

1- **الإعانة غير المباشرة Subvention Indirect**

أ- الإيواء.

ب- الإطعام.

[1] براهمي حسنة ، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الموسم الجامعي 2005/2004 ، ص58.

ج- النقـل.

2- الإعانة المباشرة

أ- الأيواء:

إن المقيـاس الوحيد الذي يقبل على أساسه الطالب في الإقامة الجامعية هو المسافة الفاصلة بين مؤسسة التعليم العالي المسجـل بها ومقر سكنه العائلي، وتقدر هذه المسافة في العادة بـ 50 كلم للذكور و 30 كلم للإناث . والشئ الملاحظ إن عدد الطلبـة في الإقامات الجامعية هو في تزايد مستمر خاصة خلال العشريتين الأخيرتين وسيتم تتبع هذه الزيـادة خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2001 من خلال التالي.

الجدول رقم :08 تطور نسبة الطلبة المسجلين المستفيدين من الإيواء بالنسبة لعدد الطلبـة المسجلين خلال الفترة: (1992/1991) إلى (2001/2000)

السنة / البيان	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00
نسبـــة الاستفـادة من الإيواء سنويا%	49.3	50.1	50.8	50.3	49.4	50.3	51.8	51.7	52.8	53.8

المصدر : إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 30.

يظهر الجـدول ان النسبة عالية من الطلبة المسجليـن تستفيد من خدمـة الإيواء الجامعي حيث قدر عددهم للسنة الجامعية (2001/2000) بـ 250816 طالب وطالبـة، أي بنسبة ارتفاع قدرها 16.5 % بالمقارنة مع السنة التي سبقتها في مقابل مبلغ رمزي يدفعه الطالب أو الطالبة لا يتعدى (50 دج شهريا) .

– وتشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الوزارة الوصية الى أن الشبكة الوطنية للخدمات الجامعية تتكون من 393 إقامة جامعية و65 مديرية للخدمات الجامعية، كل مديرية تشمل مجموعة من الإقامات، موزعة على المستوى الوطني كما يلي: [1]

- 26 مديرية بالشرق،
- 19 مديرية بالغرب،
- 20 مديرية بالوسط.

[1] موقع الديوان الوطني للخدمات الجامعية http://www.onou.dz/Page-Ar/Index-ar.htm تاريخ الإطلاع 2016/04/18 على الساعة 32:15

ومع هذا يبقى التساؤل المطروح ، هل هذا الكم من الأحياء الجامعية (الأسرة) كاف لسد الحاجة وبالتالي يسمح للطالب المقيم او الطالبة المقيمة بمزاولة الدراسة بشكل عادي؟

إن الضغط الكبير الذي تعاني منه الأحياء الجامعية، أدى بإدارات هذه الأخيرة إلى إقحام الطلبة في الغرف الجامعية ، فالغرفة الواحدة المخصصة لإيواء طالبين قد تأوي في الواقع أربعة أو خمسة طلاب ، وما يزيد في الأمر حدة ،هو انعدام المكتبات على مستوى العديد من الإقامات الجامعية. وعليه فان إحدى أماكن عمل الطالب تدهورت بشكل كبير مما قد يؤثر بدوره على عملية التحصيل العلمي لهذا الأخير.

ب- **التغذية (الإطعام) :**

يستفيد منها كل طالب مسجل في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني، والملاحظ إن الإطعام الجامعي قد عرف تطورا خلال العشرية الأخيرة ،نظرا للأعداد الهائلة من الطلبة المسجلين على المستوى الوطني والذين تعدو المليون وخمسمائة طالب،كما لم يسجل دخول الاستثمار الخاص في هذا المجال رغم مناداة بعض التنظيمات الطلابية والفاعلين في هذا المجال .

– إما فيما يخص عملية تمويل الإطعام الجامعي فقد خصصت لها مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية حوالي 20 % من إجمالي ميزانية هذه المراكز ، حسب ما ورد عن وزارة التعليم العالي لسنة (1998/1997).

– في حين تبقى مساهمة الطالب في تغطية جزء من هذه الكلفة رمزية فقط (1.20 دج لوجبة الغذاء والعشاء و.0.50دج لوجبة الفطور)، والملاحظ أن هذا السعر لم يتغير منذ 1971 حتى اليوم .هذا يعني أن الطلب على هذه الوجبة سيكون حتما بشكل مفرط وغير عقلاني، وهذا بدوره يؤدي إلى التدهور في نوعية هذه الوجبات. مما سبق يمكن استنتاج ما يلي: [1]

- تراجع نسبة مساهمة الطالب في تحمل الكلفة الفعلية.

– تراجع نسبة مساهمة الطالب في تحمل الكلفة الفعلية.

- اللاعقلانية في منح هذا النوع من الإعانة غير المباشرة.

[1] براهمي حسنة ، نفس المرجع السابق ، ص102.

هذا وغيره من الإختلالات التي تتطلب نوعا من الإصلاح الجذري العميق والفوري.

جـ- النقـل:

كغيرها من الأنواع الأخرى من الإعانة غير المباشرة ، يستفيد الطالب الجامعي منها. ونظرا لعدم توفرنا على إحصائيات دقيقة حول عدد المستفيدين من هذه العملية ، إلا أن المؤشرات تدل على استفادة نسبة كبيرة منها، فشبه مجانية هذه العملية جعلها تولد سلوكا غير رشيد لدى المستهلك في طلب الاستفادة منها . وهذا من شانه أن يؤدي إلى التدهور في النوعية من دون شك، وهو ما يمكن أن يفسر به الاكتظاظ الموجود في محطات النقل الجامعي وظروف التنقل الصعبة. إن اللاعقلانية في الاستفادة من هذه الإعانة غير المباشرة ، ومحدودية الموارد المالية المخصصة للديوان الوطني للخدمات الجامعية ، ومجانية العملية (15دج شهريا) كل هذا يتطلب سياسة إصلاحية استعجاليه لهذا القطاع (الديوان) وإعادة النظر في مقاييس منح الإعانة غير المباشرة، وفتح الباب للاستثمار في هذا المجال بشكل أوسع.

ب – الإعانة المباشـــرة (المنحة):

تمثل الصنف الوحيد الذي تقدمه الدولة للطالب منذ إصلاح التعليم العالي في لجزائر سنة 1971 وهو يخضع لمقاييس معينة مرتبطة مباشرة بدخل عائلة الطالب ، ولكن السؤال المطروح ، هل بمقدور مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية باعتبارها المكلفة بتسيير هذا النوع من الإعانة، تطبيق هذا المقياس تطبيقا سليما ؟ وهل دخل عائلة الطالب مقياس كاف لوحده للحصول على المنحة ؟

من خلال أسئلة طرحت على بعض المسؤولين على تسيير هذه الإعانة أكدوا انه من الصعب جدا تطبيق هذا المقياس لأن كل طالب بإمكانه جلب الوثائق الضرورية واللازمة للحصول على المنحة. ولكن يبقى الأمر غير كاف لتبرير الجهة المعنية بتسيير المنحة ، فعلى سبيل المثال الاستمارة التي تدخل في ملف المنحة والتي تدون فيها مختلف المعلومات الخاصة بالموارد المالية لعائلة الطالب، تترك لهذا الأخير حرية ملئها دون أي إجراء رسمي يضمن صحة المعلومات المقدمة. ولعلى ابرز دليل على ثقل تسيير العملية نسبة تطور الاستفادة من المنحة سنويا ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي والذي يغطي الفترة من 1992/ إلى 2001. [1]

[1] براهمي حسنة ، نفس المرجع السابق ، ص103.

الجدول رقم : 09 تطور عدد الطلبة الممنوحين بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين خلال الفترة (1992/1991) إلى (2000 إلى 2001)[1]

السنة	92/91	**93/92**	**94/93**	**95/94**	**96/95**	**97/96**	**98/97**	**99/98**	**00/99**	**01/00**
الاستفادة من المنحة %	66.8	80.4	80.4	76.7	71.8	72.8	83.3	9.1	82.9	84.4

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول مايلي:

أن نسبة عالية من الطلبة تحصل على الإعانة المباشرة ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة عرفت ارتفاع ملحوظا سنة (1998/ 1999) حيث وصلت إلى 90.1 % من إجمالي الطلبة المسجلين. وللتوضيح أكثر ، فإن نسبة 80 % من إجمالي الطلبة الممنوحين تحصل على المنحة حسب المعدل الأقصى (900دج شهريا)، و15% منهم تحصل عليها حسب المعدل الوسطى (800دج شهريا)، و 5 % تحصل عليها حسب المعدل الأدنى (600دج شهريا). مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة هامة جدا وهي، أن الجزائر تمول وبسخاء دون أي مبرر لا اقتصادي ولا اجتماعي هذين الصنفين من الإعانتين (المباشرة وغير المباشرة) ، فكيف يمكن لنموذج تمويل مثل هذا ، مثقل بالنفقات أن يستمر أو على الأقل أن يحافظ على نفس الوتيرة مع التدفقات الطلابية المستمرة ؟

ويوضح هذا التساؤل على أن هناك إشكالية في تمويل التعليم العالي في الجزائر.

[1] براهمي حسنة ، المرجع نفسه ، ص 62.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل استنتجنا أن التعليم العالي في الجزائر مر بمراحل متعددة قبل الاستقلال إلى حين وصوله لما هو عليه الآن ، كما أن الإنفاق على التعليم العالي يحتل مكانة كبيرة في كل دول العالم بدليل الإنفاق الحكومي عليه غير أن هناك مشاكل تعيق مساره و المتمثلة في إيجاد طرق لتمويل و تغطية النفقات الكبيرة فيه ،و البحث عن كل سبل الوصول إلى مخرجات علمية ذوي جودة و كفاءة من أجل تسيير البلاد و تحقيق التطور في جميع النواحي.

كما بينا أن الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر عرف تطورا كبيرا من حيث النفقات المتخصصة من الميزانية العامة و ذلك راجع إلى مجموعة من الأساليب ،من بينها الزيادة في ارتفاع عدد الطلبة ،وعي المجتمع على ضرورة التعليم العالي،و أيضا إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه مثل (المستوى العام للدخل القومي،مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع و الخدمات ،مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع ،مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية ،توزيع العمري لهيئات التدريس.....)لهذا تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي ،كما أشرنا إليه من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم و هي قضية متجددة دوما بسبب التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي لذي يجب معرفة طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي (تكلفة الطالب معيار رواتب الاساتذة)و طرق تخفيض كلفة التعليم (الإجراءات المباشرة :زيادة كثافة الفصل،استخدام المبني المدرسي لاكثر من دورة طلابية .....)و الإجراءات غير المباشرة(تقليل معدات التسرب ،خفض نسب الرسوب.....).

كما أن الدولة الجزائرية اهتمت مند استقلالها بقضية تمويل التعليم العالي ،بحيث اعتبرته مشروعا حكوميا محضا تمويله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر ،و نظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته و مردوديته ،التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي.

الفصل الثالث

بدائل تمويل بعض عناصر ميزانية جامعة أدرار

مقدمة الفصل

بعد استعراضنا في الفصلين السابقين لأهم المفاهيم النظرية الخاصة باقتصاديات التعليم العالي عموما ومحاولتنا إعطاء نظرة عن أهمية الاستثمار في المورد البشري وكذا تطور قطاع التعليم العالي وتمويله في الجزائر من خلال معطيات رقمية .

سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق بالدراسة والتحليل لتمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تحليلنا لميزانية التسيير والتجهيز لمؤسسة جامعية ، ونحاول تبيين البدائل المختلفة المتاحة للتمويل لدعم عناصر وأبواب الميزانية ،وهذا بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة كونه أحد الأساليب التي يمكن اعتمادها عند استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث ستكون دراستنا التطبيقية على جامعة العقيد احمد دراية بأدرار في الفترة 2015/2010.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن جامعة أدرار

عرفت جامعة أدرار تطورا ملفتا منذ نشأتها لأول مرة كمعهد عالي للشريعة بأدرار سنة 1986 ، ثم تطورت شيئا فشيئا إلى أن أصبحت جامعة مستقلة لها فروعها وميادينها وتخصصاتها المختلفة وسنعرض بشيء من بالتفصيل لهذا من خلال المبحث الحالي.

المطلب الأول: التعريف بجامعة أدرار

نشأت أول نواة جامعية بولاية أدرار في سنة 1986 بموجب المرسوم رقم 86/118 المؤرخ في 1986/05/06 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 86/175 المؤرخ في 86/08/05 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشريعة بأدرار ليتوسع إلى جامعة أدرار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-269 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 18 سبتمبر سنة 2001 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 04-259 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق لـ 29 غشت سنة 2004 وتحوي الجامعة الإفريقية أحمد دراية 05 كليات وهي :

- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير .
- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم الإسلامية.
- كلية الآداب واللغات .
- كلية الحقوق والعلوم السياسية. [1]

ومنذ أن أصبحت جامعة أدرار تطور عدد الطلبة الإجمالي في التدرج عبر السنوات كما هو موضوح أدناه :

[1] الموقع الرسمي لجامعة ادرار، http://www.univ-adrar.dz ، تاريخ التصفح 2016/04/18 الساعة 23:17.

جدول رقم 10 يوضح تطور عدد الطلبة الإجمالي في التدرج عبر السنوات (2005-2015)

السنة الجامعية	عدد الطلبة في التدرج
2006-2005	3225
2007-2006	3998
2008-2007	4634
2009-2008	4925
2010-2009	4593
2011-2010	5123
2012-2011	6049
2013-2012	7733
2014-2013	8799
2015-2014	8977

المصدر:مصلحة الإحصاء و الاستشراف

1- أهداف الجامعة الإفريقية:

- تشجيع الإبداع العلمي وتثمين نتائجه؛
- تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي؛
- خلق علاقات تعاون وتبادل علمي مع مختلف الجامعات وهيئات البحث العلمي وطنيا وإقليميا ودوليا؛
- تكريس الشراكة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تفعيل البحث العلمي بشكل يستجيب لمتطلبات التنمية المحلية والوطنية؛
- تلبية احتياجات التكوين وفقا لمتطلبات سوق العمل والتنمية محليا ووطنيا؛
- تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير الجامعة بشكل يزيد من كفاءة وفعالية العمل الإداري (الرفع من كفاءة وفعالية أداء العمل الإداري في الجامعة)؛
- المتابعة الحثيثة للمستجدات في مجال العلم والتكنولوجيا؛
- تشجيع الإنتاج العلمي.

2- الهيكل التنظيمي للجامعة

3- الهياكل الإدارية والتعليمية بجامعة أدرار :[1]

أ- رئيس الجامعة.

ب- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني،التكوين المتواصل والشهادات،وكذا التكوين العالي في التدرج:

و تتكفل بما يلي:

- متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم والتداريب المنظمة من قبل الجامعة،
- السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من الكليات والمعاهد مع مخطط تنمية الجامعة،
- السهر على احترام التنظيم الساري المفعول في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وانتقال الطلبة،
- متابعة أنشطة التكوين عن بعد الذي تضمنه الجامعة وتطوير أنشطة التكوين المتواصل،
- السهر على احترام التنظيمات والإجراءات السارية المفعول في تسليم الشهادات والمعادلات،
- ضمان مسك القائمة الإسمية للطلبة وتحيينها.

وتتكون نيابة المديرية من المصالح الآتية:

- مصلحة التعليم والتداريب والتقييم.
- مصلحة التكوين المتواصل.
- مصلحة الشهادات والمعادلات.

ج- نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج:

تتكفل نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج بما يلي:

- متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال.
- متابعة أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث، وإعداد الحصيلة بالتنسيق مع الكليات والمعاهد.

[1] الموقع الرسمي لجامعة ادرار، http://www.univ-adrar.dz ، تاريخ التصفح 2016/04/18 الساعة 00:00.

- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث.
- ضمان سير المجلس العلمي للجامعة والحفاظ على أرشيفه.
- جمع ونشر المعلومات الخاصة بأنشطة البحث التي تنجزها الجامعة.

وتشمل المصالح الآتية:

- مصلحة متابعة أنشطة البحث العلمي وتثمين نتائجه
- مصلحة التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص
- مصلحة التأهيل الجامعي
- مصلحة متابعة أنشطة البحث العلمي وتثمين نتائجه:

وتجدر الإشارة إلى أن جامعة أدرار لديها 05 مخابر بحث .

د- نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية

نشأة النيابة بالجامعة:

موجب المرسوم التنفيذي رقم 12-302 المؤرخ في 16 رمضان 1433 هـ الموافق لـ 04 غشت 2012 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-269 المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق لـ 18 سبتمبر 2001 المتضمن إنشاء جامعة أحمد دراية أدرار.

مهام النيابة:

- تتكفل نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية بما يلي:
- ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة،
- المبادرة بكلّ نشاط من أجل ترقية التبادل ما بين الجامعات والتعاون في مجالي التعليم والبحث،
- القيام بأعمال التنشيط والاتصال،
- تنظيم التظاهرات العلمية وترقيتها،
- ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتحديد المعلومات للأساتذة والسهر على انسجامه.

هـ- نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه

حسب المادة 06 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 رجب عام 1425 الموافق لـ 24 أوت 2004، الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة و الكلية و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة فإن نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه تتكفل بما يلي:

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع ، مخططات تنمية الجامعة.
- القيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطور التعداد الطلابي للجامعة و اقتراح كل إجراء من أجل التكفل بهم لاسيما في مجال تطور التأطير البيداغوجي و الإداري.
- مسك البطاقية الإحصائية للجامعة والسهر على تحيينها دوريا.
- القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي الذي تضمنته الجامعة ومنافذها المهنية.
- وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم.
- ترقية أنشطة إعلام الطلبة.
- متابعة برامج البناء و ضمان تنفيذ برامج تجهيز الجامعة باتصال مع المصالح المعنية.

وتشمل المصالح الآتية:

- مصلحة الإحصاء و الإستشراف.
- مصلحة التوجيه و الإعلام.
- مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة

و- الأمانة العامة :

- تتكفل الأمانة العامة بما يأتـي:
- ضمان تسيير المسار المهني لمستخدمي الجامعة مع احترام صلاحيات الكلية في هذا المجال ،
- تحضير مشروع ميزانية الجامعة و متابعة تنفيذها ،
- ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر ووحدات البحث ،
- السهر على السير الحسن للمصالح المشتركة للجامعة ،
- وضع برامج الأنشطة الثقافية و الرياضية للجامعة و ترقيتها ،

- ضمان متابعة و تنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة بالتنسيق مع المكتب الوزاري للأمن الداخلي
- ضمان تسيير وحفظ الأرشيف و التوثيق لمديرية الجامعة ،
- ضمان مكتب تنظيم الجامعة و تسييره.

و تشمل الأمانة العامة التي يلحق بها مكتب التنظيم العام و مكتب الأمن الداخلي المديريات الفرعية الآتية:

- المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين
- المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة
- المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة
- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية

ز- المكتبة المركزية:

أنشئت المكتبة المركزية بأدراربموجب المرسوم التنفيذي لإنشاء جامعة ادرار رقم 269/01 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 18 سبتمبر 2001 ، القدرة الاستيعابية للمكتبة تقدر ب: ألف (1000) مقعد هيكلة المكتبة : من الناحية التنظيمية تشمل المكتبة المركزية المصالح التالية:

- مصلحة التوجيه
- مصلحة المعالجة
- مصلحة الاقتناء
- مصلحة البحث البيبليوغرافي

بنوك الاعارة:

- قاعة الإعارة الخارجية
- قاعة الإعارة الداخلية
- قاعة الأساتذة
- قاعة الدوريات

بها أربع قاعات مطالعة قدرة استيعاب كل قاعة 250 مقعد إضافة إلى المكاتب الإدارية و قاعة الانترنت للأساتذة وطلبة الماستر.

- يتم التعامل مع المكتبة عن طريق بطاقة القارئ التي يتحصل عليها الطالب فور تسجيله بالمكتبة والتي تسمح له بإعارة الكتب.
- نظام التصنيف الذي تتبعه المكتبة هو تصنيف ديوي العشري وقد اعتمدت المكتبة هذا التصنيف لشمولية استيعاب جميع الموضوعات
- ولمرونته حيث يسمح بإضافة أي موضوع جديد وهذا من خلال التقسيمات العشرية الهرمية في تفريع المعرفة البشرية من العام إلى الخاص.
- المواد التي تحويها المكتبة تقدر ب30 مادة منحصرة بين كتب القانون –العلوم الاقتصادية_ المواد الإسلامية _ الأدب العربي واللغات _ المواد التقنية إضافة الى المعاجم والموسوعات والقواميس.والمجلات ورسائل الماجستير والدكتوراه
- عدد العناوين التي تحويها المكتبة تقدر 16 آلاف عنوان.
- عدد المسجلين بالمكتبة يقدر بحوالي 2200 مابين طالب وأستاذ.

ح- المراكز

✓ **مركز تكثيف اللغات**

مركز تكثيف اللغات يساهم في تطوير و تحسين الاستعمال اللغوي للمتريص تماشيا مع تخصصه الجامعي و المهني و الدروس التي يقدمها المركز:

–دروس في اللغة الفرنسية(FLE)

–دروس في اللغة الفرنسية المتخصصة(FOS)

–دروس في اللغة الفرنسية المهني(FLP)

–دروس في اللغة الانجليزية

–دروس في اللغة الالمانية

–الفرنسية الطبية

المشترك المرجعي للغات:

-المستوى60 A1 ساعة

-المستوى 100 A2 ساعة

-المستوى 150 B1 ساعة

-المستوى 180 B2 ساعة

-المستوى 200 C1.C2 ساعة

✓ **مركز الشبكات وأنظمة الإعلام الآلي:**

مركز الأنظمة وشبكات الإعلام والاتصال (مركز الحساب سابقا) هو من أبرز المراكز في جامعة أحمد دراية – أدرار- وهذا لما يشكله من أهمية كبيرة . المركز عبارة عن مصلحة مشتركة تابعة مباشرة لرئاسة الجامعة .تستفيد من خدماته كافة هياكل الجامعة (رئاسة الجامعة ،الكليات ،المصالح المشتركة ....)

بصفة عامة فان **مهام** المركز تتمثل في ''استغلال هياكل الشبكات وإدارتها وتسييرها '' ويدخل تحت ذلك:

-تشغيل إدارة و تنظيم البنية التحتية الشبكية ، مع ضمان أمن نظم وشبكات المعلومات وتطوير مختلف الاستراتيجيات الأمنية.

-ضمان تطوير وتنمية الشبكة الداخلية السلكية و اللاسلكية بطريقة متناسقة.

-تقديم المساعدة التقنية في حالة المشاكل التي تؤدي إلى توقف الربط بالشبكة وإعادة ضبط موارد الشبكة.

-توفير بنية تحتية شبكية لمختلف تطبيقات الإعلام الآلي سواء للتسيير أو البيداغوجيا كالتسجيلات الجامعية عن طريق شبكة الانترنت.

-السهر على احترام الاستعمال السليم للشبكة الجزائرية للبحث .

كما يحتوي مركز الأنظمة والشبكات على 17 قاعة مجهزة بأجهزة الإعلام الآلي وعددها293 جهاز أربعة منها خاصة بالانترنت(واحدة للأساتذة والأخرى للطلبة)، أما القاعات الأخرى المتبقية فهي خاصة بالأعمال التطبيقية يستفيد منها كل الطلبة بجميع الشعب حسب جدول زمني منظم. وأيضا يحتوي المركز على مصلحة الصيانة هذه الأخيرة انشأت لمساعدة العمال لصيانة أجهزتهم.

✓ **مركز الطبع السمع البصري :**

إن هذا المركز من ضمن المصالح التي تكون الركائز البيداغوجية لمختلف الهياكل الجامعية، ويتكون من المصالح التالية: مصلحة الطبع و مصلحة السمعي البصري و من المهام المنوطة بالمركز بصفة عامة تتمثل في:

- طباعة كل الأوراق المتعلقة بالجامعة .

-طباعة كل الأوراق البيداغوجية والتعليمية وكذلك كل المنشورات العلمية.

-تقديم الدعم التقني من طرف مصلحة السمعي البصري لكل الملفات البيداغوجية والتعليمية.

✓ **مركز المسارات المهنية**

مركز المسارات المهنية (Career Development Center) هو مؤسسة متخصصة داخل الجامعة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي تقدم خدمات خاصة للطلاب للمساعدة في سد الفجوة بين الجامعة وعالم الشغل وذلك من خلال تبني رسالة محورية واحدة .

ط- دار المقاولاتية

تسعى دار المقاولاتية لتقديم خدمات المرافقة والتدريب، الاحتضان، تسهيلات التمويل لطلبة الجامعة المتخرجين، قصد نشر الفكر المقاولاتي وتجسيد مشاريعم وابتكارهم على أرض الواقع، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالاعتماد على موقع الجامعة في المجتمع، والاستعانة بإطارات جامعية مؤهلة وعالية التكوين، وتبني أفضل الطرق والمناهج العلمية المبتكرة.

ي- خلية ضمان الجودة

إن جامعة أحمد دراية أدرار ، ومن خلال اعتماد ميثاق ضمان الجودة تلتزم بوضع آليات الجودة من أجل ضمان تكوين إطارات ذات كفاءة ، من خلال عروض تكوين فعالة، وتحقيق مستويات تكوين تنافسية ، مع تهيئة أحسن الظروف الممكنة للعمل ، بهدف ضمان جودة عالية ، تساهم فيها كل أطراف الأسرة الجامعية ، مع احترام القيم الجامعية .

تؤكد جامعة أحمد دراية أدرار على مستوى التكوين والبحث العلمي:

– تشجيع الإبداع والتميز .

– التفتح على المحيط ، وعلى العالم ، وعلى كل الآفاق الخلاقة.

– تقديم عروض تكوين متنوعة تضمن للطلبة الاندماج في الحياة العلمية ، وفي مختلف مهن العالم الحديث.

– تقديم برامج تكوين تتلاءم مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وتحيينها تماشيا ومتطلبات التنمية .

الحرص على فعالية وعصرنة طرق التعليم ، لا سيما باستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال .

التشجيع على تكوين الأساتذة الباحثين للبحث وبممارسة البحث .

المطلب الثاني : تطور الجانب البشري .

1- الطلبة : على غرار جامعات الوطن تشهد جامعة أدرار تطورا كبيرا في عدد الطلبة المسجلين على مدى العشر سنوات السابقة حيث ارتفع عدد الطلبة الجدد في الجامعة من 792 طالب سنة 2006/2005 إلى 1223 سنة 2007/2006 ثم إلى 1792 في الموسم الجامعي 2011/2010 ثم إلى 2852 طالب في الموسم الجامعي الحالي حيث تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات خاصة مع الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام LMD والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبة الجدد عبر السنوات من 2005 إلى 2016 .

جدول رقم 11 يوضح تطور عدد الطلبة الجدد في التدرج عبر السنوات

السنة الجامعية	عدد الطلبة الجدد في التدرج
2006-2005	792
2007-2006	1223
2008-2007	1649
2009-2008	1311
2010-2009	879
2011-2010	1792
2012-2011	2138
2013-2012	2160
2014-2013	2124
2015-2014	1865
2016-2015	2852

المصدر : الطالبان بناءا على معطيات مصلحة الإحصاء والاستشراف.

مخطط رقم 01 يوضح تطور عدد الطلبة الجدد في التدرج عبر السنوات

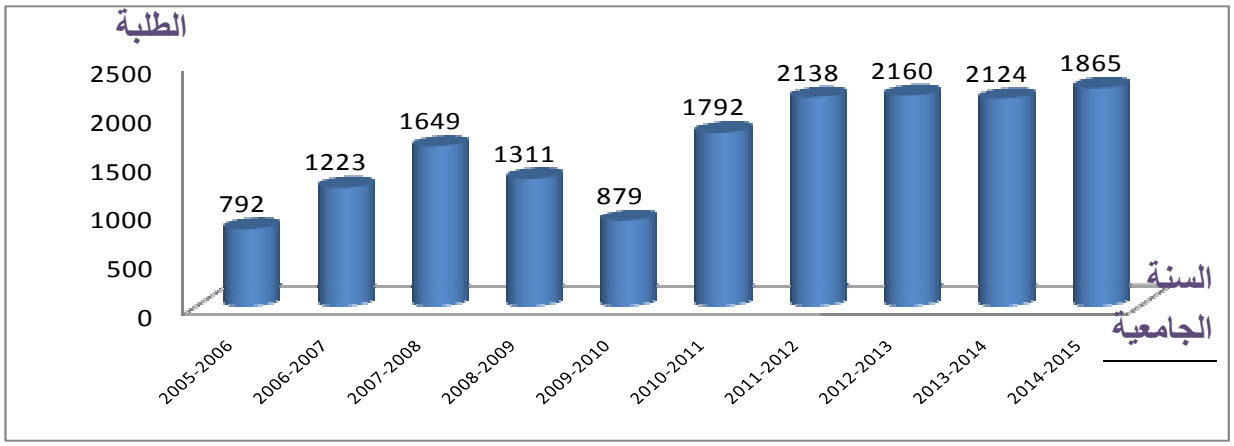

نفس الشي بالنسبة لعدد الطبة الإجمالي فقد تطور من 3225 في الموسم الجامعي 2006/2005 إلى 4634 في الموسم 2008/2007 ثم تضاعف إلى 8799 سنة 2014 إلى أن وصل إلى 9979 طالبا في الموسم الجامعي الحالي 2016/2015 أي تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات وهذا نتيجة توسع الجامعة وفتح تخصصات جديدة سواء على مستوى الكليات أو في الماستر والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبة الإجمالي :

جدول رقم 12 يوضح تطو عدد الطلبة الاجمالي (2005-2016)

السنة الجامعية	عدد الطلبة في التدرج
2006-2005	3225
2007-2006	3998
2008-2007	4634
2009-2008	4925
2010-2009	4593
2011-2010	5123
2012-2011	6049
2013-2012	7733
2014-2013	8799
2015-2014	8977
2016-2015	9979

المصدر : الجدول من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الاستشراف والإحصاء بجامعة أدرار

مخطط رقم 02 يوضح تطور عدد الطلبة الإجمالي عبر السنوات

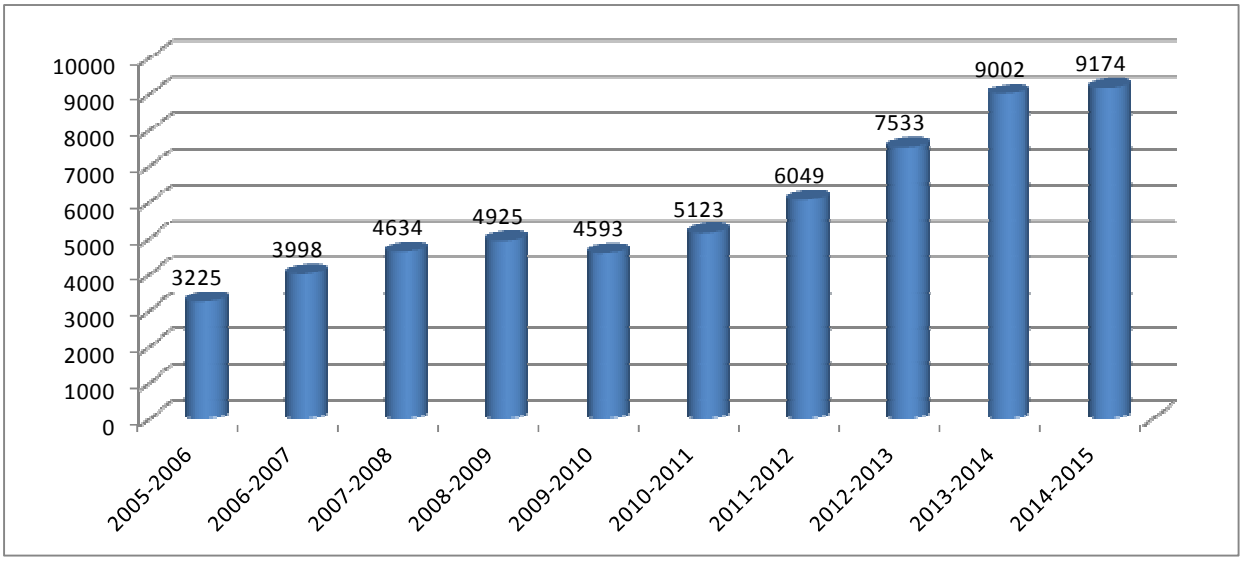

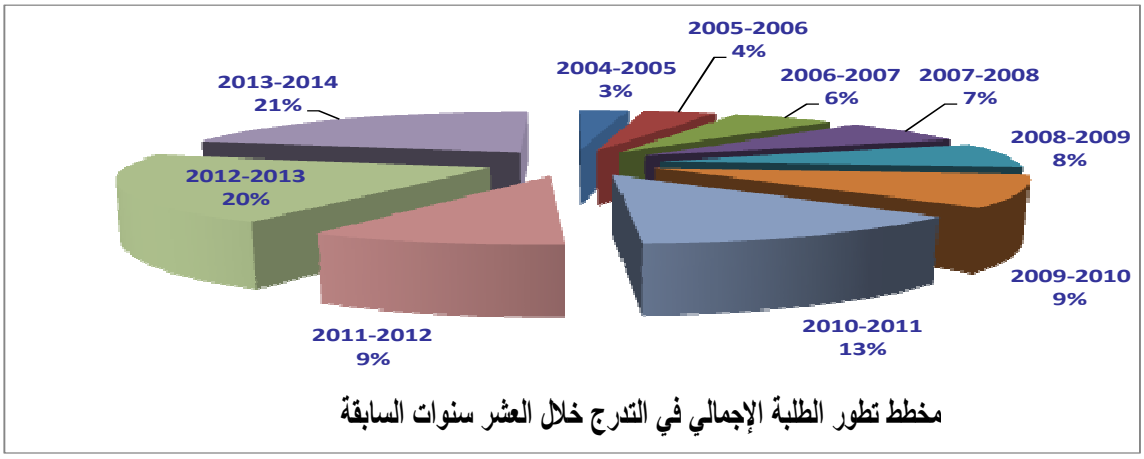

مخطط تطور الطلبة الإجمالي في التدرج خلال العشر سنوات السابقة

وبالنسبة للخريجين أو حاملي الشهادات فقد بلغ سنة 2005 ما يساوي 291 متخرجا تم تضاعف في السنة التي بعدها ليصل إلى 429 طالبا متخرجا ثم واصل الإرتفاع ليصل غلى 1864 طالبا في الموسم الجامعي 2013/2012 ثم تضاعف لأكثر من 09 مرات في سنة 2015 ليصل إلى 2808 طالبا وهذا بسبب التطور الحاصل في الجامعة من زيادة في عدد التخصصات في التدرج ورفع حصة الماستر في جميع كليات الجامعة .

جدول رقم 13 يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجون في التدرج عبر السنوات :

السنة الجامعية	عدد الطلبة المتخرجون في التدرج
2005-2004	291
2006-2005	429
2007-2006	607
2008-2007	758
2009-2008	817
2010-2009	1030
2011-2010	1392
2012-2011	993
2013-2012	1864
2014-2013	2258
2014-2013	2145
2015-2014	2808

المصدر : الجدول من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الاستشراف والإحصاء بجامعة أدرار

مخطط رقم :03

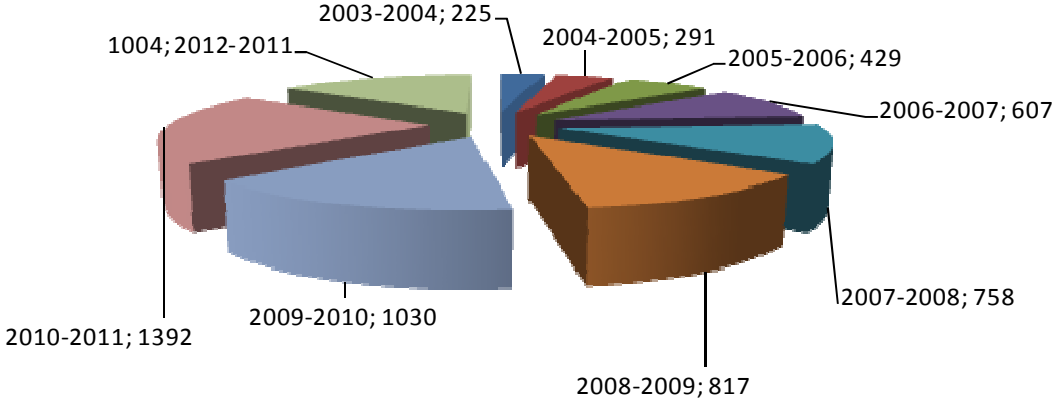

مخطط تطور الطلبة المتخرجين في التدرج خلال العشر سنوات السابقة

أما الهياكل البيداغوجية فقد عرفت تطورا ملحوظا مع تطور عدد الطلبة فقفزت من 3250 مقعد بيداغوجي سنة 2005 إلى أكثر من 9430 مقعدا بيداغوجيا في الموسم الجامعي الحالي :

جدول رقم 14 يوضح تطور عدد الهياكل البيداغوجية عبر السنوات

السنة الجامعية	عدد الهياكل البيداغوجية
2006/2005	3250 مقعد بيداغوجي
2007/2006	3250 مقعد بيداغوجي
2008/2007	4230 مقعد بيداغوجي
2009/2008	4980 مقعد بيداغوجي
2010/2009	6030 مقعد بيداغوجي
2011/2010	6460 مقعد بيداغوجي
2012/2011	7390مقعد بيداغوجي
2013/2012	9162مقعد بيداغوجي
2014-2013	9162مقعد بيداغوجي
2015-2014	9450مقعد بيداغوجي
2016-2015	9432مقعد بيداغوجي

المصدر : الجدول من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الاستشراف والإحصاء بجامعة أدرار

مخطط رقم 04 يوضح تطور عدد الهياكل البيداغوجية عبر السنوات

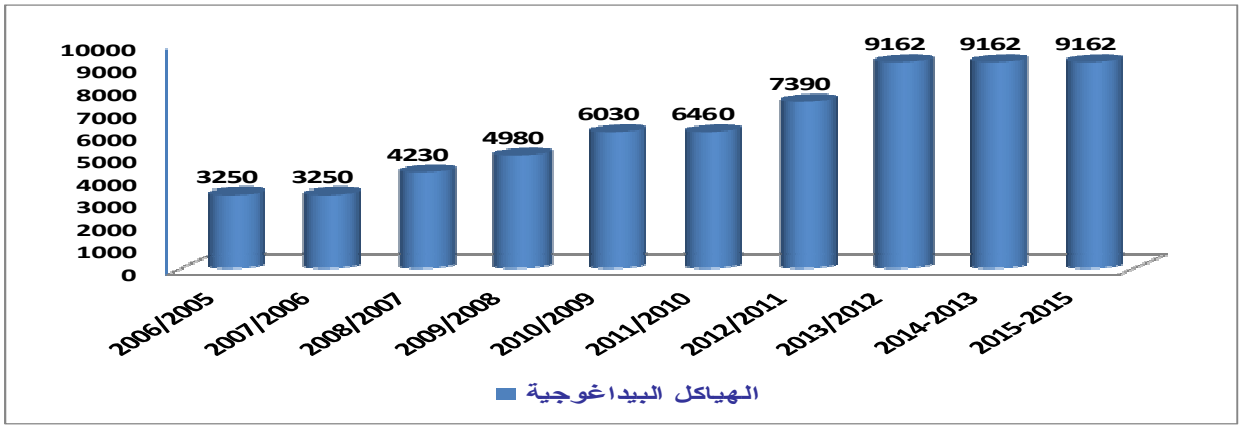

2-الأساتذة الدائمون:

إن تزايد أعداد الطلبة والتوسع في مختلف الفروع والتخصصات يتطلب بالضرورة الرفع من التأطير البيداغوجي وهو ما نلمسه في جامعة أدرار ، حيث سجلت الجامعة خلال الموسم الجامعي 2015/2014 ما عدده 384 أستاذا حسب الجدول التالي :

جدول رقم 15 يوضح تطور عدد الأساتذة عبر السنوات

السنة الجامعية	عدد الأساتذة الدائمون
2006-2005	113
2007-2006	145
2008-2007	151
2009-2008	176
2010-2009	181
2011-2010	185
2012-2011	214
2013-2012	240
2014-2013	303
2015-2014	330
2016-2015	384

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الإستشراف والإحصاء

مخطط رقم 05 يوضح تطور عدد الأساتذة الدائمين عبر السنوات

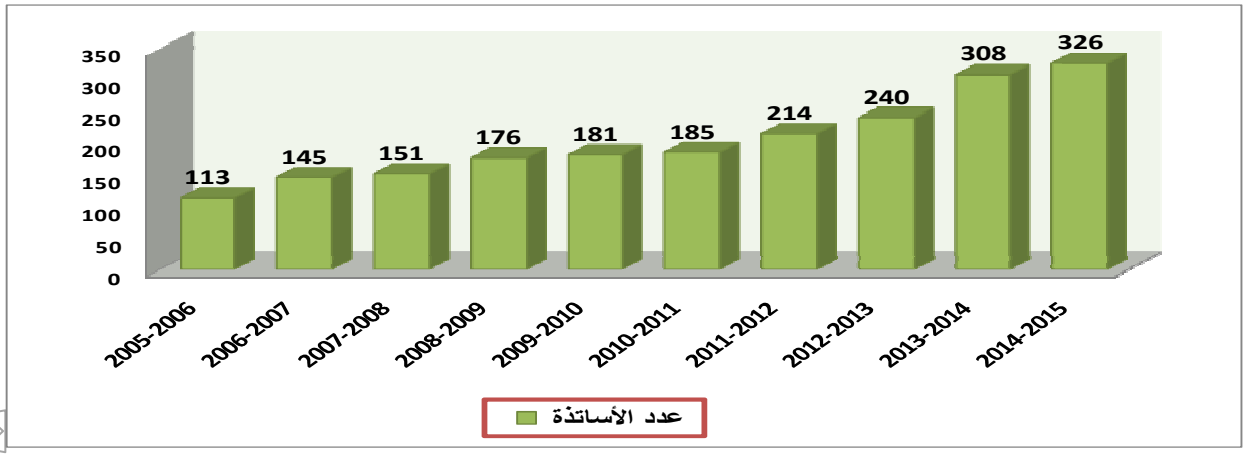

من خلال الرسم البياني نستطيع أن نميز أن عدد الأساتذة يتزايد بوتيرة تتماشى نسبيا وتزايد عدد الطلبة ، إلا أن هذا التزايد لم يكن مطلقا منذ نشأة الجامعة إلى الفترة 2005 الى 2015.

ومما يلاحظ كذلك الإرتفاع التدريجي لعدد الأساتذة بعد كل سنة ، حيث تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات منذ سنة 2005 وهذا يفسر ارتقاء الجامعة الإفريقية إلى جامعة بعد ما كانت مركزا جامعيا وتوسع المقاعد البيداغوجية وازدياد نسبة النجاح في البكالوريا خلال السنوات الأخيرة مما جعل الجامعة توظف كل سنة حيث نلاحظ ازدياد 54 أستاذا مرة واحدة بين سنة 2015 وسنة 2016 حيث بلغ عدد الأساتذة 384 أستاذا بالنسبة لـ9979 أي بنسبة تأطير 3.84 % .

3-العمال والإداريين :

إن تنامي عدد الطلبة وتوسع الجامعة بزيادة فروع وتخصصات جديدة لا يتطلب زيادة التأطير البيداغوجي فحسب بل يتطلب أيضا نموا وتوسعا في هياكل الإدارة لضمان تسيير المصالح المختلفة .

بالنسبة لجامعة أدرار فهي تتوفر على 581 موظفا موزعين على مختلف الكليات والهياكل الإدارية الأخرى وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 16: يوضح التعداد الكلي للمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح للموسم الجامعي 2016/2015

الفئة	التأطير	التطبيق	التحكم	التنفيذ	المتعاقدين	المجموع
العدد	99	53	93	36	300	581

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الموظفين.

المبحث الثاني : الإنفاق على التعليم في جامعة أدرار

المطلب الأول : تطور ميزانية التسيير لجامعة أدرار

عرفت ميزانية التسيير لجامعة ادرار زيادات معتبرة على مدى العشرية الأخيرة ، حيث قدرت حصة الجامعة من مجموع الاعتمادات الممنوحة لقطاع التعليم العالي لسنة 2015 بـ2. 006.300. 000 دج أي بنسبة 0.66 % من ميزانية القطاع ، ورغم أنها نسبة ضئيلة إلا أنها تعتبر كبيرة مقارنة بالعديد من الجامعات على المستوى الوطني ومراعاة لعدد الطلبة المسجلين فيها .

وكما جرت العادة تقوم الإدارة المركزية على مستوى الوزارة الوصية بتقدير ميزانية الجامعة لكل سنة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي عادة ما يبرره تزايد عدد الطلبة ، ونظرا لافتقار الادارة المركزية لمعطيات سليمة حول احتياجات المؤسسات الجامعية ، عادة ما تتبع الميزانية بأخرى تعديلية والجدول التالي يعطي فكرة عن تطور ميزانية الاعتمادات الأولى والنهائية لجامعة أدرار .

جدول رقم 17 تطور التفاوت بين الاعتمادات الأولى والمراجعة بالدينار الجزائري خلال الفترة 2015/2010 .

السنة / البيان	الاعتمادات المخصصة	الاعتمادات المراجعة	التغير في الاعتمادات	نسبة الزيادة %
2010	772 500 000	1 110 042 000	-	-
2011	1 185 200 000	1 506 493 000	396 451 000	35%
2012	1 076 200 000	1 411 635 000	-94 858 000	0.06%-
2013	1 124 000 000	1 848 366 000	436 731 000	30%
2014	1 328 000 000	1 720 415 000	-127 951 000	6.92%-
2015	1 624 031 000	2 006 300 000	285 885 000	16.61%

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات المديرية الفرعية للمالية بجامعة أدرار

ميزانية التسيير للجامعة عرفت زيادة اسمية معتبرة خلال الفترة التي يغطيها الجدول حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 14.85% تقريبا غير أن وتيرة الزيادة غير مستمرة فالتفاوت يظهر من سنة إلى أخرى .

وسجلت سنة 2011 أعلى نسبة زيادة بـ35% ويرجع السبب الرئيسي الى بعض الزيادات في أجور الأساتذة ورواتب الموظفين .أما أقل نسبة فكانت سنة 2014 والمقدرة بـ-6.92% ويرجع السبب إلى ظهور مبلغ زائد في رصيد الميزانية مما أدى بالإدارة المركزية إلى سحبه .

وترجع الزيادات الأخيرة في ميزانية التسيير إلى عدة عوامل منها الرفع في أجور ومرتبات الموظفين والأساتذة ، القيام بأشغال الصيانة للمباني الإدارية ، اقتناء الأثاث واللوازم الجديدة نتيجة للتطور الذي تعرفه الجامعة .

ورغم الوضع الاقتصادي الذي تعرفه البلاد نتيجة تدهور أسعار النفط والتي اقتربت من سعر تكلفة إنتاجه ، إلا أن الدولة لا زالت تدعم قطاع التعليم العالي بسخاء تام ، ولكن في ظل الإحتياجات المالية المتوالية وعلى افتراض إن المبلغ المرصود لتكوين الطالب هو في المتوسط ثابت فما مدى استجابة الزيادة في ميزانية الجامعة للتزايد الطلابي الذي عرفته جامعة أدرار ؟ هذا ما سنعرفه من خلال دراسة تطور تكلفة الطالب البيداغوجية .

1- التطور السنوي لكلفة الطالب البيداغوجية الجارية :

عرفت تكلفة الطالب البيداغوجية على مستوى جامعة أدرار زيادات إسمية معتبرة خلال العشرية الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 18 تطور الكلفة السنوية للتكوين البيداغوجي لطلبة جامعة أدرار خلال الفترة 2015/2010

البيان / السنة	عدد الطلبة المسجلين	الاعتمادات النهائية بالدينار ج	كلفة الطالب بالدينار ج
2010	5123	1 110 042 000	216678,1
2011	6049	1 506 493 000	249048,3
2012	7733	1 411 635 000	182546,9
2013	8799	1 848 366 000	210065,5
2014	8977	1 720 415 000	191647,0
2015	9979	2 006 300 000	201052,2

المصدر : إعدد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة الاستشراف والإحصاء بجامعة أدرار ، بالنسبة للاعتمادات ميزانيات التسيير للجامعة.

2- تحليل نفقات التسيير لجامعة أدرار

تعبر عملية الإنفاق على مدى توفر الأموال اللازمة والكافية والمشبعة لاحتياجات المؤسسة الجامعية وتجدر الإشارة إلى ان التقديرات الأولية للنفقات غالبا ما تطرأ عليها تعديلات تغير من طبيعتها ، إما عن طريق نقل إلاعتمادات من باب إلى باب آخر أو عن طريق إعادة التقدير لنحصل في الأخير على تقديرات نهائية .

ومما هو ملاحظ أن النفقات في ميزانية التسيير تنقسم إلى جزئين :

أ-القسم الأول (Section1): نفقات المستخدمين

ويتمثل في نفقات الموظفين والذي يحتوي بناءا على الميزانية والمدونة على مرتبات وأجور الموظفين والأساتذة، ومختلف التعويضات والمنح والتأمينات ومختلف الخدمات والأعباء الاجتماعية .

ب-القسم الثاني (Section2):نفقات التسيير .

ويشمل نفقات التسيير ، ويحتوي هذا القسم على مختلف المصاريف المتعلقة بالجانب البيداغوجي لتسيير الجامعة ، من تأثيث وتوثيق وصيانة وعتاد، بالإضافة إلى المصاريف العلمية والرياضية والثقافية والبحث العلمي ، واتفاقيات التعاون العلمي وغيرها من المصاريف المتعلقة بالجانب التسييري للجامعة .

والشيء الملاحظ أن الجزء الأكبر من المصاريف المتعلقة بميزانية التسيير يذهب إلى القسم الأول (نفقات الموظفين) ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي .

جدول رقم 19 تطور توزيع الاعتمادات النهائية حسب طبيعة النفقات لميزانية التسيير لجامعة أدرار 2015/2010 .

البيان السنة	الاعتمادات المراجعة دج	نفقات الموظفين دج	النسبة %	نفقات التسيير الأخرى دج	النسبة %
2010	1 110 042 000	869902000	78	240140000	22
2011	1 506 493 000	1216493000	81	290000000	19
2012	1 411 635 000	1147735000	81	263900000	19
2013	1 848 366 000	1561496080	84	286866000	16
2014	1 720 415 000	1482343831	86	301900000	14
2015	2 006 300 000	1791900000	89	214400000	11

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على معطيات ميزانيات التسيير لجامعة أدرار

من الجدول أعلاه وبعد الدراسة والتحليل يمكن رصد الحقائق التالية :

- إن النسبة الكبيرة من الاعتمادات المالية لميزانية التسيير تذهب إلى قسم النفقات الموظفين ، حيث سجل هذا القسم أعلى نسبة زيادة سنوية سنة 2015 قدرت بـ 89 % من إجمالي الاعتمادات النهائية لميزانية التسيير ، في حين سجلت نفقات التسيير أذنى نسبة خلال سنة 2015 بـ11% من إجمالي الاعتمادات النهائية لميزانية التسيير.
- من خلال وثائق الميزانية يتضح أن جل نفقات التسيير يذهب الجزء الأكبر منها في التكاليف الملحقة (الكهرباء والأنترنت والهاتف) وفي أشغال الصيانة والتوثيق وكذا التربصات قصيرة المدى

أما بالنسبة لنفقات الموظفين فيذهب الجزء الأكبر منها في شكل أجور ورواتب ومنح مختلفة.

مخطط رقم 06 يوضح تقسيم النفقات الإجمالية عبر السنوات بين نفقات الموظفين ونفقات التسيير

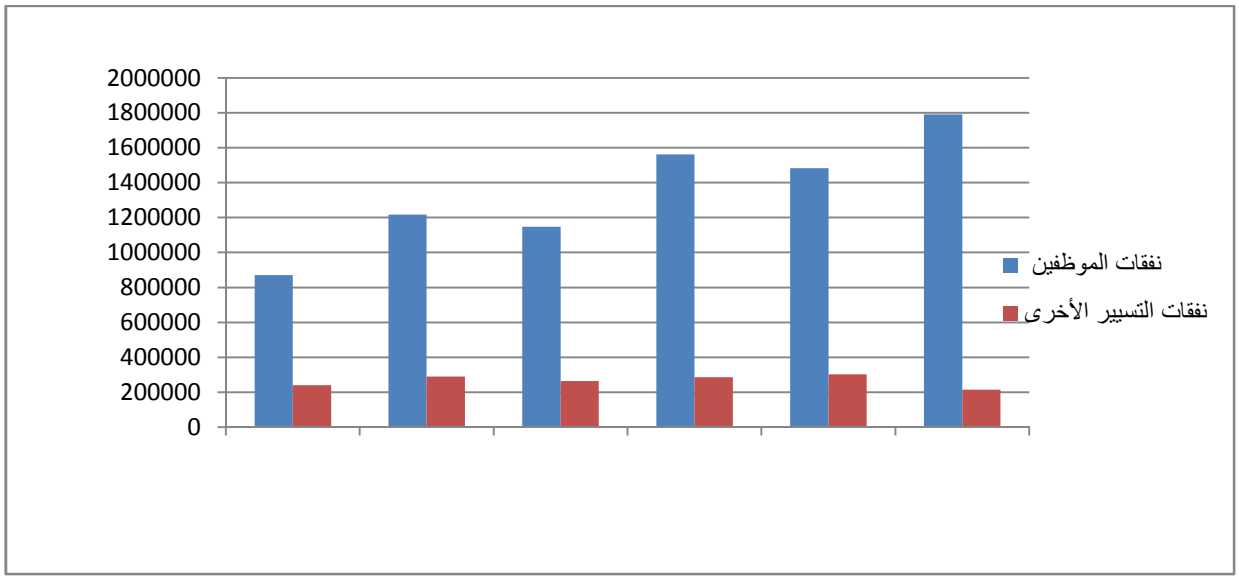

ومما سبق ذكره فإنه إذا تم الأخذ بعين الاعتبار المقاييس الدولية فيما يخص سياسة التوظيف يستنتج مباشرة أن هناك نوع من المبالغة فيما يخص أجور العمال والموظفين الإداريين على مستوى الجامعة ، فقد بلغت سنتي 2013 و2015 (1561496080 دج) (1791900000 دج) على التوالي وذلك على أساس أن عدد الطلبة لكل عامل مثلا هو 17 مع العلم أن عدد العمال والاداريين هو 581 الموسم الجامعي 2016/2015 ، وبتطبيق المقياس المعتمد دوليا 30 طالبا لكل عامل ، فإن نفقات هذا السلك سوف تكون أقل بكثير من المستوى الذي هي عليه .

ومنه فإن التحسين في سياسة التوظيف بالنسبة لسلك العمال والموظفين والإداريين سيكون حتما مفيدا في التقليص من النفقات وربحها في جانب آخر ، فبحسابات بسيطة نجد أن عدد العمال بالمقياس الدولي يجب ألا يتعدى 333

عاملا في جامعة أدرار إذن هناك إهدار لمبالغ أكثر من 240 عاملا إضافيا ، وهذا يستدعي تدخل وزارة التعليم العالي للتحكم في سياسة التوظيف الوطنية.

إن على الجامعات أن تعتمد تسييرا عقلانيا يحافظ على معتمداتها المالية فإنفاق الدولة بسخاء لا يعني توفر الاعتمادات في كل وقت وحين والدليل على ذلك انهيار أسعار النفط فجأة في الآونة الأخيرة والذي إذا استمر مدة طويلة سيؤثر حتما على مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والتسيير العقلاني يقتضي صرف الأموال في أمور بحثية تطويرية للجامعة بدل صرفها في تزيين المحيط وشراء السيارات الجديدة والتوظيفات الزائدة التي تكلف أموالا طائلة.

3- تحليل الإيرادات

من خلال عرض أيرادات جامعة أدرار نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للميزانية قد تزايدت وتطورت بشكل ملحوظ ، وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها من المديرية الفرعية للمالية والمتعلقة بالفترة 2010-2015.

وتتكون الأيرادات الخاصة بالجامعة حسب مدونة ميزانية التسيير من تسعة أبواب (أنظر الملحق رقم 01) وهي كالتالي :

رقم الباب	رقم المادة	
		فرع وحيد
11.01	وحيد	إعانات الدولة
11.02	وحيد	إعانات الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية
11.03	وحيد	إعانات المنظمات الدولية
11.04		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة
11.05	وحيد	العائدات الناتجة عن الأشغال والخدمات وأعمال الدراسات والبحث والخبرة
11.06	وحيد	هبات وتركات
11.07	وحيد	تخصيصات استثنائية
11.08	وحيد	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة
11.09	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ 12/31.

ولكن لا يفعل منها إلا أربعة أبواب وهي

- إعانة الدولة .
- أيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة وفيها ناتج حقوق تسجيل الطلبة ومداخيل الممتلكات العقارية والمنقولة
- مداخيل أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة
- رصيد الميزانية والذي يحوي ما تبقى من ميزانية السنة التي قبلها.

جدول رقم 21 يوضع تطور الإيرادات من ميزانية التسيير لجامعة أدرارفي الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إيرادات الجامعة في تصاعد ملفت للنظر حيث قدرت ايرادات الجامعة لسنة 2010 بـ 1. 110. 042. 000 ثم قفزت إلى 2.006. 300.000 سنة 2015 اي زيادة بنسبة 44% تقريبا تضاعف المبلغ خلال 05 سنوات، وهذا راجع إلى توسع الجامعة وازدياد عدد المقاعد البيداغوجية وإذا ما قمنا بتحليل هاته الإيرادات بندا بندا وجدنا التالي :

أ- **بالنسبة لإعانة الدولة** : فهي تحتل النصيب الأكبر حيث بلغت الإيرادات المتعلقة بها سنة 2010 ما يساوي 890.636.188 دج أن ما نسبته 80% من مجموع الإيرادات ثم ارتفع المبلغ إلى 1.600. 000.000 دج سنة 2013 أي ما نسبته 86% ثم ارتفع إلى 1.900.000.000 سنة 2015 أي ما نسبته 94% من مجموع الأيرادات وهذا يعكس التمويل الحكومي للتعليم العالي في الجزائر كما يعكس عدم اهتمام السلطات بدعم ومراقبة الإيرادات الأخرى وايلائها الإهتمام الذي تستحقه ، فالحكومة الكورية مثلا لا تمول التعليم إلا بنسبة ضئيلة بلغت سنة 2001 نسبة 15.9% بينما التمويل الخاص بلغ 84.1% وكذالك الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت نسبة التمويل الحكومي فيها 34% [1] والباقي تقتسمه طرق التمويل الأخرى .

وتطور الإيرادات مبين في الشكل التالي إذ يظهر جليا نسبتها الكبيرة :

مخطط رقم 07 : يوضح نسبة إعانة الدولة إلى مجموع الإيرادات

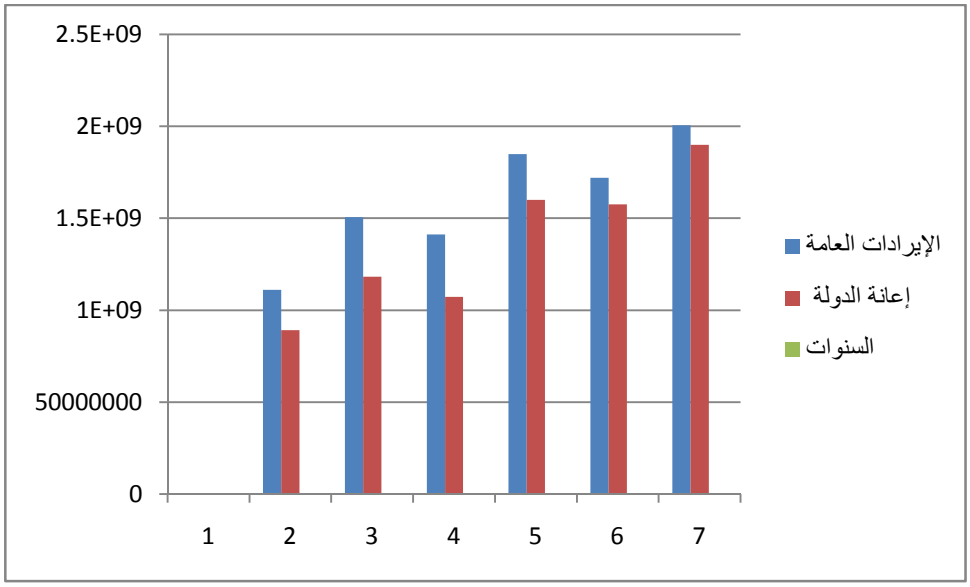

[1] جان جاك بول ، اقتصاد التعليم ترجمة بشير زندال ،وزارة التعليم العالي الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا ،منشورات ضفاف ط1،2014 ، ص63.

ب- إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة :

وتتضمن مادتين هما : ناتج حقوق تسجيل الطلبة و مداخيل الممتلكات العقارية (أنظر الملحق رقم 01) ونلاحظ من الجدول السابق رقم 19 والميزانيات التي بحوزتنا أن جميع أيرادات هذا الباب هي من حقوق تسجيل الطلبة والتي بلغت في أوجها مبلغ 6500668.56 اي ما نسبته 0.0032% من مجموع الإيرادات والملاحظ أن المادة المتعلقة بمداخيل الممتلكات العقارية غير مستغلة تماما رغم أن الجامعة تحوي هياكل كثيرة يمكن استغلالها كما أنها لا تملك أية أسهم أو سندات تدر عليها فوائد أو مبالغ مالية .

مخطط رقم 8 يوضح نسبة الإيرادات المرتبطة بنشاط المؤسسة إلى مجموع الإيرادات

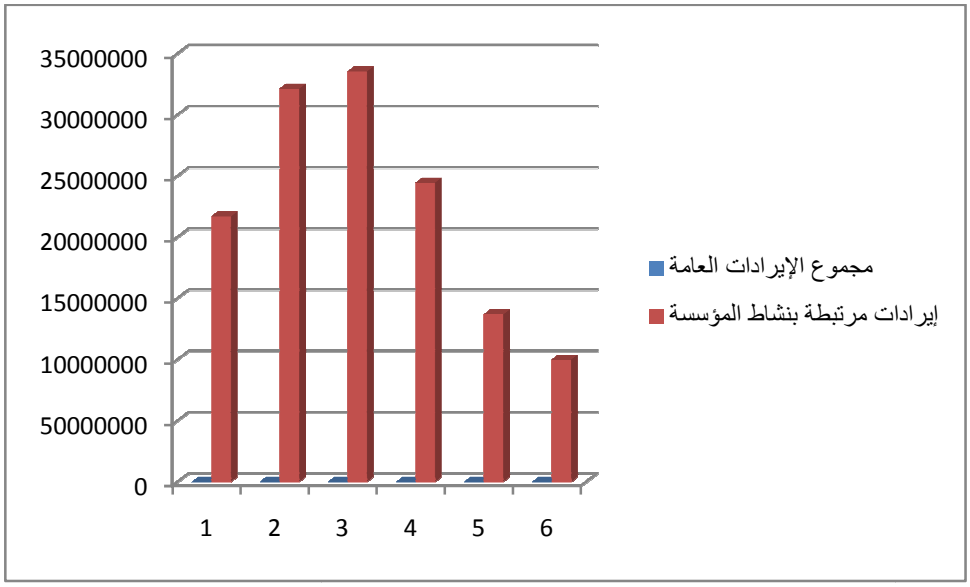

ج- مداخيل أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة :

ويدخل في هذا الباب جميع النشاطات الأخرى التي تقوم بها الجامعة من غير حقوق تسجيل الطلبة وايرادات الممتلكات العقارية والمنقولة وقد عمدت بعض الجامعات إلى استغلال هذا البند في بعض الإستثمارت التي تدر عليها دخولا وفوائد كما هو الحال بالنسبة لجامعة معسكر والتي أنشأت محطة تجريبية في طريق تغنيف تدر عليها دخولا كبيرة، تتربع هذه المحطة على 50 هكتارا وهي مساحة كبيرة لا يستهان بها ، وقد تحدثنا إلى الأمين العام للجامعة بخصوص تبني جامعة أدرار هذه الفكرة إلا أن الجامعة غير مهتمة بها الآن ، أما المداخيل التي وجدناها في ميزانية الجامعة ما هي إلا بعض الاقتطاعات من أجور الأساتذة والعمال، وكذا بعض الأجور التي لم يحصلها

أصحابها بسبب تحويل راتبهم إلى الضمان الاجتماعي بسبب المرض أو أسباب أخرى ، حيث تعتبر أيرادات بالنسبة للمؤسسة وبذلك هي لا تعدو أن تكون مقتطعة من نفقات الموظفين التي أشرنا إليها في قسم النفقات آنفا.

وقد تباينت هاته الاعتمادات حيث بلغت قيمتها 1500000.83 دج سنة 2010 وبدأت ترتفع شيئا فشيئا إلى أن تضاعفت سنة 2015 لتصل إلى 3000778.89 دج .

والشكل التالي يوضح تطور هاته الإيرادت.

شكل رقم 09 يوضح نسبة الإيرادات الأخرى المرتبطة بنشاط المؤسسة إلى مجموع الإيرادات.

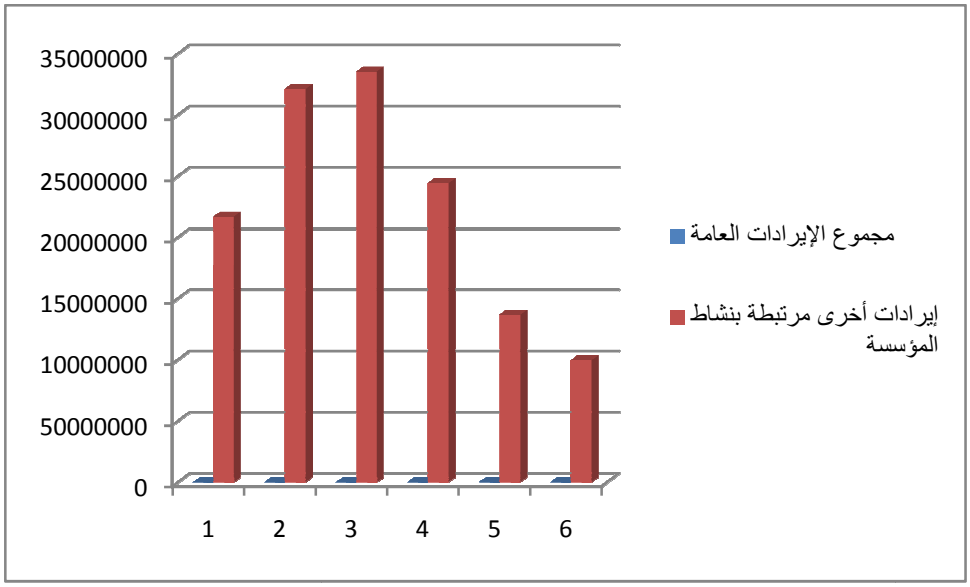

د- رصيد الميزانية بتاريخ 12/31:

وهو المبلغ المتبقي من الميزانية السابقة للجامعة يعاد رصده للمرة الثانية في ميزانية الجامعة بحكم أن مدير الجامعة آمر بالصرف رئيسي فيستطيع تحويل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة ، ونلاحظ أن هذا المبلغ بدأ يتناقص شيئا فشيئا فكان يقدر بـ216878811.17 دج سنة 2010 أي ما نسبته 19% من ميزانية الإيرادات العامة ثم أصبح يساوي 99799331.44دج سنة 2015 أي ما نسبته 5.7% ويرجع هذا إلى سببين رئيسيين هما

- المبالغ التي أعطيت للأساتذة كتعويضات خاصة بالزيادات الجديدة .
- تقديرات مديرية المالية التي بدأت تقترب إلى العقلانية .

وهذا الرصيد يدل على أن الاعتمادات التي تمنح للجامعة كافية نسبيا لتغطية مصاريفها .

والشكل التالي يوضح تطور رصيد الميزانية خلال الخمس سنوات الأخيرة .

الشكل رقم : 10 يوضح تطور فائض الميزانية لجامعة أدرار

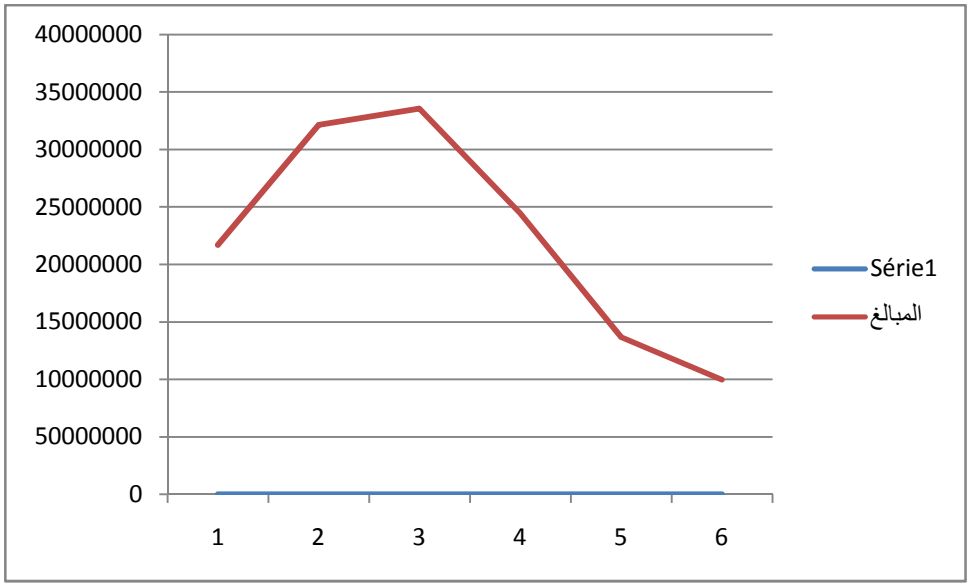

وبخصوص الإيرادات الأخرى المذكورة في أبواب الميزانية فلم نسجل أي رصد لمبالغ مالية بها وأعني بذلك :

- إعانة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية
- إعانة المنظمات الدولية
- عائدات ناتجة عن الأشغال والدراسات
- الهبات والتركات
- تخصيصات استثنائية

وكل هذه المواد يمكن استغلالها الإستغلال الأمثل في دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي إلا أن معظم الجامعات لا تعيرها الاهتمام الكافي وبذلك يبقى الاعتماد الكلي على إعانة الدولة .

وقد لاحظنا من خلال تتبعنا لبعض ميزانيات الجامعات كجامعة معسكر وباتنة والجزائر وتلمسان وهي جامعات كبيرة أنها كذلك لا تعطي أهمية كبرى للبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم ، وتعتمد كلية على إعانة الدولة بينما بإمكانها وهي جامعات عريقة أن تفعل النصوص القانونية فقط من دعم تمويل ميزانياتها .وسنحاول التحدث عن هذا في المبحث القادم حيث سنشير إلى جميع إمكانيات التمويل المتاحة من خلال النصوص القانونية وإسقاطها على جامعة أدرار وبالتالي الجامعات الأخرى .

المطلب الثاني: ميزانية التجهيز لجامعة ادرار

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يسمى ببرامج التجهيز المسجلة لجامعة ادرار منذ سنة 2010 إلى غاية يومنا هذا ونجدها في معظمها عمليات تجديد التجهيزات ، ترميم ، اقتناء عتاد، تركيب وتثبيت الشبكات، وفيما يلي جدول يبين مختلف البرامج ووضعياتها المالية ونسبة الاستهلاك في ميزانية تجهيز الجامعة:

جدول رقم 21 يوضح وضعية الإلتزامات الخاصة ببرامج التجهيز لجامعة أدرار ومبالغها ونسبة الإنجاز إلى غاية 2015/12/31

إسم العملية	تاريخ التسجل	مبلغ العملية دج	المدفوعات	النسبة%
تهيئة هياكل بيداغوجية	2010	25 000 000	24 994 720.53	99.98
تجهيز المكتبة المركزية	2010	29 989 000	29 960 009.40	99.90
تجهيز 1000 مقعد ب	2010	19 297 000	18 4222 173.60	95.47
تجهيز 2000 مقعد ب	12/12/2010	60 000 000	56 528 834.38	94.21
اقتناء تجهيزات المخابر	2011	200 000 000	198 426 132.57	99.21
دراسة لإنجاز 70 سكن	2011	6 949 000	3 518 707.5	50.64
دراسة لإنجاز 80 سكن	2011	5 366 000	4 364 212.50	81.33
اقتناء أجهزة إعلام آلي	2012	5 777 000	5 776 800.12	100
إعادة تأهيل الجامعة	2013	40 756 000	39 412 6.64	96.7
تأهيل مأرب في الجامعة	10/07/2013	7 900 000	7 898 921.55	99.99
اقتناء وتركيب تجهيزات إعلام آلي	2013	2 192 000	2 191 410	99.97
اقتناء وتركيب تجهيزات إعلام آلي	26/06/2014	4 000 000	3 999 830.45	100
أشغال إنجاز شبكة كهرباء داخلية	2014	7 799 000	7 798 576.50	91.18
تجهيز تكميلي 2000 مقعد ب	12/03/2014	37 926 000	34 579 350.14	98.6
اقتناء وتركيب تجهيزات المراقبة عن بعد	21/12/2014	19 203 000	18 934 409.81	98.84
تهيئة ممر مغطى	21/12/2014	30 737 000	30 381 832.85	98.99
إقتناء تجهيزات علمية للأشغال التطبيقية	2014	100 574 000	99 556 335.84	99.09
اقتناء بيوت بلاستيكية بيولوجية	10/02/2015	15 770 000	15 627 112.02	0
تهيئة موقف للسيارات	12/10/2015	12 052 000	/	0
تهيئة ممر مغطى	10/08/2015	7 918 000	/	0
اقتناء تجهيزات التعليم عن بعد	08/11/2015	6 800 000	/	0
تجديد تجهيزات الصوتية لقاعة المحاضرات	08/11/2015	6 500 000	/	0
المجموع		652 505 000	602 371 376.4	92.32

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على معطيات مصلحة التجهيز بالجامعة.

من الجدول السابق ومن خلال المعلومات المجمعة عن برامج التجهيز التي تتولى الجامعة تسييرها ، يتبين لنا أن هذه البرامج مجملها متعلق بعمليات تجهيز الهياكل البيداغوجية من مدرجات وقاعات تدريس وباقتناء أجهزة الإعلام الآلي أو أجهزة علمية للأعمال التطبيقية وللمخابر ، إضافة إلى توسيع وربط الشبكات المختلفة ومما يلاحظ أن مجمل برامج التجهيز المتعلقة بـــ:

- تجهيز 1000 مقعد بيداغوجي.
- تجهيز المكتبة المركزية .
- تجهيز المخابر واقتناء التجهيزات الخاصة بالأعمال التطبيقية .
- اقتناء وتركيب تجهيزات المراقبة .

وغيرها من البرامج المشابهة قد استهلكت جميع المبالغ المرصودة لها في شكل ترخيص بالبرنامج ولم تتعد مدة إنجازها 3 سنوات .

أما بالنسبة للعمليات التالية

- تجهيز 2000 مقعد بيداغوجي بتاريخ 2010/12/12 .
- اقتناء وتركيب أجهزة الإعلام الآلي شطر 2012 .
- دراسة لإنجاز 70 و80 سكن للأساتذة.

فقد خضعت لإعادة تقييم بسبب عدم كفاية الاعتمادات المالية لها وتراوحت مدة استهلاك هذه الاعتمادات بين سنتين إلى ثلاثة سنوات .

أما البرامج التالية :

- تهيئة موقف للسيارات بالجامعة .
- تهيئة ممر مغطى داخل الجامعة .
- اقتناء تجهيزات التعليم عن بعد .
- تجديد تجهيزات الصوتية لقاعة المحاضرات الكبرى .

فهي برامج حديثة نوعا ما رصدت لفائدة الجامعة خلال الموسم الدراسي الجامعي 2015/2014 .

بلغ المبلغ المرصود لعمليات التجهيز أكثر من 60 مليار سنتيم خلال الخمس سنوات الأخيرة دلالة على الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع التعليم العالي وللجامعة الأفريقية أحمد دراية بأدرار .

كما أن هناك نوعا آخر من التجهيز تتكلف به مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية أدرار حيث تتولى تنفيذ ومتابعة جميع البرامج والمشاريع الكبرى لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ولجميع القطاعات الأخرى كقطاع الصحة والتهيئة العمرانية ....الخ حيث تدرجه ضمن فصول ليتسنى لها التفريق بين مختلف مشاريع كل قطاع .

هاته المشاريع موجهة لغايتين: بيداغوجية لبناء المقاعد البيداغوجية وهياكل الجامعة ، أو للأيواء لبناء الإقامات الجامعية وقد باشرت مديرية التجهيزات منذ مدة في بناء إقامتين جامعيتين بسعة 2000 سرير للواحدة ، وكذا بناء 4000 مقعد بيداغوجي في طريق المطار .

من خلال ماسبق نستنتج أن الدولة توفر مبالغ مالية هائلة في مجال توفير الهياكل البيداغوجية والتجهيزات التي توفر توفر للطالب الظروف الملائمة للدراسة فالتوسع في بناء تلك الهياكل يسمح بنتفادي الاكتظاظ والمتابعة الجيدة للدروس وهو ما ينعكس أيجابيا على المردود العلمي للطالب.

كل هذا الإنفاق اللامتناهي يؤثر تأثيرا سلبيا على ميزانية الدولة إذا ما لم نستطع أن نبحث له عن بدائل يمكنها تخفيف العبء على كاهل الدولة وهذا ما نحاول البحث عليه والتنويه إليه من خلال بحثنا هذا .

المبحث الثالث : بدائل تمويل بعض أبواب ميزانية جامعة ادرار .

المطلب الأول :بدائل من داخل الميزانية .

بالإضافة لمصادر التمويل التقليدية التي تحصل عليها جامعة أدرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي بيناها في مبحث الإيرادات (أنظر الجدول رقم 21) ، فإن هناك مصادر إضافية يمكن الاعتماد عليها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للجامعة ، فبالرجوع إلى قسم الإيرادات نجد أن هناك 05 أبواب لم يتم استغلالها بثاثا في مدونة إيرادات الميزانية ،ولدى تتبعنا لمجموعة من الجامعات على المستوى الوطني كجامعة باتنة ومعسكر والجزائر وتلمسان وجدنا نفس الشيء هناك تقصير في تفعيل إلايرادات المدرجة في مدونة الميزانية واعني بذلك الأبواب التالية :

- إعانة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية
- إعانة المنظمات الدولية
- عائدات ناتجة عن الأشغال والدراسات
- الهبات والتركات
- تخصيصات استثنائية

ومن خلال هاته الأبواب يمكن استنتاج مجموعة من البدائل الممكنة التي يمكن أن تدعم بعض عناصر الميزانية

1- إعانة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية :

تحصل الجماعات الأقليمية حسب قانون البلدية والولاية على مجموعة من الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الخدمات التي تقدمها الدولة ، ومنها إيرادات هيدروكربونية ، الرسم على النشاط المهني ،الرسم العقاري ،رسم التطهير ،الرسم على الذبح ،الضريبة على الأملاك ، قسيمة السيارات ،مداخيل الأملاك ، إيرادات الاستغلال المالي ،الدفع الجزافي وغيرها من الإيرادات التي يحددها قانونها الأساسي ، بحيث يمكن للجماعات المحلية دعم التعليم من خلال هذه المداخيل ، ويشير قانون البلدية مثلا إلى تمويل التعليم الابتدائي من خلال تهيئة المدارس ، وتمويل مطاعمها ، وتدعيمها بالوسائل الضرورية كما تشير بذلك المادة 122 من قانون الجماعات الإقليمية : "تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، آافة الإجراءات قصد:

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير أنه يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي:

- اتخاذ – عند الاقتضاء– وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما،كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني".[1]

كما يشير قانون الولاية في المادة رقم 92 إلى ما **يلي** " تتولى الولاية، في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها".[2]

ويمكن للبلدية أو الولاية دعم التعليم العالي بأي وسيلة متاحة لديها دون المساس بالقوانين والتشريعات المنظمة لتسيير الجماعات المحلية كما حدث في جامعة أدرار سنة 1999 حيث دعم المجلس الشعبي الولائي الإقامة الجامعية المختلطة بمبـلغ مالي قدره 1.000.000 دج من أجل بناءا هيــكل الإدارة بناءا على طلب مــدير الإقامة الجامعية ،حيث أُدرج هذا المبلغ في الميزانية وأضيف عليه من أجل بناء ذلك الهيكل، كما تم تمويل بناء إقامة جامعية بسعة 500 سرير في منطقة تيليلان من صندوق الجنوب الذي تشرف عليه الجماعات الإقليمية بولاية أدرار ثم ألحقت بالإقامة الجامعية 1500 سرير طريق تيليلان ،و يوجد هذا النوع من التمويل في العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تساهم الحكومة الولائية بحوالي 27% من تكلفة التعليم العالي في الولاية[3] . وفي الصين قامت الحكومة المركزية بتفويض المسؤوليات المالية للحكومات المحلية والوزارات المختصة لتمويل التعليم العالي ،كجزء من الإصلاح الاقتصادي في البلاد والذي يهدف إلى زيادة دعم الحكومة المحلية في تمويل التعليم العالي ،وزيادة المصروفات ومشاركة القطاع الخاص في عملية التمويل ،وتنويع مصادر تمويل التعليم العالي.[4]

2– إعانة المنظمات الدولية :

تتلقى الكثير من البلدان غير المصنعة الإعانات من بلدان ومنظمات عالمية مختلفة لدعم التعليم بما في ذلك التعليم العالي ويتم ذلك بشكل ثنائي بين البلدين أو بين مؤسستين تعليميتين أو عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة ، فالمساعدات التقنية تتمثل في تأمين المستشارين والمدرسين ، بالإضافة إلى توفير المنح للتعليم في الخارج عن طريق الاتفاقيات ، وكذا عن طريق الدعم المالي للوفاء بالالتزامات المشتركة بين المؤسستين التعليميتين أو المنظمة أو الهيئة الممولة .

[1] قانون الجماعات الإقليمية ، الأمانة العامة للحكومة ،2012.ص19 .

[2] قانون الجماعات الإقليمية ، الولاية ، الأمانة العامة للحكومة 2012 ص 16.

[3] تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة ، محمد عبد السلام حامد، دار عالم الكتب،القاهرة ، ط1 2008 ، ص141.

[4] المرجع نفسه، ص142.

ومن أهم المنظمات الدولية في مجال المساعدات الخاصة بالتعليم ، كالمنظمات متعددة الأجناس مثل البنك الدولي وفروعه ، البنك الأمريكي للتنمية ، البنك الإفريقي للتنمية ، البنك الآسيوي للتنمية ، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة UNICIF، UNDP منظمة الصحة العالمية ، كما توجد هناك بعض منظمات الدعم القومية مثل المنظمة الكندية للتنمية الدولية الوزارة البريطانية لتنمية ما وراء البحار، كما تشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من المؤسسات منها وكالة التنمية الأمريكية USAID ، مؤسسة فورد ، روكفلر، كارنيجي[1] ،دون أن ننسى الإتحاد الأروبي عبر مجموعة من الإعانات والمنح المختلفة بالاتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجموعة من البرامج منها برنامج إيراسموس+ للإتحاد الأوروبي والذي يهم قطاعات التعليم والتكوين والشباب والرياضة، وهذا ابتداء من 2014 إلى غاية 2020 ويهدف إلى تعزيز الكفاءات وفرص العمل وتحديث التعليم، والتكوين، وتشغيل الشباب.

و يوفر هذا البرنامج الأخير نهجا متكاملا ومبسطا لسبعة برامج قائمة من خلال ثلاثة نشاطات رئيسية: الحركية، التعاون وإصلاح السياسات الموجهة لفائدة الشباب.[2]وفي الملاحق قائمة ببعض مؤسسات التعليم العالي المتعامل معها في إطار البرنامج (أنظر الملحق رقم02)

3- مداخيل الممتلكات العقارية والمنقولة :

يدخل هذا العنصر في المادة رقم 02 من الباب المتعلق بايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة ويحوي جانبين : جانب الممتلكات العقارية وجانب الممتلكات المنقولة .

ونقصد هنا بالممتلكات المنقولة الأسهم حسب ما أشار إليه المرسوم التنفيذي 11-396 والمرسوم 11-397 حيث تشير المادة **58** من القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي الواردة في المرسوم الأول إلى ما يلي :[3]

"يمكن للمؤسسة إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي والحصول على أسهم في مؤسسات اقتصادية أو شركات أخرى تعنى بتثمين نتائج البحث بناء على مداولة مجلس الإدارة وموافقة السلطة الوصية ".

كما تشير المادة **59** إلى ما يلي" يمكن أن تأخذ المؤسسة الفرعية شكل شركة ذات مسؤولية محدودة أو شكل شركة أسهم "

كما يشير المرسوم التنفيذي 11-397 إلى إمكانية الحصول على أسهم من أجل جلب التمويل و ايرادات جديدة للمؤسسة وذلك من خلال شراء أسهم في مؤسسات لها نفس الأهداف مع مؤسسات التعليم العالي حيث

[1] علي عبد الله موسى ، مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي ، حولية التربية، كلية التربية بجامعة قطر السنة 15 العدد 15 ، 1999 ص 593.

[2] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mesrs.dz/ar/accueil تم الإطلاع عليه يوم 02 ماي 2016 على الساعة 00:00 منتصف الليل.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 11-396 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 66 ،ص5.

تقول المادة **16** منه ما يلي :[1] " يكون الحصول على الأسهم ناتجا عن الموارد الخاصة الناجمة عن مختلف نشاطات المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي الثقافي و المهني ، و تكون موضوع مداولة مجلس ادراتها و موافقة السلطة الوصية يتم الحصول على أسهم في المؤسسات الاقتصادية التي يكون غرضها متماشيا مع ميدان نشاط المؤسسة و تساهم في تثمين نتائج البحث "

وتعتبر الأسهم مصدر تمويل للمؤسسات الاقتصادية وغيرها ، وهو مصدر طويل الأجل إلا أنه تكتنفه بعض المخاطر مقارنة بالقروض .

وحتى لا تخرج الجامعات على أهدافها المنشودة ،وضع المشرع شروطا عديدة لإنشاء المؤسسات الفرعية منها أن يكون هدف المؤسسة الفرعي متماشيا مع نشاط المؤسسة ذات الطابع العلمي وتكـــــون تهدف إلى إنتاج و تثمين وتسويق الأموال والخدمات في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية في إطار مهام الخدمة العمومية للتعليم العالي .

أما بخصوص الممتلكات العقارية ،فتستطيع الجامعات استثمار ممتلكاتها من الأراضي والمباني التي تتبع لها ولا تستخدمها في مهماتها أو تستخدمها بعض الوقت، وتستطيع استثمارها لأغراض أخرى وأيضا من الممكن لجامعة أدرار أن تحصل على إيرادات إضافية عن طريق استثمار مساكن أعضاء هيئة التدريس الشاغرة والمزارع واستثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير واستخدام ورش الجامعة وتأجير بعض الممتلكات كالنوادي والمطاعم ويكون ذلك بالطرق المناسبة التي يوافق عليها ويقررها صاحب القرار، حيث تناط أغلب أحكام الأنظمة المالية لمجلس إدارة الجامعة صلاحية إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم الأمور المالية المتعلق بالجامعة [2] ففي الجامعات الجزائرية عموما هناك كثير من الأشياء يمكن تأجيرها والاستفادة من ربحها في تمويل نشاطات الكلية مثل الساحات التي تصلح كموقف للسيارات والأكشاك التي تستخدم لبيع الصحف والمجلات والنوادي الطلابية أو كافتيريا الأساتذة وقد لا حظنا وجود نوادي كثيرة لدى جامعة أدرار لم تكن تستغل الاستغلال الأمثل ، وبعد استفسارنا لدى إدارة الجامعة وجدنا أنها قامت بتنظيم مزايدة منظمة قانونيا للموسم الجامعي الحالي 2016/2015 وهي تدر أموالا لا بأس بها ،كما أشار مسؤول المالية في الجامعة إلى أن مثل هذه الممتلكات يمكن أن تدر أموالا طائلة على الجامعة مثل ما حدث في جامعة الجزائر التي وصلت ايرادات ممتلكاتها المؤجرة إلى ما يقارب 30 مليار سنتيم خلال 10 سنوات الأخيرة .[3] وهذا المبلغ الكبير لا يستهان به في تمويل نشاطات الجامعة .

4- العائدات الناتجة عن الخدمات والأشغال :

من خلال الجدول السابق الذي يوضح الإيرادات (**أنظر الجدول رقم 21**) نلاحظ أن جامعة أدرار لم تستغل البثة هذا البند خلال الخمس سنوات الأخيرة ،وهي سنوات الدراسة لهذا البحث حيث لم نرصد أي مبالغ في

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-397 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 66 ،ص14.

[2] – محمد غانم، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدي – مجلة إتحاد الجامعات العربية – العدد 3، عمان، 2000، ص 162.

[3] مقابلة مع المدير الفرعي للمالية والحاسبة بجامعة أدرار يوم الأحد 2016/04/24 على الساعة 11 صباحا .

هذا الباب من الأيرادات ويعتبر هذا تقصير كبير من إدارة الجامعة ، حيث كان عليها عدم الاعتماد الكلي على إعانة الدولة وفي المقابل من ذلك نجد أن جامعة تلمسان حققت ايرادات جاوزت 350 مليون سنتيم في سنة 2013 [1] مما يدل على اهتمام بهذا الباب ولقد أشار القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013 [2] إلى الخدمات و/أو الخبرات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني ، زيادة عن مهامها الرئيسية وكيفية تخصيص الموارد المتصلة بها (ينظر الملحق رقم 03) . حيث أشارت المادة الثانية منه إلى النشاطات التالية :

أ–انجاز الدراسات والبحوث :

حيث تستطيع مؤسسات التعليم العالي القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بالشئون الأمنية والاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والعلمية.... لجميع من يطلبها مقابل مبالغ مالية متفق عليها ، ففي الجامعات توجد النخبة من جميع التخصصات كما توجد مخابر البحث التي تستطيع إجراء جميع الدراسات المتعلقة بمجالها أو تقديم الخبرات المطلوبة ، وقد عقدت وزارة التعليم العالي عن طريق المديرية العامة للبحث العلمي العديد من الاتفاقيات فيما يخص إجراء الدراسات والبحوث فعلى سبيل المثال قامت بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة سونلغاز من أجل إعداد دراسة حول إنجاز عداد متطور يسمح بعقلنة إستخدام واستهلاك الغاز كما أنه يوفر درجة أمان أكبر [3]

ب–أعمال التحاليل والقياسة :

حيث تستطيع الجامعة القيام بإجراء التحاليل الدقيقة للمواد المختلفة المقدمة من باحثين أو مؤسسات أو أشخاص من داخل أو خارج الجامعة مقابل مبالغ مالية تحددها المؤسسة الجامعية المعنية .

جـ–تنظيم أو تأطير المؤتمرات والملتقيات والمنتديات والأيام الدراسية :

حيث تتوفر الجامعة على مجموعة من المدرجات المجهزة والمعدة للقيام بالمؤتمرات الكبيرة ، وتنظم الجامعة كل عام أكثر من 05 ملتقيات دولية فضلا عن الملتقيات الوطنية ، وتقوم معظم الدول الأجنبية والعربية بفرض رسوم مشاركة على المؤتمرين تتضمن تكاليف الإطعام والنقل واستخدام الأجهزة والقاعات ، وقد عمدت جامعة أدرار مؤخرا في الملتقى الذي نظم من طرف كلية العلوم الاجتماعية إلى وضع رسوم مشاركة للمؤتمرين الذين كان عددهم 80 مؤتمرا ،ولكن تم إلغاؤها في آخر لحظة وهذا ليس من شأنه إن يوفر أيرادات للجامعة بل لم يسبق لأي ملتقى أن فرض رسوما للمشاركة وعندما استفسرنا عن سبب ذلك ، قيل لنا هذا يعتمد على مكانة الجامعة وكذلك بعد الجامعة عن العاصمة لا يسهل إمكانية حضور المؤتمرين وتقبلهم لفكرة دفع الاشتراكات ، كما لا حظنا أن هناك ملتقيات كثيرة تنظم من طرف هيئات عمومية ومنظمات وجمعيات إلا أنها لا تدفع تكاليف استخدام قاعات الجامعة رغم أن القرار

[1] ينظر مذكرة الماجستير الإنفاق الحكومي على التعليم العالي جامعة تلمسان ،ص 125 .

[2] القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013 ، النشرة الرسمية للتعليم العالي، الثلاثي الثاني ، 2013 .

[3] http://www.aps.dz/ar تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 04 ماي 2016 على الساعة الثانية عشر ليلا.

رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013 يوضع إمكانية استغلال قاعات المؤتمرات وتنظيمها في جلب إيرادات معتبرة للجامعة .

كما تستطيع الجامعة بالاضافة الى تنظيم المؤتمرات وضع فضاءاتها تحت التصرف من اجل نشاطات ذات طابع علمي وبيداغوجي وثقافي مقابل مبالغ تحددها الجامعة .

د–المساعدة التقنية والاستشارة في المجال الهندسة البيداغوجية :

حيث تستطيع الجامعة القيام بمقابل مالي بإجراء البحوث والدّراسات في مجال إعداد المناهج البيداغوجية ومحتويات البرامج والوسائل التعليمية كما تتكفل بضمان تكوين الأسلاك الادارية المختلفة من خلال برامج مدروسة ومعدة مسبقا .

هـ–إجراء الخبرات العلمية والاستشارة ؛

تستطيع الجامعات أيضا القيام بإجراء الاستشارة والخبرة بناءا على طلب الجهات المعنية للوصول للرأي والمشورة فيما يتعلق بمعلومات معينة حول منتج أو أي شيء معين ، وهناك مجموعة من الخبرات التي تستطيع الجامعات الجزائرية عموما تقديمها كالخبرة في المجال الطبي، خبرة عقارية، زراعية، تجارية ، الخبرة المحاسبية. ويمكن لجامعة أدرار تقديم هذه الخبرات بناءا على 05 مخابر بحث في مختلف التخصصات موجودة بالجامعة .

و–تقديم خدمات النسخ والطباعة والسحب والتجليد

يوجد بالجامعة مركز يسمى مركز السمعي البصري يستطيع تقديم كل خدمات النسخ والطباعة والتجليد مقابل أداء مالي ، حيث تستطيع الجامعة استغلال هذا المركز في تدعيم ايرادات الجامعة وبالتالي تمويل ميزانيتها ، وقد تم تجهيزه بأحدث الوسائل من آلات تصوير ليزر ، ناسخات، آلات اللصق، ملزمات... الخ من أجل:

- طباعة كل الأوراق البيداغوجية والتعليمية وكذلك كل المنشورات العلمية .
- طباعة (الملصقات، والنشرات، والدعوات، والشهادات، وبطاقات العمل الخ ...) المتعلقة بالتظاهرات العلمية والثقافية .
- تجليد رسائل الماستر والماجستير والدكتوراه .
- كما يمكن استغلاله في نشر وطباعة المجلات والمؤلفات العلمية والتقنية والبيداغوجية

ز–تنظيم دورات التكوين وتجديد المعارف ؛

حيث تقوم الجامعات على المستوى الوطني بتنظيم دورات تكوينية ودورات تحسين المستوى وتجديد المعارف من أجل مواكبة التطورات وكذا التكوين قبل الترقية في الرتب المختلفة ، وتفتح جامعة أدرار هذا النوع من التكوين لفائدة الموظفين من مختلف القطاعات لفائدة رتب الأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية والرتب المعنية بالتكوين:

- متصرف ،
- ملحق الإدارة،

- عون إدارة،
- محاسب إداري رئيسي،
- محاسب إداري،
- كاتب مديرية رئيسي،
- كاتب مديرية،
- تقني سامي في المخبر و الصيانة،
- معاون تقني في المخبر و الصيانة،
- تقني سامي في الإعلام الآلي،
- معاون تقني في الإعلام الآلي،
- تقني سامي في الإحصاء،
- معاون تقني في الإحصاء،
- وثائقي أمين المحفوظات،
- مساعد وثائقي أمين المحفوظات.

ولكن الجامعة لم تقم بأية دورة في الخمس سنوات الأخيرة بناءا على الميزانيات التي اطلعنا عليها،كما أن جامعة أدرار ليست مهتمة كثيرا بهذا النوع من التكوين قبل الترقية رغم أنه يذر أموالا معتبرة على ميزانيتها .

حـ-تنظيم المسابقات والامتحانات و الاختبارات المهنية:

تقوم المراكز المؤهلة لتنظيم الامتحانات والمسابقات للالتحاق بمختلف الرتب ومنها الجامعات كجامعة أدرار بعرض خدماتها على المؤسسات والادارات العمومية مقابل مبلغ مالي محدد بمرسوم تنفيذي ،حيث تنظيم هذه المسابقات يدر ايرادات معتبرة نظرا للمترشحين الكثر لمختلف الوظائف الإدارية ، خاصة وأن الجامعات والمعاهد أصبح يتخرج منها الآلاف من الطلبة الذين يبحثون عن وظائف مباشرة بعد تخرجهم ، وتطبيقا لأحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 95-393 المؤرخ في 5جمادى الأولى عام 1416الموافق 3سبتمبر سنة1995، المعدل والمتمم ، يتم تحديد مبالغ مجموع الخدمات المؤداة من قبل مؤسسات التعليم العالي المؤهلة كمراكز امتحان في إطار المسابقات والإدارات العمومية كما يلي :

- ألفان وخمسمائة دينار (2500دج) عن كل مترشح بالنسبة للمسابقة أو الامتحانات المهنية،
- ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار(3500دج) إلى أربعة ألاف دينار (4000دج) عن كل مترشح إذا تطلبت المسابقة أو الامتحان المهني استعمال تجهيزات خاصة أو وسائل تقنية ، ويمكننا تصور المبالغ المؤداة للجامعة نظرا للأعداد الهائلة للمترشحين من مختلف المناطق والولايات .

وتتمثل الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي المؤهلة كمراكز امتحان على الخصوص، فيما يأتي:

– أشغال الأمانة التقنية لتحضير الاختبارات الكتابية والشفوية المتعلقة بكل العمليات التنظيمية والمادية الخاصة بإجراء المسابقات والامتحانات المهنية،

– أشغال لجنة اختيار مواضيع الاختبارات ،

– تصحيح أوراق الاختبارات الكتابية وإعداد التصحيح النموذجي، وكذا جدول التنقيط بالنسبة لكل مادة،

– أشغال لجنة الاختبار الشفوي، عند الاقتضاء،

– تحضير الأدوات والتجهيزات الخاصة بالاختبارات التطبيقية، عند الاقتضاء،

– أشغال لجنة إعلان نتائج المسابقات والامتحانات المهنية.

ونفس الشيء لا حظناه بالنسبة لهذا الباب ، ليس هناك اهتمام جدي بتنظيم المسابقات حيث لا تفتح الدورات إلا نادرا وهذا يؤثر على ميزانية الإيرادات لجامعة أدرار.

ومن بين النشاطات التي يمكن للجامعة القيام بها بناءا على نفس القرار السابق

- ❖ إعداد وتصميم التوثيق العلمي والوسائل التعليمية ؛
- ❖ الاستشارة والعلاج والوقاية الصحية في طب البيطرة؛
- ❖ إعداد وتصميم التوثيق العلمي والوسائل التعليمية ؛
- ❖ تقديم خدمات أخرى تصب في نفس القالب .

5– الهبات والتركات :

لم تتلق جـــامعة أدرار أي هبة أو تركـــة خلال العشر سنـــوات الأخيرة وكذلك بالنسبة للجامعات التي تتبعناها سابقا ، كجامعة معسكر وباتنة وتلمسان ، حيث لم يظهر لها اي أثر في ميزانية الإيرادات الخاصة بالجامعة ، وتعتبر الهبات والتركات من بين أساليب تمويل التعليم العالمية حيث تتنوع الهبات التي تتلقاها الجامعات بين نقدية وعينية ، حيث تقوم الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد بتقديم الهدايا إما لدعم بعض البرامج التعليمية أو الأبحاث أو الدراسات[1] ، والهدف من هذه الهبات هوإعطاء الفرصة لهذه المؤسسات في التعريف بأنشطتها في الجامعة وتخفيض الضرائب الحكومية .

كما أن هناك ما يسمى بتبرعات الخريجين حيث تعمل الجامعات الغربية على نشر فلسفة تبرع الخريجين من خلال إنشاء جمعيات الخريجين ثم تقوم بمراسلتهم في المناسبات الرسمية والمناسبات الخاصة بجمع التبرعات عن طريق البريد الإلكتروني ، وعلى إثر ذلك يقوم بعض الخريجين الأغنياء بتخصيص مبالغ مالية لجامعاتهم التي درستهم وتحرص الكثير من الجامعات على تحديث عناوين خريجيها [2].

[1] علي عبد الله موسى، مصادر تمويل نؤسسات التعليم العالي ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر، السنة الخامسة عشر ، العددالخامس عشر،1999م، ص 593.

[2] المرجع نفسه ، ص 594 .

وبخصوص هذا البند فقد قمنا بزيارة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف من أجل معرفة إمكانية تبرع المحسنين بالإراضي ولكن حسب وكيل الأوقاف[1] فإن القانون الجزائري لا يسمح بذلك ، إلا إذا كانت المساهمة نقدية فيمكن إن تدخل ضمن الهبات.

6- التخصيصات إستثنائية :

تمول وزارة التعليم العالي الجزائرية جميع الجامعات على المستوى الوطني ، ولكن يقتصر تمويلها في الإساس فيما يسمى إعانة الدولة ، ولكن هناك بعض التخصيصات التي يمكن أن تخص بها بعض الجامعات على المستوى الوطني وتندرج هذه ضمن المنح الحكومية المتعددة الأغراض.

فإضافة للدعم المالي أو إعانة الدولة التي تحصل عليها الجامعة من الحكومة لتغطية النفقات الجارية ،فإن هناك إمكانية للحصول على دعم إضافي من الحكومة ،و يتوقف هذا الدعم على مدي العلاقات التبادلية بين الجامعة والسلطة و المجتمع بشكل عام فهناك الكثير من المشاريع الأبحاث و الدراسات التي تطلبها الوزارات و المؤسسات الحكومية و غيرها من الجامعات و التي يمكن إنجازها بكفاءات محلية ، بدلا من الاستعانة بالخبرات الأجنبية ،ومن شأن هذه المشاريع بالإضافة إلى ما يمكن أن توفره من مصادر تمويل أن تشجع البحث العلمي ، و تزيد من تراكم الخبرات في الجامعات. و يمكن تنفيذ ذلك من خلال التنسيق بين مديرية البحث على مستوى الوزارة و مؤسسات التعليم العالي ، حيث يتم التنسيق في مجال تبادل الخبراء على المستوى القطري لإنتاج البحوث العلمية و التطبيقية التي تطلبها الوزارات و المؤسسات الحكومية وغيرها ،مقابل عائد مادي يمكن أن يشكل مصدرا إضافيا لدعم إيرادات الجامعة [2] .

إن توجه الجامعة نحو البحث العلمي و القيام بإجراءات الدراسات للمساهة في عملية التنمية ،يمكن أن يوفر لها مصادر تمويل إضافية لتمويل البحث العلمي ،ومساهمة الفائض في تغطية النفقات الجارية للجامعة للإستفادة منها في توليد مصادر تمويل الأبحاث و الاستثمارات ،و الاستشارات ،و التي تم بحثها سابقا .

7- الأيرادات الأخرى المرتبطة بنشطات المؤسسة:

ويدخل ضمن هذا الباب الاستثمارات التي يمكن للجامعات أن تتبناها من أجل الحصول على ايرادات اضافية ، ولا يمنع القانون الجزائري للجامعات أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بالاستثمار في أي مجال تراه مناسبا شريطة أن تكون له علاقة بنشاطات الجامعة ويخضع للمراسيم المختلفة والصادرة بخصوص الإيرادات سواءا ما كان متعلق منها بالبحث العلمي ، أو بميزانية التسيير . وبخصوص الأبحاث العلمية يمكن أن تدر أموالا كثيرة على الجامعة فكما ذكرنا سابقا أن جامعة معسكر لديها استثمارات في هذا البند حيث تطورت ايراداتها حتى جاوزت

[1] مقابلة مع وكيل الأوقاف يوم 29 /2016/04 على الساعة 11 صباحا.

[2] محمود الجعفري ، ناصر العارضة ، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، سبتمبر 2002 ،ص 30.

1.000.000 دج ويتعلق الأمر بمحطة تجريبية من 50 هكتار تتوفر على منتجات حيوانية ونباتية والمكننة الزراعية[1].

يباع الجزء الأكبر من المنجات النباتية إلى ديوان الحبوب وفيما يخص المنتجات الأخرى فتباع بعملية مزايدة تحت إشراف لجنة المناقصات بالجامعة .

وليس الهدف من كل هذه الخدمات أو الخبرات ربحي 100% أو تحويل الجامعة عن وظيفتها الأساسية ، طبعا لا ولكن الهدف الحقيقي حسب نفس القرار السابق هو :

- ✓ انفتاح الجامعة على القطاعات المستعملة،
- ✓ ترسيخ فكرة التحفيز والإبداع في التعليم والتكوين العاليين،
- ✓ تسهيل الإدماج المهني للطلبة،
- ✓ تثمين استغلال التجهيزات البيداغوجية وتجهيزات البحث التابعة للمؤسسة،
- ✓ تحقيق إيرادات مالية إضافية،
- ✓ تطوير النشاطات العلمية و البيداغوجية،
- ✓ تشجيع الابتكار التكنولوجي في المؤسسة.

[1] فاطمة الزهراء كياري ، مرجع سابق ،ص226.

المطلب الثاني :بدائل تمويل أخرى

هناك بعض البدائل التمويلية الأخرى التي تعتمد عليها الجامعات من أجل الحصول على الايرادات ، بعضها يمكن للجامعات الجزائرية ومنها جامعة أدرار تبنيه لتوافقه مع القوانين المنظمة للإيرادات ، والبعض الآخر يمكن أن يبقى مقترحا للتبني من طرف الحكومة الجزائرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وكل هذه البدائل موجودة في الجامعات الغربية والعربية على حد السواء وأذكر منها:

1- القروض الحكومية للطلبة

هناك مجال آخر لتمويل التعليم الجامعي من خلال قيام الحكومات ،و المؤسسات المعنية بالتعليم العالي بتقديم القروض للطلبة مقابل ضمانات يتعهد بموجبها الطالب من تسديد بعد تخرجه بدفع قيمة القرض ،حيث يتم الاتفاق على صيغة مناسبة تمكن الطالب من تسديد القروض من خلال تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذالك ،و نسبة الخصم من الدخل المتوقع الحصول عليه بعد التخرج .وهذا الأسلوب مفضل على غيره نظرا لتأثيره الإيجابي و المباشر على زيادة كفاءة أو أداء المؤسسة التعليمية من جهة ،و الارتباط المباشر بين المسجلين و الخرجين من مؤسسات التعليم و سوق العمل من جهة أخرى . فالطالب لن يتقدم للحصول على القرض إلا إذا التحق بالتخصصات التي لها صلة بالوظائف المعروضة أو الشاغرة ،كما أن استمرار حصول الطالب على القرض سيبقى مرتبطا بمدى تفوقه الأكاديمي .و لهذا فإن نظام القروض سيعمل على زيادة معدل الخرجين ،كما سيتيح لإدارة الجامعة رفع معدل الرسوم الجامعية تدريجيا دون حدوث منازعات مع الطلبة ،لتصبح الرسوم الجامعية من أهم مصادر التمويل المتاحة للجامعة لتغطية نفقات الجارية.[1]

لقد طبق هذا النظام في العديد من البلدان ،حيث بلغت نسبة الطلبة الذين يحصلون على القروض لتغطية نفقات الدراسة الجامعية أكثر من 80% في السويد و النرويج و الدنمارك و بعض الدول جنوب شرق آسيا ،إلا أن ممارسة هذا الأسلوب تحتاج إلى آليات و قوانين محددة تشكل أساسا لتوجيه إدارة الصندوق لتحقيق أهدافه و توفير الضمانات لاستمرار نجاحه ،بحيث تصبح عملية تمويل القروض للطلبة ذاتية ،و ذلك بأن يحصل الطلبة الجدد على القروض من دفعات القروض التي حصل عليها الطلبة الخريجون و قاموا بتسديدها ،كما يمكن أن تقوم بعض

[1] محمود الجعفري وناصر العارضة ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

المؤسسات بتوفير قروض للطلبة إذا كانت تخصصاتهم تقع في مجال اهتمامها ،و بخاصة إذا كان القرض يضمن للطالب وظيفة بعد تخرجه ليقوم بتسديد قيمة القرض مباشرة .[1]

إن تمويل الطلبة للرسوم و الأقساط الجامعية من خلال القروض التي يحصلون عليها يستلزم توفير آلية مناسبة و مريحة تجعل من السهل على إدارة الجامعة زيادة الرسوم تدريجا ،و هذا قد يقلل معارضة اتحادات الطلبة المتمثلة بالاضرابات ،و ما ينتج عنها من ضياع الأيام الدراسية ،و تمديد الفصل الدراسي ،و بالتالي زيادة نفقات الجامعة ،كما أن من شأن ذالك تمكين إدارة الجامعة تخفيض الرسوم للطلبة الذين ينتمون للأسر ذات الدخل المنخفض ،و تقديم التسهيلات من خلال السماح لهم بدفع الرسوم على أقساط على مدى العام الدراسي .كما يجب التمييز بين الرسوم و الأقساط الجامعية للكليات المختلفة ،و كأن تكون رسوم الكليات الإنسانية أقل من رسوم الكليات التطبيقية و الهندسة و الطب .

2- الرسوم و الأقساط الجامعية :

وتشتمل على رسوم التسجيل و الأقساط الجامعية و رسوم الامتحانات ورسوم التخرج ، ورسوم استخدام المكتبة و المخبرات و تكاليف الإقامة و السكن في الإقامات الجامعية .إن تحمل الطالب لهذه الرسوم له مسوغات عدة ،منها أن الحصول على تلك الرسوم من الطلبة ،ولو بمستويات مختلفة ،يشكل موردا مهما لخزينة الجامعة ،كما أن الحصول على تلك الرسوم سيمكن الجامعة من توسيع خدماتها و تحسين نوعيتها و تقليل الاعتماد على المواد المالية غير المستقرة و غير المضمونة لضمان استقلالها الأكاديمي و الإداري وبشكل عام فان حصول الجامعة على الرسوم والأقساط الجامعية المذكورة أعلاه.يساعدها أيضا ،في الحصول على العائد الذي يتحدد على أساس التكلفة ،مقابل الخدمة التي تقدمها للطلبة ، وبخاصة عندما يكون الطلب على التعليم العالي متزايدا،حيث أن الحصول على الدرجة الجامعية الأولى من أهم ما يحرص الطلبة على تحقيقه و إنجازه .

والملاحظ في الجزائر عموما وفي جامعة أدرار أن الرسوم والأقساط الجامعية هي رسوم شبه مجانية ، حيث يدفع الطالب مبلغ 200 دج لقاء التسجيل ، و400 دج لقاء الحصول على غرفة في الإقامات الجامعية و150 دج مقابل الإستفادة من خدمات النقل ، أما باقي الخدمات الجامعية فهي مجانية ، وزيادة هذه الرسوم لن يحد من التحاق

[1] محمود الجعفري وناصر العارضة ، مرجع سابق ،ص32.

الطلبة بالتعليم العالي ، فلم يقد إلغاء الرسوم في ايرلندا سنوات التسعينات بزيادة في التحاق الطلاب ،وقد عرفت بريطانيا ودول أخرى زيادة في إعداد الطلاب رغم إدخال رسوم معتبرة في الإلتحاق بالتعليم العالي .[1]

3- الابتكارات العلمية

تعتبر الابتكارات العلمية من أنشطة البحث العلمي التي توفر مصادر مالية إضافية للجامعة و حتى يمكن الاستفادة من هذا الجانب ، فلا بد من توفير الحوافز المادية و المعنوية للباحثين .فحقوق الاختراع و الابتكارات يمكن أن يتم تقسيمها وفق ترتيبات معينة بين المؤسسات العلمية و الباحث ،فإذا قامت الجامعة بتوفير التسهيلات و الاحتياجات المالية و المرافق اللازمة للباحث أثناء إجرائه البحث يتمكن من الوصول إلى نتائج محددة ،فإنه يكون من حقها الحصول على جزء من العوائد المالية لهذه الابتكارات .

ولا يمنع القانون الجزائري الاستثمار في الابتكارات العلمية ، خاصة وأن هناك مؤسسات كثيرة تعنى بالبحث العلمي ولكن تحتاج إلى بدل المزيد من الجهد وكذا التشجيع من الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي.

4- القروض

تعتبر القروض من الموارد المالية التي يمكن للجامعة الحصول عليها و استخدامها لتمويل نفقاتها .أما إنفاق هذه القروض ، فيجب أن يوجه نحو الاستثمار في الأغراض المحددة بكفاءة عالية ،ما يعطي الجامعة سمعة جيدة أمام الجهات الممولة للقرض، ومن جهة أخرى يوفر لها جهات قد تتولى تسديد هذه القروض إذا أثبتت كفاءة في استثمارها و استخدامها . لذلك ، فإن استخدام القروض لتغطية النفقات الجارية لن يساعد الجامعة مستقبلا في الحصول على المزيد من القروض ،و بخاصة إذا وجد أن هذا القرض لن يتعدى تأثيره زيادة العجز في موازية الجامعة ،و من ثم البحث عن مصادر إقراض جديدة لتمويل العجز .[2]

5- العقود البحثية:

وهي تعاقدات تحقق الإسهام المباشر للجامعات في التنمية الاقتصادية وتشمل العقود البحثية (البحث العلمي التطبيقي وبحوث الدراسات العليا) وهي من المصادر الذاتية الهامة في تمويل التعليم في دول العالم [3].

[1] اقتصاد التعليم ، مرجع سابق ، ص66.

[2] عبد الله بن محمد بن صالح المالكي ،بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في السعودية ، بحث منشور في المجلة السعودية للتعليم العالي ، العدد العاشر، نوفمبر 2013 ،ص131.

[3] محمود الجعفري وناصر العارضة ، مرجع سابق، ص 168 .

فالتسويق كوظيفة لم تعد قاصرة على المنشآت الصناعية وإنما تعددت ذلك إلى المؤسسات التعليمية لتفهم حاجات المجتمع وتقديم له خدمات جديدة من خلال تفعيل البحث العلمي ، ولكي تؤدي البحوث التطبيقية الأهداف المطلوبة منها فإنها يمكن أن تعتمد على بعض الآليات التي تساعد في تحديد التزامات الجامعة تجاه المنظمات وتضمن في الوقت نفسه حقوق الجامعة وهيئة التدريس و القائمين بإنجاز البحوث المطلوبة لمصالح تلك المنظمات ، وعليه فإن الآلية المقترحة في هذا المجال 1:

- اعتماد صيغة العقود بين الجامعة والجهات المستفيدة حيث يتم إبرام عقد بين الجامعة، وجهات حقل العمل المستفيدة، تحدد فيه المشكلة المطلوب تناولها بالبحث ومدة إنجاز البحث، والتزامات حقل العمل لتسهيل مستلزمات البحث وتوفيرها وتأمين حقوق الجامعة المالية.

- إنشاء الفرق البحثية بين الجامعة والجهات المستفيدة لإنجاز البحوث .

وعلى هذا الأساس يمكن أن تحدث مراكز البحوث في الجامعات أثرا مهما في جلب الأموال من المؤسسات والشركات الخاصة والحكومية . حيث تقوم هذه المراكز بعمل الأبحاث للجهات التي تحتاج إليها خاصة من الحكومات مثل وزارة الدفاع والصحة والاقتصاد والمالية والزراعة وغيرها نظرا لتوافر الخبرات والمعامل ومراكز البحوث المتخصصة فيها وتعد مصدرا للتمويل الذاتي للجامعات التابعة لها.

6- الوقف :

يعد الوقف من المصادر البديلة لتمويل التعليم العالي الحكومي ، وذلك لأنه يسهم في زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق في المؤسسات التعليمية ، ويستقطب كثيراً من أبناء الوطن الخيرين ، وتعد تجربة معهد المناهج بالجزائر ومعهد عمي السعيد بغرداية من النماذج الجزائرية الرائدة في هذا المجال ، كما أن الجامعات الخليجية كجامعات السعودية وفلسطين والأردن والكويت وكذا الجامعات الغربية مثل كامبردج وغيرها حصلت على مبالغ كبيرة من رجال الأعمال لإنجاز أعمال وقفية من شأنها أن تسهم في تعبئة الموارد المالية لها مستقبلاً.[2]

[1] – عبد الإله يوسف الخشاب، مجذاب بذر العناد الجامعة المنتجة الفلسفة والرسائل ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد الحادي والثلاثون– عمان– الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية ، 1996 مرجع ، ص 11.

[2] عبد الله بن محمد بن صالح المالكي ، مرجع سابق، ص136.

7- الكراسي البحثية في الجامعات:

تعد الكراسي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي ، ويتلخص مفهومها في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة ، على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة. ومن الجامعات العربية الرائدة في هذا المجال نجد جامعة الملك سعود ، وقد بلغ إجمالي الكراسي البحثية في الجامعات السعودية (238)كرسياً. ورغم أهمية هذه التجربة قديمة نوعا ما إلا أن هناك ازدواجيه بين الجامعات بشأن تمويل كراسي البحث التي تخدم الأهداف نفسها ، كما أنها تفتقر إلى المؤسسية ، فقد لوحظ أن مخرجات التجربة السعودية لم تحقق ما حققته التجربة الكندية ، رغم أن التجربة السعودية سبقت التجربة الكندية في هذا الشأن . [1]

8- الكوبونات التعليمية:

حيث تقوم الفكرة الأساسية لهده الكوبونات على أساس أن كل الآباء محدودي الدخـــــل ذوي الأبناء في سن الجامعة يستطيعون الحصول على كوبونات بقيمة مالية معينة تعادل تكاليف تعليم أبنائهم في الجامعة الحكومية وتستخدم هذه الكوبونات في دفع مصروفات التعليم الجامعي الحكومي أو الخاص ويستخدم هذا النظام في الولايات المتحـــدة الأمريكية وبريطانيا ويعد هذا النوع من أنواع التمويل الجامعي لتخفيف العبء عن موازنة الدولة .[2]

9- العقود الدراسية:

وهذا الأسلوب عبارة عن عقد بين أولياء الأمور والمؤسسات التعليمية يحدد في هذا العقد آليات تعليم الطالب ماله وما عليه مقابل مصروفات يدفعها ولي الأمر وهذا الأسلوب من الأساليب التي تساهم في زيادة تمويل التعليم الجامعي ويعد من المصادر الذاتية لتمويله ، وهذا الأسلوب يحدد ما تقوم به المؤسسات التعليمية تجاه الطالب من تعلم مقابل أجر محدد ومشروط في العقد المبرم بينها وبين من يمثل الطالب. [3] هذا الأسلوب يلزم الطرفين المتعلم ومؤسسة التعليم بتقديم خدماتها مقابل ما يدفعه الطالب أو ولي أمره من خلال آليات وتشريعات محددة تحقق التمويل الذاتي للجامعات.

---

[1] العقيلي وهمفريز ، مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الجامعات الأهلية والحكومية ، المجلة السعودية للتعليم العالي العدد الثامن ، 1434هـ ، ص 195.

[2] a. nora: how minorlty stardents finance their higher education digest. No 171. (2005). P 2.

[3] مجدي المتولي: العقود الدراسية بالمؤسسات التعليمية في ضوء أهداف التعليم مع رؤية الإنتاج أساليب غير تقليدية لتمويل التعليم الحكومي المجاني ، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 30.

10-المزادات في التعليم:

وسيلة لتحديد الكلفة في التعليم ، حيث تدخل المؤسسات ذات الرسوم التعليمية المنخفضة في منافسة من أجل أن تستحوذ على أكبر نسبة من الطلاب والغاية من وراء ذلك هي زيادة فاعلية الكلفة في توفير فرص التعليم العالي من خلال نشر مجالس تمويل الجامعات [1] دليل أسعار لمقاعد الطلبة في كل تخصص بناء على متوسط كلفة التعليم، ثم تقوم المؤسسات بالمزايدة على الطلبة المدعومين عند مستوى أسعار يساوي أو يقل عما هو وارد في دليل الأسعار وتقوم كل جامعة بتقديم الخدمة التعليمية لعدد محدد من الطلبة عند سعر معين لكل تخصص ويمكن أن تقدم المؤسسات التعليمية الجامعية خدمات جامعية للطلاب بحدود أسعار تقل عن متوسط الكلفة من خلال دعم مجالس تمويل التعليم الجامعي من النفقات غير الجارية وكذلك مساهمات القطاع الخاص وهذا النموذج يطبق في المملكة المتحدة منذ عام 1991 وخاصة في التعليم الجامعي التطبيقي ، ويعد هذا النظام وسيلة هامة لتخفيف العبء على ميزانيات الجامعات حيث يتم توفير موارد مالية من خلال تخفيض تكلفة الطالب من خلال مزايدة ومساهمة القطاع الخاص فيدعم هذه المزادات . [2]

11- نشاط دور الكتب للطباعة والنشر:

تمتلك الجامعات دورا للنشر تقوم بطبع الكتب أو شرائها وبيعها محققة مقابل ذلك موارد مالية يمكن أن تساعد في تمويل عدة أنشطة للجامعات ومن أمثلة ذلك ما يحدث في جامعة بغداد بالعراق فهذه الجامعة تملك دار كبيرة للطباعة والنشر تعمل على أساس التمويل الذاتي وتحقق موارد مالية كبيرة هذه الموارد تحققت من خلال قيام الدار بطبع الكتب المنهجية وتوزيعها على الجامعات العراقية لقاء أجور مناسبة عن الطباعة إلى جانب طبع بعض الأعمال للقطاع الخاص بأسعار تنافسية مع المنظمات المماثلة لها في القطاع الخاص . [3]

وهذا العائد من النشاط يسهم في التمويل الذاتي لهذه الدور وكذلك يسهم في التمويل الجامعي وتخفيف العبء عن موازنات الدولة ويوجد في الجزائر ما يسمى بديوان المطبوعات الجامعية حيث تتمثل مهامه الأساسية :

- نشر وطبع المطبوعات والمؤلفات والمجلات والوثائق وكل الركائز التربوية والتعليمية لصالح المؤسسات الجامعية وبأسعار جد مدروسة وفي متناول كل الطبقات الاجتماعية في الوسط الجامعي.

[1] – عبد الله زاهي الراشدان،في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان ، 2000، ص 152.

[2] – عبد الرحمن بن محمد أبو عمة، التعليم العالي في بريطانيا ، مرجع سابق ، ص 235.

[3] – عبد الإله يوسف الخشاب، مجذاب بدر العناد، التمويل الذاتي للجامعات ، مرجع سابق، ص 14.

- تطوير وتوسيع شبكة التوزيع بفتح المزيد من المكتبات ونقاط البيع في وسط الحرم الجامعي.
- شراء حقوق إعادة طبع المؤلفات ذات الأهمية البالغة للأسرة الجامعي من أجل ضمان تطوره وتحسين مستوى ونوعية الأساتذة وبالأخص استحداث المعارف.
- نشر مجموعة من أهم المحاضرات التي تتيح قدرة استيعاب أكبر لا سيما في الفروع التي تعرف اكتظاظ في عدد الطلبة.
- ترويج العناوين على التخصصات والفروع النادرة أو قليلة التزويد بالطبعات دون التأثير على أسعار البيع.
- المشاركة في تثمين نتائج البحث بترقية ونشر وتوزيع أعمال بحوث مخابر ووحدات ومراكز البحث الوطنية.
- نشر وتوزيع المؤلفات لتعميم المعارف العلمية .[1]

ولكن هذا الديوان هو مؤسسة مستقلة لا توجد له فروع طبع على مستوى الجامعات ، حيث نرى أنه لا بد من أيكون لدى كل جامعة ديوان للمطبوعات يسهم في نشر الأبحاث التي هي حبيسة الأدرج في الجامعات خاصة أن الديوان الوطني للمطبوعات فيه نوع من البيروقراطية في نشر كتب الأساتذة والطلبة الباحثين .

12- السندات التعليمية:

حيث تلجأ بعض الدول إلى إنشاء بوالص تأمين أو طرح سندات لتعليم الأفراد يقوم بشرائها أولياء الأمور لصالح تعليم أبنائهم بالجامعات بحث تسدد قيمتها على أقساط ميسرة ويتم تسديد كامل قيمتها إلى مؤسسات التعليم الجامعي وهذا السندات تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للجامعات [2] وتعد هذه السندات وسيلة لتخفيف العبء عن كاهل الدولة وتحقيق الشراكة بين أوليا الأمور والجامعة في تحمل تكاليف التعليم بالإضافة إلى أنها وسيلة للتمويل الجامعي المستمر والمرتبط بالطلاب.

13- جمعيات الخريجين:

بعض الجامعات تقوم بتأسيس جمعيات للخريجين فيها ويعد هذا بمثابة حلقة وصل بين الجامعة أو الكلية والمجتمع المدني وهذه الجمعيات تساهم بالدعم المادي والفني للكليات أو الجامعات المنتسبين لها، مثال ذلك جامعة القاهرة حيث أن هناك 120 عالما ممن تخرجوا من جامعة القاهرة يقدمون مساهمات فكرية وعلمية ومادية للنهوض

[1] الموقع الرسمي لديوان المطبوعات ج http://www.opu-dz.com/site/ar/index.php?option=mod_content&task=view_missions تاريخ الإطلاع 2016/05/07 على الساعة الحادية عشر ليلا.

[2] – محمد متولي غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمي المعاصر أساليب جديدة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2002م، ص 253.

بالجامعة [1].كما أن للجزائر مجموعة كبيرة من العلماء الذين تخرجوا من جامعاتها والكثير منهم في الغرب لا يتم استدعاؤه أو الإستفادة منه في تمويل التعليم في الجزائر أو تقديم مساعدات للجامعات التي درس فيها .

[1] – دونالد مالكوم ، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة ، مكتبة الأسرة القاهرة، 2007، ص 365.

خلاصة الفصل

لا يمكن لأي نظام تمويلي خاصة في التعليم العالي ،أن يعيش بمعزل عن المنظومة الاقتصادية الوطنية ولا عن التحولات الاقتصادية العالمية ، والتعليم العالي في الجزائر لا زال يعتمد على إعانة الدولة بشكل أساسي رغم التطورات الاقتصادية التي عـــرفتها بلادنا في الفترة الأخيرة ، إذا فإصلاح سياسة التمويل بات أمرا حتميا لا بد منه ،ومن خلال دراستنا لميزانية جامعة أدرار وجدنا أن هناك بدائل تمويلية كثيرة من داخل الميزانية تستطيع المؤسسات الجامعية الاعتماد عليها من أجل تنويع مصادر تمويل ميزانية الإيرادات ،فضلا عن البدائل التمويلية الأخرى المقترحة والتي يمكن للجزائر تبني بعضها أو جلها من أجل التغلب على مشكلة التمويل .

ولقد خلصنا في هذا الفصل إلى أنه على رؤساء الجامعات الوعي من أجل تفعيل البدائل المتاحة على مستوى القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر وتمويله .

توطئة:

يعتبر تمويل التعليم العالي من المواضيع المهمة في حقل اقتصاديات التعليم ، حيث تزايد الاهتمام به لعدة أسباب منها التوسع الكبير الذي شهده التعليم العالي من جهة ،وارتفاع كلفته من جهة أخرى وكذلك الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال والتي غيرت النظرة العامة للتعليم من مجرد أنه سلعة استهلاكية ، إلى أنه استثمار في المورد البشري يحقق التنمية الاقتصادية .

ولقد استطاعات الكثير من الدول الغربية الصناعية وحتى العربية أن تتبنى سياسات ترشيدية تهدف إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة ، والبحث كذلك عن آليات و مصادر وبدائل تمويلية جديدة لتمويل التعليم العالي لتخفف العبء على كاهل ميزانية الدولة ، لكن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لا زالت تعتمد على التمويل الحكومي ، حيث بلغ دعم الدولة مثلا في جامعة أدرار لهذا العام حوالي 94 % من مجمـــوع إيرادات الميـزانية رغم التطورات الاقتصادية التي شهــدتها الجـزائر مـؤخرا والمتعلقة بانخفاض أسعار البترول ، كل هذا وذاك يستوجب ضرورة البحث عن بدائل تمويلية أخرى وتفعيل البدائل المتاحة وتبني سياسات تمويلية مبتكرة من شأنها دعم ميزانيات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر .

ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن ضعف أسلوب التمويل المعمول به في مؤسساتنا الجامعية ، يتطلب ضرورة البحث عن أساليب جديدة ومبتكرة للتمويل خاصة مع التزايد المطرد لأعداد الطلبة على المستوى الوطني حيث بلغ عددهم لهذا العام أكثر من 1500000 طالب ،وناهز 10000 طالب في جامعة أدرار

كما أن الدراسة توصلت إلى النتائج والتوصيات التالية :

النتائج والتوصيات :

أولا:النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهم البدائل المطروحة لتمويل التعليم العالي خاصة في جامعة أدرار ،وقد اتضح منها مايلي :

1- إن الإنفاق على التعليم في الجزائر يتزايد بشكل ملحوظ واستقطع نحو 06.4 % من الموازنة العامة للدولة لسنة 2015 بعدما كان 2.81% سنة 1971 .

2- أنه من الصعب الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم ، نظرا إلى الحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم للتوسع المستمر فيه أو تحديثه أو تطويره .

3- إن المؤسسات التعليمية في الجزائر تعتمد بشكل أساس على مصدر واحد وهو التمويل من الحكومة وبالنسبة لجامعة ادرار فهي تعتمد على إعانة الدولة بنسبة كبيرة حيث بلغت 94% خلال سنة 2015 .

4- أن هناك مصادر أساسية لتمويل التعليم العالي في الجزائر مثل التمويل من الحكومة و التمويل من الأفراد و العائدات الناتجة عن الإشغال ،والهبات وتمويل الجماعات المحلية كما أن هناك مصادر ثانوية لتمويل التعليم مثل المصادر الخارجية وأخير فإن هناك مصادر مقترحة لتمويل التعليم مثل الوقف والقروض والكوبونات التعليمية و السندات التعليمية، والعقود البحثية والكراسي التعليمية والابتكارات العلمية ونشاط دور الطبع .

5- إن ميزانية جامعة أدرار تضاعفت بنسبة 44% خلال الخمس سنوات الأخيرة وهذا راجع إلى توسع الجامعة وازدياد عدد المقاعد البيداغوجية ونسبة التأطير البيداغوجي والإداري .

6- إن مدونة التسيير فيما يخص الإيرادات تتكون من تسعة أبواب ، منها إعانة الدولة والمنظمات الدولية ، والجماعات المحلية والعائدات الناتجة عن الأشغال، والهبات والتركات ومداخيل ترتبط بنشاط المؤسسة، إلا أن جامعة أدرار والكثير من الجامعات لا تفعل من هذه الأبواب إلا أربعة مما يدل على تقصير كبير من المسؤولين في السعي إلى تنويع الأيرادات.

7- إن النسبة الكبيرة من النفقات في الجامعة تذهب إلى قسم الموطفين حيث وصلت نسبتها سنة 2015 الى 89% من إجمالي الإعتمادات النهائية وهذا يدل على وجود هدر في توظيف الكوادر والموظفين والعمال .

8- ارتفاع نسبة التأطير البيداغوجي في جامعة أدرار حيث بلغت أستاذ لكل 25 طالبا وهي أكثر من النسب العالمية المعتمدة والمقررة ب30 طالبا لكل أستاذ مما يؤكد وجود هدر في هذا الجانب خاصة وأن التكوين لا يرقى إلى الجودة المطلوبة .

9- أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم من ميزانية التسيير في جامعة أدرار مرتفع مقارنة بجامعات أخرى ومقارنة بالتكلفة الوطنية للطالب حيث وصل إلى 201052,2 دينار جزائري سنة 2015 م

10- هناك لاعقلانية في الاستفادة من منظومة الدعم والخدمات الإجتماعية في مقابل تغطية رمزية للطالب حيث أن المنحة الجامعية تكاد تمنح للجميع فقد وصلت نسبتها إلى 90% من مجموع الطلبة المسجلين حسب وزارة التعليم العلي والبحث العلمي ،ووصلت نسبة الاستفادة من المنح في جامعة أدرار إلى 8357 طالبا من مجموع 9979 طالبا أي بأكثر من 84% .

ومما سبق يتضح أنه بات من الضروري للجزائر بشكل عام و لجامعة أدرار بشكل خاص إيجاد بدائل متعددة لتمويل التعليم العالي ،نظرا إلى الاعتماد الكبير على المصادر الحالية (التمويل من الحكومة) لإنها لا تفي لوحدها باحتياجات و متطلبات مؤسسات التعليم العالي المختلفة من الموارد المالية التي تخصصها للإنفاق الجاري و الرأسمالي.

ثانيا :التوصيات

يمكن لمتخذ القرار أيضا الاسترشاد بالمقترحات والتوصيات التالية لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر والمؤسسات التعليمية المختلفة ومنها جامعة ادرار :

01- أصبح من الضروري الآن التفكير بجدية في عملية تمويل التعليم العالي في الجزائر و البحث عن مصادر تمويلية جديدة من شأنها تخفيف العبء عن كاهل الحكومة من ناحية ،و العمل على تحسين نوعية التعليم و تطويره من ناحية أخرى .ويتمثل ذلك في التمويل الخاص من خلال مشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم ،و الشركات و المؤسسات من خلال أقرار الطلاب أو الدعم المالي للجامعات مقابل استفادتها من خريجي هذه الجامعات بعد تخرجهم أو غير ذلك من الأساليب (يمكن الإفادة في هذا المجال من تجارب الدول الأخرى المختلفة منها على سبيل المثال الدول الغربية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا مثل اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا و سنغافورة و غيرها).

إضافة إلى التمويل الذاتي من خلال استثمار كافة الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية والاستثمار الأمثل للموارد ،مع مراعاة العوامل الاجتماعية و التربوية .

02- إعادة النظر في نظام المنح فلا يعقل أن يستفيد من المنحة 90 بالمئة من الطلبة الجامعيين .

03- التوسع في التعليم العالي الخاص ،مع مراعاة أن يكون في متناول الأغلبية و تحت إشراف ورقابة الحكومة حتى لا يغلب عليه الطابع التجاري إلى أن يثبت جدواه.

04- الحد من افتتاح مزيد من التخصصات الأدبية و النظرية ،لأنها أصبحت تمثل هدرا في الإنفاق التعليمي لعدم مواءمتها في الغالب لاحتياجات سوق العمل ،واستبدالها بالتخصصات العلمية و التقنية التي تلائم حاجة المجتمع مثل الحاسب الآلي و تقنياته، و الطب و التمريض و اللغات،و العلوم الإدارية و المالية ،و الفنية و المهنية مثل الخياطة ،والتغذية .

05- إنشاء إدارة خاصة لاقتصاديات التعليم العالي تتبع للوزارة أو لكل مؤسسة تعليمية (جامعة) ،تتولى كافة الأمور التي تتعلق بتنمية موارد المؤسسات التعليمية ،و العمل على استثمار الموارد التعليمية الاستثمار الأمثل و ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءة النظام التعليمي .

06- عقد ندوة أو مؤتمر سنوي يعني باقتصاديات التعليم بشكل عام في الجزائر ،و المشاركة في الندوات العربية و العالمية في هذا المجال .و الإفادة من نتائجها و توصياتها قدر الإمكان خاصة وأن هناك تفريط من طرف الحكومة في هذا الموضوع ، كما أنه على الندوات الجهوية أن تقوم بواجب تحسيس رؤساء الجامعات بضرورة البحث عن مصادر تمويل للجامعات واستغلال جميع التشريعات والقوانين الموضوعة في هذا الموضوع .

07- الإفادة من التجارب الحديثة للدول المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و هولندا و الدنمارك و اليابان وماليزيا وغيرهم،ومن المنظمات الدولية المتخصصة في مجال تمويل التعليم وسبل تنمية موارد المؤسسات التعليمية.

08- تفعيل مجالس الإدارة في الجامعات الحكومية للقيام بعملها على أحسن وجه لأنها هي المسؤول الأول على استراتيجية التمويل في المؤسسة الجامعية .

كما يمكن لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر ومنها جامعة أدرار الحصول على عوائد مالية مجزية من خلال التأجير أو الرسوم مقابل أي مما يلي :

01- فتح المجال للأجهزة الحكومية الأخرى وللقطاع الخاص بشركاته ومؤسساته للإفادة من المعارض والقاعات الكبيرة والمسارح لعرض منتجاتها المختلفة وعقد الندوات والمؤتمرات ونحوها .

02- الإفادة من الإعلان وتسويقه ،وذلك بتخصيص مساحات ولوحات ثابتة داخل المؤسسات التعليمية ، ومن خلال المجلات و المنتجات المختلفة و سيارات النقل التابعة لمؤسسات التعليم العالي ،مقابل رسوم معينة .

03- إقامة معارض دائمة متصلة بالجمهور لبيع الإصدارات و المنتجات الفنية و العلمية لواردات التربية و التعليم العالي و المؤسسات التعليمية المختلفة و الجامعات وعرض خدمات الجامعة فيها .

04- القيام بالبحوث و الدراسات العلمية و تقديم الاستشارات المتخصصة المختلفة للجهات الحكومية ولشركات ومؤسسات القطاع الخاص ،مقابل عوائد مالية أو دعم مالي من هذه الجهات للمؤسسات التعليمية .

05- الإفادة من إمكانيات الكليات و الجامعات ولاسيما في مجال الحاسب الآلي و (الانترنت) تعليم اللغات وبرامج خدمة المجتمع لفئات العمر المختلفة من الجنسين بما فيهم الكبار لتدريب الجمهور في الفترة المسائية وفي الإجازات السنوية ،برسوم منافسة .

06- الإفادة من خبرات و تجارب أعضاء هيئة التدريس من خلال المختبرات في تقديم البحوث و الابتكارات و الاستشارات المختلفة لكافة الجهات ،مقابل عوائد مالية مجزية ،من خلال إنشاء مزيد من المراكز البحثية المتطورة و المتخصصة مثل مركز الطاقات المتجددة وغيره من المراكز التي تقدم خدمات بمقابل .

07- استثمار أو تأجير الأراضي و المباني و المساحات غير المستثمرة من المؤسسات التعليمية للمؤسسات و الشركات المختلفة مثل دور النشر ،والمكتبات ،ومراكز التصوير،ومراكز الحاسب الآلي و الإنترنت ،ومراكز خدمات الطالب ،والنوادي،وغير ذلك .

08- تسمية القاعات الكبيرة و المباني و الكليات وما في حكمها بأسماء المتبرعين أو من يقومون بدعم أو تمويل التعليم العالي من أفراد وشركات أو جهات حكومية وذلك لحفز الآخرين.

09- الإفادة من الشركات والمؤسسات المالية و الصناعية و التجارية –ولاسيما المصارف و الشركات الكبيرة – وغيرها التي تقوم باستقطاب خريجي الجامعات للعمل لديها ،أو الإسهام في التعليم و التدريب ،أو غير ذلك .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا :المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " ، دار النشر ، مديرية مطبعة الجامعة ، 1985
2. -الحبيب مصدق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر والثقافة ، منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، العراق .
3. بوفلجة غيات ، التربية والتعليم في الجزائر ،دار الغرب للنشر والتزيع ، وهران ، ط 2 ، 2006.
4. ج،ب، اتكنسون : **اقتصاديات التربية** ، ترجمة عبد الرحمن الصائع ،الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ط1، 1993 .
5. جان جاك بول ،اقتصاد التعليم ترجمة بشير زندال ،وزارة التعليم العالي الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا ،منشورات ضفاف، ط 1 ،2014.
6. حامد عمار: نحو رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي: رؤية تنموية ، المركز العربي ، للتعليم والتنمية ، جامعة عين شمس ، 2004 .
7. دونالد مالكولم : دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة ، مكتبة الأسرة القاهرة، 2007.
8. سعد بن سعيد جابر الرفاعي ،النموذج الاسلامي لتمويل التعليم ،مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ،القاهرة 2008.
9. سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته،مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق سوريا،ط1، 2002.
10. شبل بدران ،التربية المقارنة ،دراسات في نظم التعليم ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية،2001.
11. صابر صبحي محمد عبد ربه ، التمويل الذاتي للتعليم الجامعي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،ط1، 2013 .
12. صابر صبحي محمد عبد ربه ، التمويل الذاتي للتعليم الجامعي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ط1، 2013 .
13. عبد الله زاهي الراشدان: في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان ، 2000.
14. علي أحمد مدكور : **الاستثمار التعليم** ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان، ط1 ،2009 .
15. علي عبد الله موسى ، مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي ، حولية التربية، كلية التربية بجامعة قطر السنة 15 العدد 15 ، 1999 .
16. فاروق عبده فليه ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط2 2007 .

17. مجدي الصبحي : البعد الإقتصادى للأمن القومي العربي ، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ، جامعة الدول العربية ، 1993.

18. مجدي المتولي: العقود الدراسية بالمؤسسات التعليمية في ضوء أهداف التعليم مع رؤية الإنتاج أساليب غير تقليدية لتمويل التعليم الحكومي المجاني ، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 .

19. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم، 1978م .

20. محمد أحمد الغناء ، المدرسة المنتجة رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة ، تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية ، العد 29 ، ماي 1983 .

21. محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989.

22. محمد عبد السلام حامد ، تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة ، دار عالم الكتب،القاهرة ، ط1 2008 .

23. محمد متولي غنيمة: تمويل التعليم والبحث العلمي المعاصر أساليب جديدة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2002م.

24. محمود الجعفري ، ناصر العارضة ، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، سبتمبر 2002 .

25. محمود عباس عابدين " علم اقتصاديات التعليم الحديث " الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، أبريل 2000.

26. هشام يعقوب مريزيق،قضايا معاصرة في التعليم العالي ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2008 .

27. الهلالي الشربيني الهلالي ، التعليم الجامعي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ،2007.

28. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962-2000.

II- أطروحات ورسائل و مذكرات

1. أيمن يوسف ،تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

2. براهمي حسنة ، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الموسم الجامعي 2005/2004 .

3. بوشيخي فاطمة ، الانفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2013-2014.

4. توبين علي ، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر(1970-2002) ، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كلي ،جامعة الجزائر 2003-2004 .
5. حمزة مرادسي ،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص تسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009.
6. فيصل بوطيبة ، العائد من التعليم في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه تخصص اقتصاد التنمية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2010/2009 .
7. محمـــد دهـان ، الاستثـمار التعليمي في رأس المـال البشري، مقاربة نظـرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة ،2011/2010.
8. نسرين صالح محمد: الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات- ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس . القاهرة ، 2005.
9. نيس سعيدة، تمويل نفقات التعليم العالي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1997-1998 .

III- القوانين والتقارير والمراسيم .

1. تقرير عام للمخطط الخماسي 85-89 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية 1998.
2. تقرير عن المخطط الخماسي الثاني ،وزارة التخطيط ،جانفي 1995.
3. قانون الجماعات الإقليمية ، الأمانة العامة للحكومة 2012 .
4. القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013 ، النشرة الرسمية للتعليم العالي، الثلاثي الثاني ، 2013
5. المرسوم التنفيذي رقم 11-396 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 66، سنة 2011 .
6. المرسوم التنفيذي رقم 11-397 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 66 سنة 2011.

IV- المقالات والبحوث :

1. عبد الواحد خالد الحميد : إستثمار في أمه ، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة إقتصاديات التعليم ، الرياض، وزارة المعارف ، 1996 .
2. محمد عبد الوهاب العزاوي : رؤية مستقبلية لخيارات وتوجهات تمويل الجامعات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الملتقي العربي الاول حول إدارة الجامعات في تنمية وخدمة المجتمع ، الإسكندرية ، مصر ، 30-7 إلي 3- 8- 2006 .

3. مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية : ورقة عمل الاستثمار في رأس المال البشرى ، مركز التطوير والتدريب ، بيانات إحصائية ، 2007 .

4. عبد الباقي عبد الكبير : التعليم العالي وتنمية الطاقات البشرية ، (أوجه القصور ومقترحات للعلاج) بحث مقدم للتنمية البشرية والأمن في عالم متغير بجامعة الطفيلة بالأردن ، 2008 .

5. طارق عبد الرؤوف محمد عامر ،تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصره، بحث منشور على شبكة الأنترنت www.iefpedia.com/**arab** .

6. محمد غانم: الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدي – مجلة إتحاد الجامعات العربية – العدد 3، عمان، 2000.

7. علي عبد الله موسى، مصادر تمويل نؤسسات التعليم العالي ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر، السنة الخامسة عشر ، العددالخامس عشر،1999م.

8. عبد الله بن محمد بن صالح المالكي ،بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في السعودية ، بحث منشور في المجلة السعودية للتعليم العالي ، العدد العاشر، نوفمبر 2013 .

9. عبد الإله يوسف الخشاب، مجذاب بذر العناد الجامعة المنتجة الفلسفة والرسائل ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد الحادي والثلاثون– عمان– الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية ، 1996.

10. العقيلي وهمفريز ، مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الجامعات الأهلية والحكومية ، المجلة السعودية للتعليم العالي العدد الثامن ، 1434هـ.

11. هنداوى محمد حافظ ،دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية،مجلة كلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة،34يوليو، 2000.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. a. nora: how minorlty stardents finance their higher education digest. No 171. (2005).
2. Adam Smith « recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations » , Ed Gallimard, paris, 1976
3. -Blaug, Mark" the Concept of Human capital in Economics of Education" vol.1, edited by M .Blaug, England , ELBSS & PENGUIN Books, 1968.

4. Denis Clerc "la théorie du capital humain-problèmes économiques" 1993.
5. -MARC Gurgand "Economie de l Education " editions la Decouverte, paris,2005.
6. Sadek bakouche, la relation éducation-développement, Office des publications Universitaires, Alger ,2009 .

ثالثا : مواقع الأنترنت

1. http://www.sidiamer.com/t76724-topic
2. https://www.mesrs.dz/universites
3. http://www.sidiamer.com/t76724-topic
4. http://www.onou.dz/Page-Ar/Index-ar.htm
5. http://www.univ-adrar.dz.
6. http://www.opu-dz.com/site/ar/
7. www. jica. go . jp
8. www. stiftungsindex.de

رابعا : المقابلات

1. مقابلة مع السيد مولاي عمر الزين المدير الفرعي للمالية والمحاسبة بجامعة أدرار .
2. مقابلة مع السيد بافكة جلول ، وكيل الأوقاف لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية أدرار .
3. مقابلة مع السيد بن يوسف أحمد محاسب جامعة أدرار .
4. مقابلة مع السيد دليم جلول رئيس قسم المنح بمديرية الخدمات الجامعية بأدرار .
5. مقابلة مع السيد عميري مصطفى مكلف بمصلحة الميزانية والمحاسبة بمديرية الخدمات الجامعية أدرار.

واجهة الملاحق